جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص : (تنظيم سياسي و إداري)

إصلاح السياسة التربوية في الجزائر

و تحقيق الجودة التعليمية

إعداد الطالبة :

باسة فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذة :

أ.د. الإمام سالمة

أعضاء لجنة المناقشة :

د. عبد المجيد رمضان	رئيسا
د. سالمة الإمام	مشرفا ومقررا
د. مسلم بابا عربي	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 26 / 06 / 2019م

السنة الجامعية: 2018 – 2019 م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص : (تنظيم سياسي و إداري)

إصلاح السياسة التربوية في الجزائر

و تحقيق الجودة التعليمية

إعداد الطالبة :

باسة فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذة :

أ.د. الإمام سالمة

أعضاء لجنة المناقشة :

د. عبد المجيد رمضان	رئيسا
د. سالمة الإمام	مشرفا و مقررا
د. مسلم بابا عربي	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم : 26 / 06 / 2019م

السنة الجامعية : 2018 – 2019 م

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والتقدير إلى

الأستاذة المشرفة على هذا العمل الدكتورة سالمة الإمام، وذلك على ما

أفادتني به من نصائح وتوجيهات علمية وأكاديمية،

وعلى جهدها معي طيلة مشوار هذا العمل, ولا أنسى أعضاء اللجنة

الذين تكبدوا عناء قراءة مذكرتي,

كما أشكر كل من أعانني على انجاز هذه المذكرة .

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى

والدي اللذين أدين لهما بكل نجاح

إلى

أفراد عائلتي وأصدقائي وزملاء المهنة

فاطمة الزهراء

الملخص :

تماشيا مع التطور الاجتماعي والتكنولوجي العالمي، أدخلت العديد من الإصلاحات والتغييرات على السياسة التربوية في الجزائر، من خلال دعم البرامج والمناهج بمعطيات جديدة تتماشى مع روح التطور كالتدريس بالمقاربة بالكفاءات وهي بيداغوجية تبنتها وزارة التربية الوطنية على أساسها تم بناء المناهج الجديدة التي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة الدراسية 2003-2004، وقد مست مجالات الإصلاح بالخصوص المناهج المدرسية وطرق تطبيقها وأساليبها والكتب والوسائل المدعمة، وكذا المعلم والمتعلم.

لذا تنطوي أهداف هذه الدراسة في وصف السياسة التربوية المنتهجة في الجزائ ر، والوقوف على أهم التطورات التي مست المنظومة في الفترة الأخيرة، ومدى تحقيق الجودة في التعليم من خلال محاولة تقييم مدى تجسيد الإصلاحات و تطبيقها على أرض الواقع، و كذا معرفة أهم التحديات التي تواجهها واجتهادا منا في تقديم اقتراحات للمشاكل التي تعرقل حسن سيرها، حيث استعملنا المنهج الوصفي والاقتراب القانوني والاقتراب النسقي في الدراسة والمقابلة، وتوصلنا إلى أن الدولة الجزائرية خصت ميزانيتي التسيير والتجهيز بأرقام ضخمة، إذ تعد ثاني أهم ميزانية هي الموجهة لقطاع التربية، والذي تبين من خلال الارتفاع المحسوس في عدد التلاميذ والأساتذة، وكذا النتائج المرتفعة لنسب النجاح في مختلف الأطوار التعليمية الثلاث، إضافة إلى الارتفاع المتزايد في عدد المؤسسات التربوية، إلا أن غياب البيئة التربوية المساعدة من سوء التسيير، وضعف التكوين، وغياب التأطير الجيد، وعدم توفير هياكل مكيفة، ساهم بشكل مباشر في غياب النوعية من مخرجات المنظومة التربوية وأحال دون الوصول إلى تحقيق الجودة التعليمية .

الكلمات المفتاحية : السياسة التربوية، الإصلاح التربوي، الجودة التعليمية.

Abstract

In accordance with the global social and technological development, many reforms and changes have been introduced to the educational policy in Algeria. These changes have taken the form of new programs and curricula supported with new data that embraced the essence of development. An example of this includes a pedagogical method embraced by the Ministry of National Education which was the basis of the new curricula that were applied starting from the scholar year of 2003 – 2004. This method is known as the Competency-Based Approach (CBA) and has covered reforms that dealt with the curriculum and its methods and approaches, books, supporting methods as well as teachers and learners.

Therefore, this study aims to give a description to the educational policy adopted in Algeria by identifying the most important developments of the educational system in recent years. It also aims to examine the extent to which the quality of education has been achieved by trying to assess the ways these new reforms are implemented with on the ground and their degree. Another objective of the study is to cite the most important challenges that the Algerian educational system face and to propose a range of solutions and suggestions for these challenges.

To achieve that, the study was based on the descriptive approach as well as the legal and systematic analysis ones for investigating and studying and has found that the second most important budget in Algeria is directed to the sector of education where great amounts of money were allocated to the managing and processing budgets. This importance appears in the significant increase in the number of teachers and pupils, the higher results in success rates in the three educational stages as well as the increasing number of educational institutions. However, the unhelpful teaching environment which includes many challenges such as poor management and training processes, lack of good supervision and the lack of adapted frameworks contributed directly in the absence of quality in the outputs of the system and prevented the achievement of the educational quality.

Key words: Educational Policy, Educational Reform, Educational Quality.

Résumé

Conformément au développement social et technologique mondial, de nombreuses réformes et changements ont été introduits dans la politique de l'éducation en Algérie. Ces changements ont pris la forme de nouveaux programmes et programmes appuyés par de nouvelles données englobant l'essence même du développement. Un exemple en est une méthode pédagogique adoptée par le ministère de l'Education nationale qui était à la base des nouveaux programmes qui ont été appliqués à partir de l'année scolaire 2003-2004. Cette méthode est connue sous le nom d'approche fondée sur les compétences (ACA). a couvert les réformes qui traitaient du programme d'enseignement et de ses méthodes et approches, des livres, des méthodes d'appui, ainsi que des enseignants et des apprenants.

Par conséquent, cette étude vise à décrire la politique éducative adoptée en Algérie en identifiant les développements les plus importants du système éducatif de ces dernières années. Il vise également à déterminer dans quelle mesure la qualité de l'éducation a été réalisée en essayant d'évaluer la manière dont ces nouvelles réformes sont mises en œuvre sur le terrain et leur degré. L'étude a également pour objectif de citer les défis les plus importants auxquels le système éducatif algérien est confronté et de proposer une gamme de solutions et de suggestions pour les résoudre.

Pour ce faire, l'étude s'est fondée sur une approche descriptive ainsi que sur des analyses légales et systématiques d'enquêtes et d'études et a révélé que le deuxième budget le plus important en Algérie est destiné au secteur de l'éducation où de grosses sommes d'argent ont été allouées aux budgets de gestion et de traitement. Cette importance apparaît dans l'augmentation significative du nombre d'enseignants et d'élèves, les meilleurs résultats en termes de taux de réussite aux trois stades de l'enseignement, ainsi que le nombre croissant d'établissements d'enseignement. Cependant, l'environnement pédagogique peu propice, qui comporte de nombreux problèmes, tels qu'une gestion et des processus de formation médiocres, un manque de supervision et l'absence de cadres adaptés, a directement contribué à l'absence de qualité des résultats du système et a empêché la réalisation de la qualité de l'éducation.

Mots clés: politique de l'éducation, réforme de l'éducation, qualité de l'éducation.

الفهرس

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التربوية والإصلاح التربوي والجودة التعليمية

المبحث الأول : مفهوم السياسة التربوية 10

المطلب الأول: تعريف السياسة التربوية 10

المطلب الثاني:أهمية وخصائص السياسة التربوية 12

المطلب الثالث: أهداف السياسة التربوية 14

المبحث الثاني : مفهوم الإصلاح التربوي 15

المطلب الأول : تعريف الإصلاح التربوي 15

المطلب الثاني : أهمية وأهداف الإصلاح التربوي 17

المطلب الثالث : متطلبات الإصلاح التربوي 19

المبحث الثالث : مفهوم الجودة التعليمية 22

المطلب الأول : تعريف الجودة التعليمية 22

المطلب الثاني : أهمية ومعايير الجودة التعليمية 24

المطلب الثالث : آليات تحقيق الجودة التعليمية 25

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : واقع السياسة التربوية والإصلاح التربوي في الجزائر

المبحث الأول :سيرورة وتطور السياسة التربوية 32

المبحث الثاني :هيكلة ودوافع الإصلاحات التربوية في الجزائر 35

المطلب الأول : هيكلة الإصلاحات التربوية في الجزائر 35

المطلب الثاني : دوافع الإصلاحات التربوية في الجزائر 38

المبحث الثالث : محتوى الإصلاحات التربوية في المنظومة الجزائرية 41

خلاصة الفصل الثاني 53

الفصل الثالث : تحقيق الجودة التعليمية في ظل الإصلاحات المنتهجة في الجزائر

المبحث الأول : نتائج الإصلاح التربوي 57

المطلب الأول : ايجابيات الإصلاحات التربوية 57

المطلب الثاني : عوائق تحقيق الجودة التعليمية 70

المبحث الثاني : تحديات الإصلاحات التربوية المنتهجة 84

خلاصة الفصل الثالث 87

الخاتمة 89

الملاحق 92
قائمة المراجع 95

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الإعتمادات المالية الموفرة (ميزانية التجهيز) 2003- 2014	60
02	تطور الإعتمادات المالية الموفرة (ميزانية التسيير) 2003 – 2019	61
03	تطور أعداد الأساتذة 2003 – 2014	62
04	تطور أعداد التلاميذ 2003 – 2011	63
05	عدد و نسبة النجاح في شهادة البكالوريا التقني والعام 2003- 2018	64
06	نتائج شهادة التعليم المتوسط 2003 – 2017	65
07	نتائج شهادة التعليم الابتدائي 2003 – 2014	66
08	تطور عدد المؤسسات التعليمية 2003 – 2014	67
09	تطور عدد مؤسسات التربية و التعليم الخاصة 2005 - 2014	68
10	تطور عدد مؤسسات التكوين 2003 – 2010	68
11	تطور إنتاج الكتاب المدرسي 2003 – 2009	69
12	تطور عدد المطاعم المدرسية 2003 – 2013	69

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكلة الجديدة للمنظومة التربوية الجزائرية 2004 (الطور الابتدائي و الطور المتوسط)	48
02	الهيكلة الجديدة للمنظومة التربوية الجزائرية 2004 (الطور الثانوي)	49

مقدمة

مقدمة:

أصبح إصلاح منظومة التربية والتعليم ضرورة ملحة لتكون من القضايا الرئيسة , التي تهم المسؤولين في قطاع التربية والتعليم في مختلف أنحاء العالم، إيمانا منهم بأن يكون الاستثمار بالبشر، لأنه الدعامة الأساسية لكل نهضة اقتصادية واجتماعية , وتنمية مجتمعية مستدامة، ولمواكبة التطورات والتحولات التي يشهدها العصر مع التسارع في تنامي اقتصاديات المعرفة وتحديات العولمة، وإصلاح التعليم يحتاج إلى نظرة شمولية لكافة الجوانب والمجالات، فيجب أن تكون هذه النظرة شاملة ومبنية على النوعية والجودة في مختلف مكونات المنظومة التربوية، إذ نادت كل المؤتمرات والمنتديات العالمية بأهمية إصلاح التعليم، بدءا من شعار " التعليم للجميع " في جومتيان 1990 إلى الإعلام العالمي لمنتدى دكار " التعليم المتميز للجميع " ، والمؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع عام 2000 مرورا بمؤتمرات اليونسكو لتطوير التعليم في تدعيم قدرة الأجيال على التعامل مع العولمة، وقد بدأت المجتمعات في كل دول العالم تعمل على رفع مستويات أنظمتها التعليمية والعمل على تحقيق الجودة فيها ، وجعلها محور اهتمامها وإعطاء المدرسة التي هي البيئة الشرعية لممارسة التعليم ونشر المعرفة المكانة الرفيعة التي تستحقها .

وفي الجزائر، ومع مطلع القرن 21م تعالت الأصوات وظهرت الخطابات الرسمية وغير الرسمية، تنادي كلها بالتعجيل في إصلاح المنظومة التربوية بحجة أنها لم تعد تستجيب لمتطلبات العولمة الزاحفة، ولا للتحولات الوطنية العميقة .

فمنذ سنة 2000 – 2003 بدأ الشروع في إحداث تغيير شامل للنظام التربوي على كافة المستويات من خلال التحديث في هذا النظام وفق مستجدات المجال البيداغوجي والعلمي ورغبتها في مواكبة التدفق المتسارع للمعرفة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمة للمجتمع، من خلال إدخال إصلاحات تربوية شاملة في محتوى المناهج الدراسية والكتاب المدرسي وغيرها من العناصر الأساسية في المنظومة التربوية لأجل بناء مدرسة عصرية تلبي حاجيات وخصائص المتعلم ومتطلبات المجتمع بكل مؤسساته في ضوء التصورات الحضارية المبنية على التقدم العلمي والتطور التكنولوجي العالمي .

أولا – أهمية و أهداف الدراسة :

يكتسي موضوع السياسة التربوية في الجزائر أهمية بالغة لدى السياسيين وصناع القرار التعليمي كون التغيرات التي طرأت في هذا القطاع ارتكزت على إصلاحات جديدة مست مختلف أطوار النظام التربوي، وتنطوي أهداف هذه الدراسة تحت وصف السياسة التربوية المنتهجة في الجزائر، والوقوف على أهم التطورات التي مست المنظومة في الفترة الأخيرة، ومدى تحقيق الجودة في التعليم من خلال محاولة تقييم تجسيد الإصلاحات

وتطبيقها على أرض الواقع، وكذا معرفة أهم التحديات التي تواجهها، واجتهادا منا في تقديم بدائل واقتراحات للمشاكل التي تعرقل حسن سيرها .

ثانيا– مبررات اختيار الموضوع :

يمكن إظهار مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

1– دوافع ذاتية: ترجع إلى اهتمام الطالبة بالمواضيع ذات الصلة بالمجال التربوي كونها تمارس مهنة التعليم، وتدرك احتياجات ونقائص الميدان .

2– دوافع موضوعية: كونه لأنه جلب اهتمام الباحثين وصناع القرار، باعتباره قضية وطنية وحدث بارز ، ينبغي أن يثير اهتمام كل المختصين ، والباحثين في الميدان التربوي وكذا الرغبة الشديدة في الاطلاع والإدلاء بكل جديد يطرأ على هذا القطاع الحساس والمهم، والنظرة الخاطئة للجميع عن تحميل مسؤولية التعليم برمته للمعلم والتملص من مسؤولياته في تطبيق المناهج وتحقيق أهدافها .

ثالثا– الدراسات السابقة :

لقد استفادت الطالبة من عدة دراسات في انجاز مذكرتها ومن أبرز هذه الدراسات هي كالتالي :

1– دراسة " مجيد مسعودي "، تحت عنوان " إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000 – 2010 "، جامعة الجزائر 3، وهي مذكرة ماجستير للسنة الجامعية 2011– 2012 . و قد تناول الباحث الموضوع بعد طرح الإشكالية التالية :

– هل إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر في سنة 2000 كان نابعا من منطلقات بيداغوجية وعلمية بحتة، أم أن للاعتبارات السياسية والإيديولوجية – سواء كانت هذه الاعتبارات وطنية أم دولية – دور تأثير على هذا الإصلاح ؟

إذ عالج الباحث من خلالها موضوع الإصلاحات الأخيرة المتعلقة بالمنظومة التربوية وآثار الإصلاح على أرض الواقع . كما تطرق إلى تقييم آثار ونتائج الإصلاح التربوي من خلال ما تم تحقيقه في قطاع التربية معتمدا في ذلك على بعض خطابات المسؤولين والإحصائيات الرسمية . وتوصل من خلالها إلى النتائج التالية :

أن الصراعات النخبوية على قطاع التربية قد ألقت بظلالها على هذه الإصلاحات وكان للغة النصيب الأكبر فيها، وكذا طغيان الدوافع والاعتبارات الأيديولوجية على إصلاح المنظومة التربوية إضافة إلى اثر التسييس والأدلجة بالسلب على هذه الإصلاحات، وفشل النظام التربوي إقامة قطيعة جذرية مع رواسب الإرث الاستعماري وكذا أثر العولمة والضغوطات الغربية بشكل لافت على مناهج التعليم خاصة تلك المتعلقة بالمواد الايديولوجية.

2 – دراسة لـ "بسرطعي مراد "، تحت عنوان " واقع الإصلاح التربوي في الجزائر " دراسة تحليلية لمشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001، جامعة محمد خيضر

بسكرة، وهي مذكرة ماجستير للسنة الجامعية 2007- 2008، وتمثلت إشكالية الباحث كما يلي : ما هي طبيعة الإصلاح الذي تضمنه تقرير مشروع الإصلاح التربوي ؟
وتشمل الدراسة على فصول نظرية وأخرى ميدانية ، توصل الباحث من خلال دراسة نظرية إلى الإصلاح التربوي في الجزائر، وأما الدراسة الميدانية فتطرق الباحث فيها إلى كيفية تحليل مضمون مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وقد سطر الباحث مجموعة من التوصيات منها :
أن المنظومة التربوية الجزائرية تحتاج إلى إعادة ربطها بالثوابت الخاصة بالفلسفة التربوية للمجتمع الجزائري، والدراسة الموضوعية في إدراج تعليم اللغات الأجنبية وكذا تطوير اللغة العربية وتعزيز أهداف الجزأرة والتأكيد على القيم ذات البعد العربي الإسلامي والأمازيغي بالشكل الذي يغذي شخصية التلميذ الجزائري العربي المسلم الأمازيغي.
3- دراسة لـ " فرد حياة "، تحت عنوان " تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر 2003-2013 "، جامعة الجزائر 3، وهي مذكرة ماجستير للسنة الجامعية 2014-2015، وطرحت الباحث الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة وفعالية السياسة العامة التعليمية في الجزائر بعد تنفيذ الإصلاحات التربوية ؟
وشملت الدراسة على أربعة فصول نظرية، إذ توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى أن السياسة التعليمية الجزائرية بمنظومتها الكلية والجزئية تعاني حاليا من أزمة ترجع إلى عدة أسباب منها عدم خضوع السياسة التعليمية لمنهجية الإعداد العلمي الدقيق وكذا عدم التشخيص للبيئة التعليمية وتبني سياسات إصلاحية غير نابعة من البيئة الحضارية للواقع التربوي .
4- دراسة لـ " سليم بلحاج "، تحت عنوان " السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر"، جامعة الحاج لخضر- باتنة ، وهي مذكرة ماجستير للسنة الجامعية 2014 - 2015، من خلاله طرح الباحث الإشكالية التالية: ماهي علاقة السياسة التربوية بالتنمية الاجتماعية في الجزائر ؟ وما مدى إسهامها الكمي والنوعي في دعم أهداف التنمية الاجتماعية ؟، وشملت الدراسة على ثلاثة فصول تمثلت في الإطار النظري العام للسياسة التربوية والتنمية الاجتماعية،إضافة إلى ملامح السياسة التربوية في الجزائر ، وأخيرا على علاقة السياسة التربوية بالتنمية الاجتماعية في الجزائر، ومن خلال كل هذا توصل الباحث إلىأن السياسة التربوية في الجزائر لم تسهم في الفعالية اللازمة لترقية الطموحات إلى مستوى التنفيذ نتيجة عجز النظام التربوي في مسايرة التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد بسبب انفصام هذا النظام عن الحاجات التنموية للمجتمع .

رابعا – إشكالية الدراسة :

تبنت السياسة التربوية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة إصلاحات جذرية لنظامها التربوي كمحاولة منها لمسح مظاهر الضعف والتخلف، وإعادة تمتين العلاقة بين العلم والعمل بين التربية والتقدم العلمي، والاستفادة من كل طاقات أبنائها بإكسابهم شهادة يمكن أن تنفعهم والبلد في المستقبل. ودراستنا واحدة من الدراسات التي تحاول الكشف عن مدى تغير واقع المنظومة التربوية بعد الإصلاحات الأخيرة من ناحية التطبيق السليم لهذه التعديلات والمناهج الجديدة في الميدان، خصوصا مع صدور القانون التوجيهي للتربية 04-08 الذي يحدد مهام المدرسة ، باعتبارها تضمن تعليم ذي نوعية يمتاز بالفعالية والشمولية .

– هل ساهمت إصلاحات السياسة التربوية المنتهجة منذ سنة 2003 في تحقيق الجودة التعليمية في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

– ما طبيعة العلاقة النظرية بين السياسة التربوية والإصلاح التربوي والجودة التعليمية ؟

– ما هي أهم الإصلاحات التي أدخلت على السياسة التربوية في الجزائر منذ 2003 ؟

– ما هي أهم النتائج والتحديات التي تواجه تحقيق الجودة التعليمية في الجزائر ؟

خامسا – حدود الإشكالية:

للإشكالية حدود زمانية ومكانية متمثلة في :

1 – الحدود الزمانية : دراستنا تمتد من سنة 2003 وهي السنة التي أعلن فيها بدء إصلاح المنظومة التربوية بإنشاء لجنة الإصلاح التي خولت لها هذه المهمة، وتنتهي إلى سنة 2018، أي أننا بالإمكان أن نقف على نتائج الإصلاح و تقييمها، واكتشاف أهم العوائق التي تحيل دون تحقيق الجودة التعليمية في الجزائر، أما أداة الدراسة التي تم استخدامها وهي المقابلة فقد تم إجراؤها في الفترة الممتدة من شهر أفريل/ماي 2019 .

2– الحدود المكانية : الدراسة تتعلق بالسياسة التربوية في الجزائر .

سادسا– فرضيات الدراسة: و للإجابة عن الأسئلة نقدم مجموعة من الفرضيات :

– ساهم التغيير الشامل الذي مس كافة جوانب السياسة التربوية في تحقيق الجودة التعليمية.

– الفرضيات الفرعية :

– تعمل السياسة التربوية على إحداث تغيير وتجديد في المجتمع لأجل تحسين نوعية البيئة التربوية .

– أولت الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة التربوية في الجزائر أهمية كبرى للعنصر البشري .

– غياب إستراتيجية التوظيف والتكوين في السياسة التربوية الجزائرية عرقل تحقيق الجودة التعليمية .

سابعا – المنهج والإقترابات المنتهجة في الدراسة :

لقد استعملت في دراستي :

1– المنهج الوصفي :وهو الذي يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة [1]، واستخدمنا هذا المنهج حين أردنا معرفة حقيقة وواقع السياسة التربوية في الجزائر خاصة أثناء تطورها التاريخي، وكذلك أثناء بحثنا عن لجنة الإصلاح وأيضا حين أردنا معرفة بعض نتائج وتحديات الإصلاح .

2– الاقتراب القانوني: وذلك بالرجوع إلى النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية الناظمة للسياسة التربوية في الجزائر من خلال تأثير هذه القوانين والإجراءات على سلوك الفاعلين في الشأن التربوي .[2]

3– الاقتراب النسقي: وهو الذي يقوم على وجود النظام الذي يعد وحدة الدراسة، والبيئة التي يعيش فيها النظام، وتوفر الفاعلين بين وحدات النظام وبين النظام وبيئته إلى أن يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل، وفي هذه الدراسة استخدمنا هذا الاقتراب على اعتبار أن السياسة التربوية نظام مفتوح يؤثر في البيئة ويتأثر بها .[3]

ثامنا– تحديد متغيرات الدراسة :

1. **السياسة التربوية** :هي مجموعة من القوانين والأنظمة التي تعكس أهداف واتجاهات المجتمع ، وتمثل الإطار العام الذي تضعه الدولة من خلال وزارة التربية والتعليم ، من أجل توجيه النظام التربوي والعملية التربوية نحو تحقيق أغراضه .
2. **الإصلاح التربوي** : هو مجموع التعديلات التي تستهدف مدخلات العملية التربوية، وترمي إلى تحسين المردود التربوي (مخرجات)، من خلال التغيير الجذري أو التدريجي ضمن إطار مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها النظام التربوي وتجنيد كل الفاعلين في المجال التربوي لتحقيق ذلك .

---

[1]. مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللحلح ، **مناهج البحث العلمي : أسس علمية– حالات تطبيقية** . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 ، ص70 .

[2]. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، والأدوات** . الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997 ص، ص 117 .

[3]. محمد شلبي، **نفس المرجع السابق**، ص 130 .

3. **الجودة التعليمية:** هي مجموعة المعايير والإجراءات التي تطبق على أساليب التعلم لتحسين مخرجات العملية التربوية بحيث تنتج أجيالا متعلمة قادرة على حل المشاكل التي تواجهها .

تاسعا– تقسيم الدراسة: لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول تناول الإطار النظري للسياسة التربوية والإصلاح التربوي والجودة التعليمية حيث تطرقنا في المبحث الأول من الفصل إلى السياسة التربوية كمدخل مفاهيمي ومن خلاله تناولنا تعريف وأهمية وخصائص وأهداف السياسة التربوية .

في المبحث الثاني من نفس الفصل تناولنا مفهوم الإصلاح التربوية من خلال تعريفه وأهميته وأهدافه ومتطلباته أما المبحث الثالث فتطرقنا لمفهوم الجودة التعليمية فتناولنا تعريف وأهمية ومعايير وآليات تحقيقها .

أما **الفصل الثاني** فخصصناه لواقع السياسة التربوية والإصلاح التربوي في الجزائر ففي المبحث الأول تطرقنا إلى واقع السياسة والمنظومة التربوية في الجزائر والمبحث الثاني لسيرورة ودوافع الإصلاحات التربوية في الجزائر والمبحث الثالث محتوى الإصلاحات التربوية في المنظومة الجزائرية .

في الأخير تم التطرق إلى **الفصل الثالث** الذي تناول تحقيق الجودة التعليمية في ظل الإصلاحات المنتهجة في الجزائر، فالمبحث الأول خصصناه لنتائج الإصلاح التربوي والذي قسمناه إلى مطلبين، المطلب الأول تناولنا ايجابيات الإصلاحات التربوية أما المطلب الثاني عوائق تحقيق الجودة التعليمية، أما المبحث الثاني تحديات الإصلاحات التربوية المنتهجة .

عاشرا – صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهتني خلال تحضير موضوعي هي:

– محدودية المراجع التي تناولت السياسة التربوية والجودة التعليمية و الربط بينهما في الجزائر .

– إضافة إلى خلو موقع الوزارة من أية تقييمات وإحصائيات للإصلاحات التربوية، رغم الأهمية الكبرى التي حظيت بها الوسيلة التكنولوجية في الإدارة التربوية والرقمنة الالكترونية التي مست كل القطاع .

– كذلك محدودية المعلومة عند العديد من الأساتذة بخصوص الإصلاحات عامة والبيداغوجية المتبناة خاصة، والنظرة السلبية ضد كل ما هو جديد .

– إضافة إلى ضيق الوقت الذي أحال دون التغطية الكاملة للموضوع من كل جوانبه باعتباره موضوع شاسع ومتشعب ما تطلب منا تحديد أبرز النقاط المراد التطرق إليها .

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة التربوية والإصلاح التربوي والجودة التعليمية

لقد أرغمت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى الاستغناء التدريجي عن التركيبات التعليمية القديمة، والمرتبطة بالمعارف التقليدية الجامدة والأفكار الفلسفية المنفصلة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للإنسان في هذا العصر، خاصة بعد أن دعت النظم التربوية بنظريات جديدة في علم النفس توصلت إلى الكشف عن طبيعة الطفل وعن استعداداته العقلية وقدراته الابتكارية وخصائصه المعرفية .

هذا الاكتشاف أثر على السياسات التربوية التي أدخلت مفاهيم ومواقف جديدة ساهمت في تغيير محتوى التعليم وأساليبه وطرائقه وذلك وفقا لمتطلبات المتعلم والحضارة العصرية، كما تأثرت السياسات التربوية أيضا بالتطورات العلمية والتكنولوجية التي أصبحت تتدخل في اتجاهات النظم التربوية حتى أصبح هذا التطور في السنوات الأخيرة إحدى الضمانات القوية لتحقيق الإصلاحات الضرورية في ميدان التربية والتعليم .

وعليه يعالج هذا الفصل الإطار النظري للسياسة التربوية والإصلاح التربوي والجودة التعليمية، حيث نتطرق من خلاله لمختلف المفاهيم التي اعتمدت عليها الدراسة، وبناءا على ذلك سيتم التركيز في المبحث الأول من هذا الفصل على مختلف مفاهيم السياسة التربوية وتحديد أهميتها وخصائصها وأهدافها، أما المبحث الثاني فسيتم فيه توضيح مختلف مفاهيم الإصلاح التربوي وكذا أهميته وأهدافه ومتطلباته، وفي المبحث الثالث والأخير سيتم الطرق لمفهوم الجودة التعليمية وأهميتها ومعاييرها وآليات تحقيقها .

المبحث الأول : ماهية السياسة التربوية

يطلق هذا المصطلح على مجموعة الوثائق، القرارات والتشريعات المعلنة والتي تتضمن اتجاهات تطوير النظام التربوي برمته و تحديد مختلف الوسائل التي يتم تخصيصها لذلك وهناك مستويات للسياسة التربوية، مستوى مدون في شكل وثائق وقرارات وتشريعات ومستوى آخر في شكل ممارسات وتصريحات للمسؤولين عن النظام التربوي في وسائل الاتصال المختلفة .

وتتحدد منطلقات السياسة التربوية من متطلبات المجتمع كما من إيديولوجيته وفلسفته التربوية و من إمكانياته المادية والبشرية المتاحة ، فتوائم بين كل هذا من أجل التحكم في حركة واقع التعليم وضبط عملية تطوره في المستقبل وقد تتسم السياسة التربوية بالاستقرار في خياراتها واتجاهاتها أو قد يشوبها التناقض والارتجال وعدم الاستقرار.[1]

المطلب الأول : تعريف السياسة التربوية

لا تعتبر السياسة التربوية جزءا منفصلا عن السياسة العامة للدولة في أي من مجالاتها، و لا مستقلة عنها في أية ناحية من نواحيها، وإنما هي جزء لا يتجزأ منها تؤثر فيها و تتأثر بها، وعند استعراض مفاهيم السياسة التربوية نجدها تتعدد من حيث اللفظ، ولكنها جميعا تدل على مفهوم مشترك، ومن تلك المفاهيم :

- أنها مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية، والاتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع ، نحو الأهداف الكبرى، والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة زمنية معينة، وهي تمثل رؤية المجتمع .
- إن مفهوم السياسة التربوية يعني في جملته : تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات، وكذلك القوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها عملية التربية والتعليم فيه .
- إنها تفكير منظم يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم، والتي يراها واضعوا السياسة التربوية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة .[2]
- وتعرف السياسة التعليمية أيضا بأنها: مبادئ واتجاهات عامة توجه عمل المؤسسات التعليمية على كافة المستويات والتنظيمات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة.

---

[1]. سليم بلحاج ، **السياسة التربوية و انعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر** ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية . جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية)، 2014 – 2015 . ص ص 4 – 5 .

[2]. معن محمود عياصرة ، **نظم و سياسات التعليم** ، الطبعة الأولى . (جامعة دلمون – البحرين : دار وائل للنشر، 2011 ، ص 38 – 39).

- ويعرفها سيف الإسلام علي مطر بأنها: مجموعة المبادئ والأسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما، والتي يضعها المجتمع عن طريق أفراده ومؤسساته، و تشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف، وتشمل أيضا سياسات فرعية تختص بميادين التعليم المختلفة .
- كما يأتي تعريف كل سيف الإسلام على مطر وهانئ عبد الستار فرج ليؤكدا من خلاله على أهمية أن تكون هناك سياسة تعليمية، حيث يعرفا السياسة التعليمية بأنها: "مجموعة من المبادئ وأساليب العمل التي سيلتزم بها العاملون في ممارساتهم، وهي الإطار الذي يرسم الأفعال ويحددها، وهي مرشد عام ودليل يضع حدودا لاتجاهات العمل، ويوحد التصرفات، ويخلق نوعا من الاستقرار داخل المؤسسات التعليمية " .[1]

وإجمالا يمكننا القول أن السياسة التربوية تمثل مجموع الغايات والمرامي التي تكون نابعة من واقع المجتمع وثقافته، وتوضع لتحقيق التغيير والتجديد في الوضع التعليمي القائم، إذ يتم وضع السياسة التربوية من طرف السلطات السياسية في البلاد، وتكون في شكل وثيقة رسمية يلزم تنفيذها من طرف الجماعة التربوية .

[1]. سعاد محمد عيد ، **تخطيط السياسة التعليمية و التحديات الحضارية المعاصرة** .(جامعة الزقازيق– مصر : مكتبة الأنجلو المصرية، 2013 ،ص37 – 38)

المطلب الثاني: خصائص وأهمية السياسة التربوية

1- خصائص السياسة التربوية :

هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتصف بها السياسة التربوية التي تسعى لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع الذي رسمها، و من هذه الخصائص :

1. أنها ذات طبيعة توجيهية وليست تفصيلية، فالسياسة التربوية في حد ذاتها لا تشتمل على تفصيلات لحل كل المشكلات الموجودة في الواقع ولكنها تحدد الإطار الفكري الذي يستطيع من خلاله العاملون في ميدان التربية اتخاذ القرارات المختلفة التي تتناسب مع الموقف والمشكلات التربوية وبما يتفق مع الأهداف العامة المستمدة من الفلسفة التربوية الموجودة في المجتمع .
2. أنها ذات طبيعة مستمرة ومتطورة , أي أنها ذات صفة مؤسسة لا تتأثر ولا تتغير بتغير القائمين عليها أو المسؤولين التربويين, وأنها موضوعية أي أنها لا تتأثر بالرغبات الشخصية للعاملين أو المسؤولين التربويين إلا أنها بالضرورة تكون منبثقة من مبادئ وأسس و أهداف عامة للمجتمع بشكل عام وهذا لا يعني أيضا جمودها وثباتها وإنما يعني تطويرها وتحديدها حسب المواقف والمستجدات .
3. إنها ذات طبيعة قابلة للتغير والمرونة، فهي ليست قوالب فكرية جامدة و إنما قابلة للتعديل والتغيير لتواكب التطور والتغيرات التي تطرأ و تواجه المجتمع .
4. أنها انعكاس للواقع الاجتماعي التي توجد فيه إذ يجب أن تكون مستمدة من معطيات المجتمع الذي وجدت من اجله تترجم أهدافه إلى واقع وتتغير بالمعايير الاجتماعية التي يفرضها وتحقق أهداف ذلك المجتمع.[1]
5. أنها ذات طبيعة مغايرة لفلسفة التربية : فالفلسفة التربوية أوسع وأشمل من حيث الرؤية الفكرية من السياسة التربوية، والتي تقتصر رؤيتها الفكرية على البنية الاجتماعية و الأهداف المجتمعية للمجتمع الذي توجد فيه والفلسفة التربوية مستقرة الخطط التربوية الموجودة والمقترحة .

6 . توثيق السياسة التربوية بحيث تكون مكتوبة حتى يتم تفسيرها بشكل صحيح وواضح

7. أن تكون السياسة التربوية واضحة ومفهومة للعاملين في النظام التربوي .[2]

---

[1]. سعاد محمد عيد، **المرجع السابق**، ص 41 .

[2]. معن محمود، **المرجع السابق**، ص 43 .

2- أهمية السياسة التربوية :

إن رسم البيانات التعليمية يعني وضع القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات في كل شؤون التربية و التعليم، وتحكم التصرفات والمواقف والمشاريع التعليمية والتربوية، لذلك فإن السياسة التربوية سابقة لوضع الخطط

ومتصلة بالفلسفة والأهداف، وهي الأسلوب الموجه والتفكير المنظم للخطط وتحقيق الأهداف، ومن الأمور التي تؤكد على أهمية السياسة التربوية نذكر منها :

- إن السياسة التربوية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطارا مرجعيا وإيديولوجيا، والتي عن طريقها يسعى النظام التربوي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة، ذلك أنه من المعلوم أن تخطيط التنمية في الموارد البشرية هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة، وأن الإنسان هو العنصر الأول في بناء الحضارة ومن ثم ينبغي البدء به .
- إن السياسة التربوية أصبحت تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة والتربية والتعليم، إذ هما أمران مترابطان يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، وقد أصبح التعليم متغيرا رئيسيا من متغيرات النظام العالمي ومعيارا من معايير القوة والمنافسة .
- إن السياسة التربوية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، والتي تشكل مجتمع المستقبل من [1]سياسيين واقتصاديين وتربويين وإعلاميين وغيرهم .
- تحدد السبل التي يجب إتباعها لتحقيق الأهداف التربوية، وتحويل هذه الأهداف إلى أغراض.
- تساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغير المسؤولين، حيث أنها تحتوي على مبادئ تحكم العمل، وقاعدة توضح طريقة تطبيق المبدأ .
- تعتبر دستور عمل، لأنها تؤدي إلى الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوي، وبالتالي تضمن عدم الانحراف عن الخط المحدد سلفا.[2]
- تظهر أهمية السياسة التربوية في عملية التخطيط للمراحل التعليمية و قطاعاتها وتحديد الأسس والمبادئ والقيم العامة التي تسير على ضوءها العملية التعليمية كلها، وتحديد المسؤوليات الإدارية والفردية والجماعية عند تنفيذ السياسات والأهداف.[3]

إذن وبعدما تعرضنا لخصائص وأهداف السياسة التربوية نستنتج أنها تتميز بالمرونة وعدم الثبات حتى تساير وتواكب التطورات العولمية العالمية، فهي التي تسير وتوجه النظام التربوي نحو تحقيق أهدافها المنشودة .

---

[1]. بوتليليس مراد، **تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011**، (مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة وهران: قسم الديمغرافيا) 2012/ 2013، ص ص 9-10.

[2]. سعاد محمد عيد، **المرجع السابق**، ص ص40-41 .

[3]. بوتليليس مراد، **نفس المرجع السابق**، ص 10 .

المطلب الثالث : أهداف السياسة التربوية :

تهدف السياسة التربوية بصفة عامة وأساسية إلى توظيف التعليم في خدمة المجتمع، وتدعيم قدرة الفرد على المشاركة الايجابية في تنميته وتطويره بصفة مستمرة تجعله مواكبا لمعطياته المعاصرة من ناحية، وقادرا على المساهمة الفعالة في صناعة الحضارة الإنسانية من ناحية أخرى، مع الحفاظ على عناصره الأصلية .

ويمكن للسياسة التربوية أن تحقق مجموعة من الأهداف مثل :

1. مواجهة المشكلات التعليمية، وإشباع الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية من خلال مقابلة الحاجات بالخدمات، حيث تأتي السياسة التربوية غالبا ك إستجابة لطلب مجتمعي عليها، وترتبط بوقائع وأبعاد المجتمع المختلفة، تستجيب للمشكلات القائمة في النظام التعليمي من خلال طرح سياسات بديلة يمكن من خلالها التدخل في الوقائع المجتمعية المرتبطة بهذه المشكلات .
2. تحقيق الإصلاح التعليمي، و يأتي ذلك كعائد لإرساء حلول للمشكلات التعليمية، إذ أن من أهداف صانعي السياسة التربوية ومنفذيها تحسين الأوضاع القائمة وترقيتها والعمل على نقل المجتمع من صورة إلى صورة أفضل منها، فالإصلاح التعليمي عملية تعمم فيها التجديدات على نطاق واسع .
3. توجيه العمل التربوي وتحديد مسارات واتجاهات القرارات التربوية المنظمة له تجاه تحقيق الأهداف التربوية، أي أن السياسة التربوية تعمل كمرشد للقرارات وتحدد المجال الذي سيتخذ القرار بداخله، و تتأكد من أن القرار سيكون منسقا مع الأهداف ومساهما في تحقيقها .
4. توفير نوع من الاتساق في القرارات التي تصدرها الأجهزة المختلفة بشأن المشكلات المتشابهة ، وبذلك فهي توجه العمل وتضمن التجانس في القرارات وعدم التناقض بينها عن طريق إعطاء اتجاه موحد للقرارات .
5. توفير أساس لتقويم الخطط القائمة والمقترحة، فمن المعروف أن السياسة التربوية تصدر في صورة وثيقة تتضمن مجموعة من الأهداف التي يرغبها المجتمع من التعليم، ومن ثم فهي تمثل آلية للمحاسبة يمكن عن طريقها قياس الأداء في النظام التعليمي، ويمكن الرجوع إليها عند الرغبة في تعديل المسار ومعرفة إلى أي مدى تحققت الأهداف الموضوعة .[1]

مما سبق نستنتج أن السياسة التربوية تصدر بناءا على حاجات مجتمعية ، لأجل مواجهة المشكلات التعليمية ، من خلال طرح سياسات بديلة تتمثل في الإصلاح التربوي ، وتوجيه العمل بما يكفل إعطاء اتجاه موحد للقرارات التي تحقق مجموع الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها على أرض الواقع .

[1]. سعاد محمد عيد ، **المرجع السابق** ، ص ص39 – 40.

المبحث الثاني: ماهية الإصلاح التربوي

تكتسي عملية الإصلاح أهمية بالغة في حياة الأمم، نتيجة للتغيير الحاصل على مستوى نظمها المختلفة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، فمن خلال عملية الإصلاح والتجديد المتواصل تضمن هذه الأمم تحقيق القدرة على مواكبة هذا التغير، والتكيف مع مستجدات الحاضر والاستعداد للمستقبل، وسنحاول هنا أن نحدد ماهية الإصلاح التربوي وأهميته وأهدافه وشروطه ومتطلباته .

المطلب الأول : تعريف الإصلاح التربوي

إن عملية الإصلاح التربوي تشكل محور اهتمامات المفكرين ورجال السياسة والحكم كل حسب اختصاصه ومجال عمله، مما جعل عملية الإصلاح التربوي تأخذ حيزا مهما في تفكير ووجدان الساعين لتحسين النظم التربوية لبلدانهم ومنها الحياة بشكل عام.

فالإصلاح التربوي لا يقتصر فقط على طرائق التدريس، وكيفية تناولها بل يشمل معاني أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهذا ما أشار إليه **حسن حسين البيلاوي** في تعريفه للإصلاح التربوي بأنه :

- " يشير عادة إلى عملية التغير في النظام التعليمي أو جزء منه نحو الأحسن، وغالبا ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية." [1]

أما **عبد القادر فضيل** فيرى في عملية الإصلاح التربوي يمكن أن تعني :

- " التغيير الجذري لبنية النظام والتجديد الكلي للأسس التي يقوم عليها ولعناصر السياسة التي توجهه ".
- وكذلك قد يعني الإصلاح في رأي **فضيل** : "بأنه السعي لتطوير النظام التربوي وإعادة بناء المناهج، وتحديث الوسائل وأساليب العمل، مما يستجيب للحاجات المتجددة والتغييرات المتلاحقة، والتحولات العميقة، وعملية الإصلاح وفق هذا المنظور لا تهدم البناء القائم وإنما تسعى إلى تحسينه و إضافة ما تأكدت ضرورته، واشتدت الحاجة إليه، وحين يكون الهدف من الإصلاح تطوير أساليب العمل، وإدخال تحسينات كيفية تنهض بنوعية التعليم، (بنية ومحتوى، فكرا ونظاما ،وتعليما وتعلما) إلى المستوى الذي يجعله الأداة المؤهلة لتحقيق التنمية ومسايرة ركب التقدم العلمي العالمي".[2]

---

[1] . حسن حسين البيلاوي، **الإصلاح التربوي في العالم الثالث**. القاهرة : عالم الكتب ، 1998 ، ص32.

[2].عبد القادر فضيل، **المدرسة الجزائرية حقائق و إشكالات** . ط1 ، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2009، ص63).

في حين يرى **محمد منير مرسي** أن:

- " مفهوم الإصلاح التربوي يرتبط بمفاهيم متعددة منها التجديد والتغير والتطوير والتحديث ."[1]
- ويرى كذلك "**مرسي**" أن هناك تعريف آخر مفيد للإصلاح التربوي بأنه: أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم و الإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها . [2]

ويعرفه (بيرش) بأنه:

- أي محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم و الإدارة أو البرامج التعليمية أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها ".[3]

أما **القاموس الموسوعي للتربية و التكوين** يحدد إصلاح التعليم في :

- " أن إصلاح التعليم هو تغير أساسي و مهم (changement majeur) ومرغوب فيه، في حالة أولية إلى حالة معلن عنها ومخططة، كما أن التطوير يميل إلى التغيير المستمر والعميق وهو التجديد، أما التعديل (modification) فهو تغيير جزئي يمس عنصرا معينا لا يؤدي بالضرورة إلى مجموعة العناصر التي ينتمي إليها ولا يخدمها، أما التحويل (transformation) فهي عبارة عن تغيير كلي مع تنويع الخاصية السطحية للتغيير ".
- أما الإصلاح التربوي فهو عملية شاملة، تنطوي على تغييرات هيكلية وهامة في النظام التربوي وعليه يصبح الإصلاح التربوي، كجزء لا يتجزأ من عملية تحول اجتماعي شامل في المجتمع. [4]

مما سبق نخلص أن الإصلاح التربوي هو كل محاولة واعية ترمي إلى تطوير وتحديث النظام التعليمي القائم قصد الرفع من مستوى مخرجات العملية التربوية .

---

[2]. محمد منير مرسي ، **الإصلاح و التجديد التربوي في العصر الحديث** . (القاهرة : عالم الكتب، 1996، ص ص7-8) .

[3]. مراد سبرطعي ، **واقع الإصلاح التربوي في الجزائر تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجا** . (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة : قسم علم الاجتماع 2007-2008 ، ص 39) .

[4]. حرقاس وسيلة. مدى إعداد معلمي السنة الأولى ابتدائي لتطبيق المقاربة بالكفاءات ضمن الإصلاحات التربوية الجديدة حسب المعلم والمفتش، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 30، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص69.

المطلب الثاني : أهمية و أهداف الإصلاح التربوي

1- أهمية الإصلاح التربوي :

تشكل مسألة الإصلاح التربوي في النظام التعليمي احد أهم القضايا في مجال الحياة السياسية للعالم المعاصر، وذلك لان تطور الثقافة الإنسانية التكنولوجية قد تجاوز حدود التوقع في ظل التغيرات الكبرى المحيطة بالمجتمع الإنساني، وإزاء هذه التحديات الجديدة أخذت الإنسانية على عاتقها مسؤولية إعادة بناء أنظمتها التعليمية، لتكون قادرة على التواصل مع تطور الحياة .[1]

والتعليم هو النقلة الحضارية لكل امة من الأمم تسعى إلى السمو والرقي، فالدول المتقدمة حققت تقدمها عن طريق التعليم والدول النامية تحاول أن تلحق بركب الدول المتقدمة عن طريق التعليم، ولعل من أكثر الأمور المطروحة على بساط البحث اليوم في الدول المتقدمة والنامية هي ضرورة وضع مقترحات جديدة وبرامج متطورة لإعادة تعريف النظام التعليمي وتعديل طرق التدريس الحالية أو تطويرها أو تغييرها أو إيجاد بدائل لها وتجديد المناهج وتحديثها وإعادة النظر في فلسفة التربية وأهدافها وسياساتها والسير قدما في طريق التجديد والإصلاح التربويين، ويذهب البعض إلى ضرورة القيام بثورة تربوية شاملة تعم جميع أنحاء العالم لمواجهة تحديات العصر وبخاصة العلمية والتكنولوجية منها والإيفاء بمتطلبات النظم التربوية الحديثة والسليمة هي التربية المتغيرة والمتطورة على نحو دائم مستمر.

وقد تزايد الاهتمام بمسألة الإصلاح والتجديد التربوي عربيا ودوليا مع اقتراب الألفية الثالثة، حيث انطلقت صرخات متتالية وعقدت ندوات ومؤتمرات متتابعة هنا وهناك تبحث في مسألة تطوير التربية وتحديثها في ضوء معطيات الألفية الثالثة وخصوصياتها .

كما حددت المواثيق والدساتير والقوانين والمؤتمرات التربوية في الدول العربية مجموعة من النقاط الأساسية التي تعكس فلسفة الدول العربية في التربية الحديثة وتتمثل في النقاط التالية :

- تربية وإعداد مواطن يؤمن بتراث الأمة العربية وقيمها الأصلية ورسالتها الحضارية .
- تحسين نوعية التعليم و تطويره بالإفادة من العلم والتكنولوجيا .
- ربط التعليم بحاجات المجتمع ومتطلبات تطويره .الانفتاح على العالم والاستفادة من التجارب العلمية المتقدمة وضرورة التعاون مع المنظمات العالمية ودول العالم في المجال التربوي .[2]

---

[1]. بومعراف نسيمة، أحمد سعيدي، **انعكاسات الإصلاح التربوي في الجزائر على التحصيل الدراسي للتلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط دراسة ميدانية بإكمالي يوسف العمودي بمدينة بسكرة**. د.ع, جامعة بسكرة، ص 362.

[2]. بن زاف جميلة، تأهيل المعلم في ضوء الإصلاحات التربوية الجديدة في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد: 13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2013، ص 188

لقد وجدت المجتمعات الإنسانية في الإصلاح التربوي منطلقا لإصلاح أحوالها والنهوض بطاقاتها، وفي كل مرة يدق فيها ناقوس الخطر تستنهض هذه المجتمعات أنظمتها التربوية بالإصلاح من أجل مواجهة الخطر وبناء الإنسان القادر على تجاوز محن الحضارة والمشاركة في بنائها .[1]

2- أهداف الإصلاح التربوي:

الغاية من إجراء عمليات الإصلاح التربوي هي أن يحدث تغير ايجابي في جهود المعلمين والمتعلمين، ويتحقق تطور ملموس في مستوى الأداء المدرسي، ونوعية النتائج التربوية، وقيمة المعارف والمهارات المبرمجة للتعلم، وفي أساليب التسيير والتنظيم، بحيث تصبح أوضاع التعليم وظروف النشاط التربوي أفضل مما هي عليه، و يتحقق ذلك حين يصبح المردود متكافئا مع الجهود، وتصبح الجهود في مستوى الأهداف، ويمكن أن يشار إلى بعض هذه الأهداف التي يجب أن تتضمنها هذه المشروعات وهي في الآتي :

1. إعادة الاعتبار لمهنة التعليم وجعلها في طليعة المهن، بإحاطتها بالرعاية الكاملة المادية والمعنوية والبيداغوجية والارتقاء بالقوانين والقيم التي تحكمها، وتثمين دور القائمين عليها وتمكينهم من فرص التثقيف والتكوين التي تثري خبراتهم وترفع مستوياتهم .
2. مراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بشكل علمي يضمن لها الانسجام مع الأهداف المسطرة، ومواكبة المستجدات العلمية والحضارية والتحولات السياسية والاقتصادية التي يعيشها، وإعادة بناء هذه المحتويات وفق تدرج منهجي يراعي فيه قدرات المتعلمين وحاجاتهم والتكامل الوظيفي بين المعارف والمهارات وبينها وبين الحياة .
3. التدقيق في صوغ الأهداف وتحديدها، وتوضيح أبعادها وتصنيفها وفق مستويات أدائية تتلاءم ومستوى تفكير المتعلمين وحاجاتهم من جهة وإمكانات النظام وإنتظارات المجتمع من جهة أخرى .
4. ضبط وتيرة العمل الدراسي اليومي والأسبوعي وفق دراسة علمية وتقنية واجتماعية تحدد الوعاء الزمني الملائم، وتضمن التوازن بين القدرات واستيعاب المتعلم ومتطلبات التحصيل العلمي، وبين فترات التعلم وممارسة النشاطات الثقافية والترويحية .
5. تحسين ظروف التمدرس وتطوير وسائل العمل، وذلك من خلال توفير العدد الكافي واللائق من المنشات والمرافق وبذل جهد متميز في مجال التجهيز وصناعة الكتاب وتأسيس الخدمات الصحية.

[1]. مراد سربطعي، **المرجع السابق**، ص 40 .

6. والنفسية، واللجوء إلى الطرائق والأساليب الحديثة التي تنمي القدرة على التعلم الذاتي، وتتيح للمتعلمين المشاركة الايجابية في التعبير بكل حرية عن اهتماماتهم وأفكارهم، باعتبارهم طرفا أساسيا في عملية التعلم لا موضوعا له.[1]

إذن التربية والتعليم على علاقة وثيقة بالتنمية الحاصلة في المجتمع لهذا وجب إجراء تعديلات شاملة في النظام التربوي وطرح ما يسمى بالإصلاح التربوي، استجابة للتغيرات العالمية لأجل ترقية فكر الإنسان وتطويره، وإحداث نقلة نوعية في تحسين المستوى التعليمي بالتغيير الايجابي في طرائق التدريس و تحسين المناهج للحصول على نتائج تربوية تلبي الأهداف المسطرة .

المطلب الثالث : متطلبات الإصلاح التربوي

إن الإقدام على عملية الإصلاح التربوي يتطلب جملة من الشروط الواجب توفرها في القاعدة الأساسية فعملية الإصلاح التربوي تمس بسياسة الدولة كما تمس المجتمع، لذا يجب أن تكون هذه العملية مرتبطة بالواقع.

أشار "**مصطفى حسن**"إلى ضرورة توفر ميزتين أساسيتين لكي تكون عملية الإصلاح التربوي ناجحة وهي:

- ألا يكون الإصلاح مندرجا ضمن سياسات تربوية أو اجتماعية أو اقتصادية مستوردة أي تكون تابعة ومشروطة ومملاة من الخارج، بل يجب أن تكون نابعة من اختيارات وأهداف وحاجات وطنية .
- أن تكون عملية الإصلاح دقيقة الأهداف و الإجراءات وأن تنخرط في إطار رؤية تخطيطية وطنية عامة ومتكاملة العناصر، تكون ضمن إستراتيجية تشاركية وتحاورية محكمة التقنين والتنظيم للأدوار والعلاقات .
- ولما لا الانفتاح الايجابي على تجارب الدول التي سبق ونجحت فيها عملية الإصلاح التربوي للاستفادة منها في وضع الخطط والاستراتجيات، فالتسارع الكبير في مجال المعلومات والمعارف يتطلب ضرورة تكييف السياسات التربوية لملاحقة المستجدات والتطورات المختلفة وخاصة التكنولوجي وتكنولوجية المعلومات والاتصال، لكن ليس النقل منها لأن عملية الإصلاح يجب أن تكون وفق فلسفة المجتمع.[2]

---

[1]. عبد القادر فضيل، **المرجع السابق**، ص 64-65 .

[2] . فرد حياة ،**تقييم السياسة التعليمية في الجزائر 2003 – 2013**. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: قسم العلوم السياسية 2003 – 2013، ص ص117 – 118).

كما يمكن طرح أيضا المتطلبات الأساسية الواجب توفيرها في عملية الإصلاح التربوي هي:

- التبني السياسي لعملية الإصلاح التربوي، وفق سياسة تعليمية تستمد مرجعيتها من فلسفة المجتمع في مختلف المجالات، يتجسد ذلك في مشروع متكامل للإصلاح، حيث يجند الجميع لتنفيذه كل حسب مسؤوليته .
- شمولية الإصلاح التربوي ومرونته السائدة في شتى مراحل الإصلاح التربوي .
- السعي نحو التعليم النوعي بكل ما تحمله الكلمة من الجودة و مواكبة التغيير المتسارع في الكم المعرفي والتدريب والمهارات الحياتية .
- إعداد مناهج تربوية مبنية على آخر ما جاءت به النظريات التربوية في مجال البحث التربوي للرفع من مستوى التعليم، دون أن تهمل واقع المجتمع وفلسفته التربوية.
- التفاعل الايجابي مع الآخر و التفتح على ثقافة الآخرين مع المحافظة على الخصوصية والهوية المحلية لتدريب الناشئة على التفاعل الايجابي مع الثقافات المختلفة وفرز وتحليل مناطق التواصل .[1]

أما بدر " **عبد الله الصاح** "يلخص لنا أهم المتطلبات الواجب توفرها في عملية الإصلاح التربوي في التالي:

1- التغيير التربوي: تحديد خصائص النموذج المرغوب للإصلاح التربوي بجوانبه المختلفة عن النموذج السابق (تعلما و تعليما و إداريا) أي المضمون والهيكل.

2- تطوير التعليم: تطبيق العملية المنظمة لإنتاج النموذج المرغوب للإصلاح التربوي.

3- تطوير هيئة التدريس: أي تنمية اتجاهات المعلمين نحو التغيير الايجابي والمهارات التي يتطلبها تنفيذ هذا التغيير .

4- تطوير المنظمة التربوية: ويكون ذلك من خلال:

- مجموعة لوائح وسياسات موجهة للتغيير.
- مصادر مادية يتطلبها تنفيذ التغيير.
- ثقافة داعمة للتغيير.
- قيادة ميسرة للتغيير .[2]

---

[1]. فرد حياة، **نفس المرجع السابق**، ص118

[2]. بدر الله الصالح ، **المنظور الشامل للإصلاح المدرسي**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر الإصلاح التربوي تحديات وطموحات. جامعة الإمارات العربية ، دبي، يوم 17 سبتمبر 2007 ، ص6.

وعليه حتى تنجح عملية الإصلاح التربوي وتؤتي ثمارها لابد أن تكون نابعة من أفكار المجتمع وتوجهاته وحاجاته وليست مفروضة من الخارج، و أن تستجيب لأهداف وتطلعات مجتمعية نحو تحقيق التعليم النوعي .

المبحث الثالث :مفهوم الجودة التعليمية

حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وحظيت الجودة بجانب كبير من هذا الاهتمام إلى الحد الذي جعل الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديدة الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية، ومحاولة التكيف معها، فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة [1]، وبمقابل ذلك ليست المتغيرات الاقتصادية وحدها الباعث لتجويد التعليم، و إنما حاجة المجتمع لان يكون له ترتيبا بين مصاف الدول المتقدمة من خلال تعليم راق النوعية يعد كوادر بشرية تمتلك مهارات متعددة تؤهلها لقيادة المجتمع نحو التقدم .[2]

المطلب الأول : تعريف الجودة التعليمية

وهنا سنتطرق أولا إلى تقديم تعريف للجودة، ومن ثم الجودة التعليمية :

1. **تعريف الجودة:** تعرف **لغويا:** على أنها من أصل الفعل (جود) والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جودة، وجودة أي صار جيدا، وأحدث الشيء فجاد والتجويد مثله، وقد جاد جودة وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل.

أما اصطلاحيا: فتعرف الجودة تعريفات كثيرة منها:

- عرفها Rinehart على أنها: الخصائص المتجمعة لمنتج أو لخدمة ترضى احتياجات الزبون، سواء كان الزبون هو المتلقي المباشر للخدمة أم المستخدم الأصلي للمنتج أو الخدمة أو كلاهما.
- أما Sallies فقد عرف الجودة على أنها : الحالة المثالية التي يوجد عليها شيء ما بمعنى أعلى احتمال ممكن لمستوى مثالي لا يمكن التقليل منه .
- وعرف Jcrome المشار إليه عند الجودة على أنها:عملية بنائية تركز على الجهود الايجابية بهدف تحسين المخرج النهائي .
- أما **جويلى** فتعرف الجودة على أنها إطار عمل من اجل التفكير والتنافس حول الخيارات التي يجب أن تتوافر في رسم السياسات التربوية و صياغتها .
- و يرى **رونالد كرامب** بأن الجودة ليست كلاما يقال، و لكنها ما نفعله من الاهتمام بخدمة حاجات المستفيدين سواء أكانوا داخل المؤسسة أم خارجها.[3]

---

[1]. سهيلة محسن كاظم الفتلاوي ،**الجودة في التعليم (المفاهيم، المعايير ، المواصفات ،المسؤوليات)**.(الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص ص25 – 26) .

[2]. سعاد محمد عيد, **المرجع السابق**، ص171.

[3]. سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، **نفس المرجع السابق**، ص26.

- و يعرفها أ.**ديمنج (deming):** أنها الوفاء بحاجات المستفيد حاليا و مستقبلا و تخفيض الاختلافات الأخطاء و الأعمال التي يتكرر أداؤها و يقل التأخير و يحسن استخدام الوقت والموارد و النتيجة إنتاجية أعلى و رضا الطلاب و المستفيدين .[1]

2 – **الجودة التعليمية :**

يرجع تاريخ استحداثها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث طبقت اليابان أسس الجودة على الصناعة فأحدثت طفرة هائلة ، تلتها الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن الماضي، ثم تطرقت أسس الجودة إلى كل الأنشطة والمهن في جميع أنحاء العالم ومنها التعليم ، وتعددت وتداخلت مفاهيمها مما يحدونا إلى محاولة تحديد تعريفاتها المتفق عليها:

- وتعني جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي وبما يتناسب مع رغبات المستفيد ومع قدرات وسمات وخصائص وحدة المنتج التعليمي .
- أو هي مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب .[2]
- ويقصد بها كذلك مجموعة المعايير و الإجراءات والقرارات التي يهدف تنفيذها إلى تحسين البيئة التعليمية، بحيث تشمل هذه المعايير المؤسسات التعليمية بأطرها وأشكالها المختلفة، والهيئة التدريسية و الإدارية وأحوال الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمنظومة التعليمية .

وقامت المنظمة العالمية "**اليونيسيف**" المهتمة برعاية حقوق الطفل وتطوير قدراته بتبني جودة التعليم وفقا لما عرفه البروفيسور والخبير الأكاديمي العالمي بريهان عام 1993 لجودة التعليم بأنها :

- عملية التركيز على أساليب التعلم والتعليم الفعالة التي تدعم باستمرار قدرات المتعلمين ومواهبهم المتنوعة لاكتساب المعرفة اللازمة والمهارات العملية والسلوك التطبيقي الناتج عن منظومة فكرية متطورة وملائمة مع احتياجات العصر وتحدياته ودعم احتياجات الأطفال المتعلمين، بحيث تخرج أجيالا متعلمة قادرة على اتخاذ القرار ومساعدة أنفسهم وغيرهم على حل المشاكل و إيجاد الحلول المبتكرة للقضايا الشائكة، مع توفر بيئة آمنة للتعليم و الإبداع والصحة والتفاعل الايجابي بين الشرائح التعليمية المختلفة والمجتمع والمحيط.[3]

---

[1]. سعاد محمد عيد . نفس المرجع السابق ، ص 171 .

[2]. سوسن شاكر مجيد ، محمد عواد الزيادات ، **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة و التعليم** . ط 2 ، (عمان : دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع 2015 ص 154) .

[3]. محمد توفيق عبد الحليم ،**جودة التحصيل الدراسي و التعليمي** ، http://alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=100933 ، 19-02-2019 .

وعليه مما سبق نستنتج أن الجودة في التعليم تدل على درجات صلاح الخدمة التربوية المقدمة ومدى فعاليتها وكفاءتها .

المطلب الثاني : أهمية و معايير جودة التعليم

1- أهمية جودة التعليم: هناك العديد من الفوائد التي تكمن وراء جودة التعليم منها :

- النهوض بالعملية التعليمية، ورفع كفاءة المعلمين، والطلاب، وكل من لهم علاقة بالعملية التعليمية .
- تحسين النظام الإداري، بحيث يكون قادرا على توضيح المهام والمسؤوليات المناطة بكل طرف .
- معالجة الشكاوى الصادرة عن أولياء أمور الطلبة، ومحاولة إرضائهم، بشكل يقلل من حجم هذه الشكاوى.
- توفير جو عمل يسوده التعاون، والتفاهم بين كافة الأطراف.
- حل المشكلات بالطرق والأساليب الصحيحة بعيدا عن تلك التي قد تضر أكثر مما قد تنفع.
- رفع قيمة المؤسسة التعليمية بين المؤسسات الأخرى، وجعلها قادرة على المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي.[1]

2- معايير جودة التعليم

تختلف معايير الجودة باختلاف المجالات التي تطبقها وتبعا لأنظمة التقييم التي تراقبها، إلا أنها تلتقي جميعها في كثير من المواصفات والمقاييس التي تسند إلى مبادئ ومرتكزات أساسية تهتم كلها بجودة المنتوج النهائي مرورا بمختلف مراحل الإنتاج .

والجودة في التعليم لا تخرج عن هذا الإطار، إذ تهتم بمواصفات الخريجين من المدارس ونتائج تحصيلهم عبر مختلف المراحل والعمليات، وكذا القدرة على تجاوز كل المشاكل والمعوقات التي قد تعترض مسارهم .[2]

وللجودة في التعليم معايير عديدة ومتنوعة، نذكر بعضها، ومن بين أهم معاييرها هي:

1. جودة المناهج و المقررات الدراسية.
2. جودة التكوين الأساسي والمستمر.
3. كفاءة الأطر التربوية والإدارية .[3]

ونجد أن تحسين جودة التعليم يقتضي الاستناد إلى مجموعة من الأسس، أهمها ما يلي:

---

[1]. محمد توفيق عبد الحليم, **نفس المرجع السابق**.

[2]. سعاد محمد عيد، **المرجع السابق**، ص 172 – 173 .

[3]. منتدى الجلفة , **جودة التعليم في الجزائر حقائق وعوائق** ، منشور بيومية الخبر بتاريخ 23-08-2018، www.djelfa.info/ vb/showthread.php ?

- أن يتم تحسين جودة التعليم من خلال فرق عمل من المتخصصين في التربية والتعليم على اختلاف تخصصاتهم، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة، وأهداف المجتمع، وخططه الاجتماعية الاقتصادية .
- الأخذ بالأسلوب العلمي في عمليات التحسين الكيفي، وبمعنى ذلك الاستناد إلى نتائج البحوث والدراسات العلمية التربوية الهادفة في مختلف قطاعات التعليم .
- الأخذ بمبدأ الاستمرارية بما يتفق مع المتغيرات وحركاتها في المجتمع .

يضاف إلى ما سبق، أن تحقيق الجودة في التعليم بحاجة إلى التخطيط الجيد المدروس الذي يمكن تنفيذه في ظل الإمكانات المادية و البشرية للمجتمع . وإذا تحقق ذلك للتعليم يمكن القول أن الجودة يمكن أن تساعد في التخلص من مشكلات الكم.[1]

وعليه فان أي إصلاح للتعليم يتعين أن يتم في إطار نظرة كلية لكل الجوانب للوصول إلى ما يسمى بالتحسين الكيفي.

المطلب الثالث : آليات تحقيق جودة التعليم

رافق التفكير في الجودة اقتراح مجموعة من الآليات والدعامات التي من شأنها تحسين وضع المنظومة التربوية .

لذا فان أي إصلاح يجب أن ينطلق من المداخل التالية :

1. **تغيير المناهج و البرامج التربوية :**

في هذا الصدد يجب العمل على اعتماد إستراتيجية جديدة في بناء المقررات تقوم على الكفايات عوض الأهداف وعلى الكيف عوض الكم وعلى التعدد والتنوع عوض الأحادية.

2. **تحسين العرض التربوي في المدن و القرى :**

عملا بمبدأ تكافؤ الفرص يجب توسيع العرض التربوي وتجويده في القرى كما في المدن، لإتاحة الفرصة للجميع من اجل إتمام الدراسة في أحسن الظروف، وهنا وجب الاهتمام أكثر بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية ومدها بكل الوسائل و الإمكانيات لتؤدي الأدوار المنوطة بها وتقدم خدمات ذات جودة معتبرة .

3. **العناية بالموارد البشرية :**

اعتبارا للدور الطلائعي للمورد البشري في الارتقاء بمستوى المنظومة التربوية، فلابد من الاهتمام بالأطر العاملة بالقطاع سواء على المستوى المادي وظروف العمل أو على مستوى التكوين الأساسي والمستمر.

[1]. سعاد محمد عيد، **نفس المرجع السابق**، ص 172 – 173 .

4. **الحكامة واللامركزية على مستوى التدبير و التسيير :**

و ذلك عبر إرساء آليات الحكامة الجيدة وترسيخ سياسة اللامركزية واللاتركيز، التي ترمي إلى تقاسم المهام واعتماد سياسة القرب وتكييف التوجيهات والسياسات التربوية مع خصوصيات كل منطقة .

5. **التمويل الكافي وترشيد النفاقات:**

إن أي مشروع للإصلاح يروم التحسين والتطوير يحتاج إلى تمويل كاف لتحقيق المبتغى، لكن هذا لا يعني صرف أموال طائلة في أمور لا طائل منها، إذ أن الجودة لا تقاس بقيمة المبالغ والأموال المرصودة للمشروع، وإنما بما يمكن تحقيقه من نتائج على أرض الواقع بأقل التكاليف.

6. **الاستفادة من الخبرات الأجنبية:**

نظرا لعالمية نظام الجودة بات لزاما الاستعانة بالتجارب والخبرات الأجنبية، خصوصا من الدول الرائدة والسباقة لتبني هذه المقاربة مع الحرص على القيام بدراسات سوسيولوجية وتاريخية كافية قبل إدخال أي تعديلات على المنظومة التربوية، وذلك لضمان توافقها مع مبادئ نظام الجودة .[1]

وعليه يمكننا القول أن السياسة التربوية تعبر عن مجموع البرامج والتوجهات المجتمعية التي توضع لأجل تحقيق تبديل أفضل في الوضع التعليمي وتحسينه عن طريق ما يسمى بالإصلاح التربوي، إلا أن نجاحها وتحقيق غاياتها مرتبط بمدى تطبيق المعايير التي تستند عليها الجودة التعليمية بدءا بالتحوير البيداغوجي, ونظام تكوين المكونين والحوكمة في التسيير .

[1]. محمد توفيق عبد الحليم ، **نفس المرجع السابق** .

خلاصة الفصل الأول :

توصلنا في نهاية هذا الفصل أن السياسة التربوية جزء من السياسة العامة للدولة فهي تتفاعل مع بيئتها تؤثر فيها وتتأثر بها حيث تعمل على غرس القيم شأنها رفع مستوى المجتمع .

فالسياسة التربوية متميزة كونها توجيهية، كما أنها ثابتة و متطورة لا تتغير بتغيير المسؤولين وتتطور حسب الظروف المتغيرة والمتجددة، وتهدف السياسة التربوية إلى إحداث تغيير في الوضع المجتمعي القائم لمسايرة التطورات العالمية الحاصلة عن طريق الإصلاح التربوي وهو إصلاح شامل يمس بنية النظام التعليمي ويحدث تنمية مجتمعية للحاق بركب العولمة والتطور التكنولوجي، ومن متطلباته السعي نحو التعليم النوعي بتطوير المنظمة التربوية والتعليم وهيئة التدريس .

أما الجودة التعليمية فهي جملة المعايير التي يجب احترامها وتطبيقها لأجل تحسين البيئة التربوية وذلك بالتركيز على أساليب التعليم ودعم قدرات المتعلمين وإكسابهم المعرفة والمهارات لمساعدتهم على حل المشكلات ومواجهة القضايا الشائكة التي تواجههم في المجتمع .

الفصل الثانـي

واقع السياسة التربوية

والإصلاح التربوي

في الجزائر

يعتبر إصلاح المنظومة التربوية أساس أي تنمية اجتماعية واقتصادية ، لهذا نال الإصلاح التربوي الاهتمام الأكبر في اغلب بلدان العالم ، واعتبر من الأولويات ومن الميادين الإستراتيجية التي يتوقف عليها مسار التطور والازدهار الاجتماعي ، فخصصت له ميزانيات ضخمة و أنجزت من اجله الدراسات والبحوث، واستخدمت الدول في ذلك خيرة الخبراء العالميين لتزويدها بالأساليب والطرق العلمية الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة لتنمية المجتمع .

وفي الجزائر انبثقت سياسة إصلاح المنظومة التربوية، التي قررتها الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة، لإدخال تحسينات على المنظومة التربوية قصد تحسين نوعية ومردودية وجودة خدماتها بعدما أصبحت تعاني من اختلالات هيكلية و وظيفية أثرت سلبا على أدائها جراء التراكمات التي تكدست فيها نتيجة التجارب العديدة التي عاشتها منذ الاستقلال، فخضعت لإصلاحات تدريجية و جزئية غير منسجمة وغير متكاملة مما اثر سلبا على أدائها ونموها وبعد ذلك عرفت لأول مرة سياسة وطنية شاملة ومنسجمة مع النصوص والمواثيق الوطنية .

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى واقع السياسة التربوية والإصلاح التربوي في الجزائر، وذلك من خلال سيرورة وتطور السياسة التربوية في الجزائر، وكذا التطرق لهيكلة ودوافع الإصلاحات التربوية في الجزائر، والتعرف أيضا من خلال هذا الفصل على محتوى الإصلاحات التربوية في المنظومة الجزائرية .

المبحث الأول: سيرورة وتطور السياسة التربوية في الجزائر

لكي يتسنى لنا فهم إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر الذي شرع فيه سنة 2000، يتوجب علينا أولا أن نلقي نظرة تاريخية سريعة عن تطور المنظومة التربوية بعد العهد الاستعماري بحيث نقف عند أهم الأحداث والمحطات التي اجتازها قطاع التربية بالجزائر، ومرت هذه المحطات بمراحل هي:

1. المحطة الأولى من (1962-1970) :

في هذه المرحلة انطلقت الدولة في تعريب المراحل الأولى من التعليم الابتدائي، والتخفيف من حدة النقص المادي والبشري والتربوي للمدرسة الجزائرية، وذلك من خلال التوظيف المباشر للمساعدين في التعليم الابتدائي، وتخصيص ميزانيات ضخمة للبنية القاعدية للتربية من خلال تسارع وتيرة الانجاز للمؤسسات التربوية .[1]

إذ لم تشهد التنمية في الجزائر بداية حقيقية إلا من خلال المخطط الثلاثي الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، ومن أولويات هذا المخطط معالجة مشكلات التعليم،إلا أن ثقل المخلفات الاستعمارية والنزاعات السياسية وقلة الموارد المادية والبشرية المؤطرة، جعل قطاع التعليم يسير باحتشام، لم يسجل سوى زيادات كمية طفيفة في عدد التلاميذ والمعلمين والمنشات. وكانت سنة 1970 وبمثابة الانطلاقة الحقيقية للتعليم، مع الإعلان عن الثورة الثقافية .

وأهم ما ميز هذه المرحلة هو إنشاء المعاهد التكنولوجية للتربية لتكوين المعلمين، وإنشاء المركز الوطني لتكوين مفتشي التعليم الابتدائي والمتوسط و إدارة دور المعلمين،إنشاء المدرسة الوطنية للتعليم التقني، وإنشاء سلك المستشرين التربويين للإشراف على التكوين أثناء الخدمة للمتعلمين غير المؤهلين.[2]

2. المحطة الثانية من (1971 – 1979) :

بقي سير الإصلاحات التربوية بطيئا، ما عدا زيادة عدد المتمدرسين من جهة، وظهور ظاهرة التسرب المدرسي التي لم تعرف أسبابها حينها لغياب المعلومات عنها، بل وعدم الاهتمام بها، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تتويج و لأول مرة المرحلة المتوسطة بنيل شهادة الأهلية،[3] وتنظيم مسابقة للالتحاق بالسنة الأولى ثانوي، ثم امتحان الحصول

---

[1]. كهينة افروجن ، "واقع المنظومة التربوية التكوينية في الإعلام التربوي الجزائري" . **مجلة تاريخ العلوم** ، العدد:7، جامعة باتنة، مارس 2017، ص 31 .

[2]. قرايرية ،حرقاس وسيلة، **تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي و مفتشي المرحلة الابتدائية** ، (رسالة دكتوراه في علم النفس. جامعة منتوري قسنطينة: قسم علم النفس وعلوم التربية)، 2009 – 2010، ص 39 .

على شهادة البكالوريا الجزء الأول في نهاية السنة الثانية ثانوي، والتي على أساسها يتم الانتقال إلى السنة الثالثة لتحضير امتحان شهادة البكالوريا، والتي تمكن المتحصل عليها من الالتحاق بالتعليم الجامعي والمدارس العليا.

3. المحطة الثالثة (1980 – 1987) :

شهدت هذه المرحلة تنظيم النصوص التشريعية والتنظيمات النظرية الخاصة بإصلاحات قطاع التعليم ، وبتفاصيل دقيقة جدا حيث صدرت أمرية 16 أفريل 1976. حملت هذه الأمرية كل التفاصيل عن تنظيم وتجهيز وتسيير المدارس الأساسية التي كونت السمة الأساسية والهامة في الإصلاح التربوي آنذاك، إذ تم تعميم نظام المدرسة الأساسية إبتداءا من الموسم الدراسي (1980–1981) بمبادئها وخاصة المعروفة، ولأول مرة ينظرإلى التعليم التحضيري كبنية قاعدية للتعلم لكنها غير إلزامية، و مما ميز هذه الفترة أيضا هو تعريب السنة الأولى من التعليم الثانوي التقني، وذلك من خلال السنة الدراسية (1986–1987). [1]

أما على الصعيد الجامعي، فقد تم إنشاء شبكة من المراكز الجامعية في مختلف أرجاء الوطن ووضع الخريطة الجامعية للتمكن من التحكم في تنظيم التدفق الطلابي توزيعا وتوجها وتأطيرا وأخيرا إنشاء جامعة التكوين المتواصل. ورغم الايجابيات الكثيرة التي ظهرت في هذه الفترة كتعميم التمدرس, وزيادة عدد المتعلمين في كل المراحل، والجزأرة الكاملة لسلك التأطير، والتعريف التام،إلا أن عيوب كثيرة ظهرت وجعلت من المدارس الأساسية محل نقد لاذع واعتراض الكثير من الجهات.[2]

4. المحطة الرابعة (1988 – 1999) :

خلال عملية التقويم الشامل التي شرع فيها ابتداء من سنة 1987، وبمشاركة القاعدة التربوية العريضة، كشف عن كل الإختلالات، وأعد الملف ال تشخيصي والتقويمي، وعرض على اللجنة المركزية في دورتها العشرين بتاريخ 21 و22 جوان 1988، حيث تمت المصادقة عليها، وأصدرت بشأنه توصيات تتعلق بالمبادئ الأساسية للإصلاح .

تم تنصيب لجنة وطنية لإصلاح التربية والتكوين والتعليم العالي في 15 جانفي 1989 وخلال السنة الدراسية (1990–1991) شرعت وزارة التربية في تطبيق جملة من الإجراءات والتعديلات الضرورية لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى الأداء التربوي والمردود التعليمي.

وأهم ما ركزت عليها إصلاحات هذه المرحلة :

- اعتماد منطق التكوين بدل منطق التعليم .
- اعتماد مقاربة الأهداف في التدريس و بناء المناهج .

---

[1]. كهينة افروجن، **المرجع السابق**، ص 32..

[2]. قرايرية، حرقاس وسيلة، **المرجع السابق**، ص 40.

– تطوير العلاقة بين المعلم والمتعلم.

– التمييز بين التعليم الثانوي العام والتعليم التقني والتعليم التأهيلي.

– اعتبار المرحلة الثانوية حلقة رئيسية في سلسلة منظومة التربية والتكوين.

– تنصيب الجهاز الخاص بالمتابعة والتقويم الدائم لتنفيذ الإصلاحات، وإنشاء المؤسستين الوطنيتين حيث خصصت الأولى للتشاور، والمتمثلة في المجلس الوطني للتربية والتكوين ، في حين تكون الثانية للضبط وتمثل في المرصد الوطني للتربية والتكوين، مهمته خاصة بإعداد مؤشرات لقياس نتائج النظام التربوي .[1]

أما المحطة الأخيرة وهي مرحلة الإصلاح الشامل والتي بدأت في 2000 وهي سنة تنصيب اللجنة الإصلاحية بقرار من رئيس الدولة وبداية تطبيق هذه الإصلاحات منذ سنة 2003 والتي سنتسهل بالحديث عنها في المبحث الثاني.

[1]. كهينة افروجن، **المرجع السابق**، ص 32.

المبحث الثاني :هيكلة و دوافع إصلاح المنظومة التربوية

تقررت سياسة إصلاح المنظومة التربوية في إطار الإصلاحات التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية المسمى ب" المشروع الوطني المتجدد " ، الذي وضع بهدف إخراج الجزائر من الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعرض لها المجتمع منذ الثمانينات، وتعتبر عملية الإصلاح التربوي التي انطلقت منذ سنة 2000 محطة من المحطات الإصلاحية التي عرفتها المنظومة التربوية منذ الاستقلال في سبيل مدرسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع من التربية والتعليم ومن الكفاءات العلمية والمهنية المؤهلة والقادرة على إدارة المجتمع .

المطلب الأول : هيكلة إصلاح المنظومة التربوية

بعد إدخال مشكلة التربية والتعليم في أجندة الحكومة وترتيبها كورشة من ورش الإصلاحات،كإصلاح الدولة والعدالة والوظيف العمومي والاقتصاد التي فتحها رئيس الجمهورية لتنفيذ المشروع الوطني المتجدد ،تقرر إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية كالآتي :

1- اللجنة الوطنية للمناهج :

اللجنة الوطنية للمناهج هي لجنة استشارية تتولى إعداد تقارير الخبرة العلمية والبيداغوجية، تتكون حاليا من 24 عضوا برئاسة شخصية بارزة في عالم التربية الوطنية، يتم تعيين أعضائها إما بصفتهم الرسمية (مديرون مركزيون في وزارة التربية)، أو بالنظر إلى خبرتهم المشهودة في ميدان التعليم والتكوين أو البحوث التربوية (مفتشو التربية والتكوين على مستوى وزارة التربية، والأساتذة الباحثون في قطاع التعليم العالي). تمت ترقية اللجنة الوطنية للمناهج إلى مجلس وطني للمناهج، طبقا للترتيبات المنصوص عليها في القانون الصادر في 8 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي المتعلق بالتربية .[1]

1-2 - تنصيب اللجنة

تقرر إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 9 ماي 2000 التي كلفت بإعداد تقرير وطني شامل تشخص فيه الجوانب الايجابية والسلبية، وكذا الإختلالات العضوية والوظيفية التي تعاني منها المنظومة التربوية، وتقديم الاقتراحات الملائمة عن طريق إصلاحها وإخراجها من أزمتها المتعددة الأبعاد والجوانب،وتقديم تقريرها إلى رئيس الجمهورية خلال مدة تسعة أشهر .[2]

---

[1]. قرايرية، حرقاسوسيلة ، المرجع السابق ، ص 46 .

[2]أحمد لشهب ، " تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر " ، **مجلة البحوث السياسية و الإدارية** . العدد:4 ، جامعة الجزائر 3 ، ص ص 117-118 .

إذا نصبت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يوم 13 ماي 2000 من طرف رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في حفل رسمي نظم بقصر الأمم بنادي الصنوبر .

وذلك بحضور شخصيات مهمة في الدولة منهم :

7. رئيس مجلس الأمة .
8. رئيس المجلس الشعبي الوطني .
9. رئيس المجلس الدستوري .
10. رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

كما شارك في هذا الحفل :

السادة أعضاء الحكومة وممثلي الهيئات و إطارات الدولة ورؤساء الأحزاب السياسية، كما حضر هذا الحفل الأمين العام للاتحاد العمال الجزائريين والمحافظ السامي للأمازيغية وممثلو الحركة الجمعوية .[1]

حيث وقع بروتوكول اتفاق بين منظمة اليونسكو ووزارة التربية الوطنية اثر زيارة المدير العام لليونسكو إلى الجزائر في شهر فيفري سنة 2001 تلبية لدعوة رئيس الجمهورية السابق .

حيث أعلن المدير العام لليونسكو قائلا : ((ب أن الطموحات الوتيرة والسريعة التي تميز إصلاح التربية حاليا في الجزائر لتنم عن مدى تطور المجتمع الجزائري وعزمه على الاندماج في مجتمع المعرفة الذي تلوح مباشرة في الأفق))، وفي شهر جويلية 2002 صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع إصلاح المنظومة التربوية الرامي إلى تغيير نظام التعليم تغييرا نوعيا .[2]

1-3- تشكيلة اللجنة :

إن رئيس الجمهورية وبناء على الدستور لاسيما المواد 53-65-77 منه وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 101-2000 المؤرخ في 5 صفر 1412 الموافق 9 ماي 2000 ،والمتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية برسم ما يأتي:

المادة الأولى : تبين تشكيلة اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية المحدثة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 101-2000، المؤرخ في 5 صفر 1412 الموافق 9 ماي 2000 والمذكور أعلاه في الملحق بهذا المرسوم .

---

[1]. مراد سبرطعي، المرجع السابق، ص75 .

[2]. حديدان صبرينة، معدن شريفة، **مدخل إلى المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، جامعة ورقلة ص 197 .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

تتكون اللجنة من 158 عضوا ويسيرها مكتب يتكون من 5 أعضاء منهم رئيس و4 نواب له، وتم تقسيم العمل داخلها بين 5 لجان، كلفت كل واحدة منها، بإعداد تقرير حول محور من المحاور الخمسة التي تتكون منها سياسة الإصلاحات التربوية .[1]

1-4- مهمة اللجنة :

مهمة اللجنة وأعضائها حددها المرسوم رقم 101 المؤرخ في 9 ماي 2000 حيث تشمل هذه المهمة الصلاحيات والمهام التالية:

- تكفل اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم المنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص مؤهل و موضوعي و مفصل لجميع العناصر ومكونات المنظومة التربوية والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم.
- تكفل اللجنة في هذا الإطار باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة ، تشمل على الخصوص اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة و الأهداف والاستراتجيات والآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجيدة من جهة ، وتنظيم المنظومات الفرعية وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية الواجب توفيرها من جهة أخرى.
- تقدم اللجنة الوطنية في أجل تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها نتائج أشغالها في تقرير عام يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها لإعداد ترتيب قانوني جديد بحكم منظومة التربية والتكوين.
- تدرس اللجنة الوطنية وتقترح في إطار المسعى العام لمهمتها وعلى أساس التشخيص الذي تعده ضمن تقرير مفصل للتدابير التي تراها ضرورية وعاجلة لتطبيقها في الميدان ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنصيبها.
- تؤهل اللجنة في إطار انجاز مهمتها للقيام بما يأتي :

– تطلب من الإدارات والهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية أو غيرها، المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعلامها

– تسلم جميع الدراسات ذات الصلة بمهامها.

– تستمع إلى كل شخص يكتسي الاستماع إليه فائدة في سير أشغالها.[2]

---

[1]. مديرية التقويم والتوجيه و الاتصال ، **إصلاح المنظومة التربوية – النصوص التنظيمية** ، الطبعة الثانية، الجزائر: ديسمبر 2009، ص 13.

[2]. مديرية التقويم والتوجيه والاتصال, **نفس المرجع السابق**, 12.

– تستعين بخبراء ومستشارين جزائريين أو أجانب أو تابعين لمنظمات دولية لمساعدتها في أشغالها .[1]

وعليه نستخلص أنه في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم كان لزاما على الدولة الجزائرية إعادة النظر في سياستها التربوية فكانت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بمثابة المنقذ الذي اخرج الجزائر من أزمتها .

المطلب الثاني: دوافع الإصلاحات التربوية الجديدة في الجزائر

أصبح إصلاح المنظومة التربوية أمرا ضروريا سواء بسبب الوضعية التي وصلت إليها المدرسة الجزائرية أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي والتي تفرض نفسها على المدرسة بصفتها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري، ومن هذه التحولات يمكن ذكر ما يلي :

1– **على المستوى الوطني :** هناك جملة من الأسباب الداخلية التي أدت إلى ضرورة إصلاح المنظومة التربوية و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- ظهور التعددية السياسية التي تفرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال بروح المواطنة، وكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية في خدمة المجتمع الذي تغذيه الهوية الوطنية .
- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير المركزي والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق، بكل الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزه وترافقه (التصحيح الهيكلي، إعادة الهيكلة الصناعية إزالة احتكار التجارة الخارجية، الخوصصة .....) وهذا ما يحدو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الأجيال الصاعدة تحضيرا جيدا لتعيش في هذا الوسط التنافسي و لتتكيف معه .
- المجال الاجتماعي والاقتصادي: المتمثل أساسا في الزيادة السريعة في عدد السكان وانخفاض نمو قطاعات الإنتاج المختلفة وغيرها من المشكلات والإختلالات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة والمتداخلة .

2– على المستوى العالمي: فيما يخص الأسباب على المستوى العالمي، فقد سجلت عدة[2]

---

[1]. مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[2]. بن زاف جميلة،" تأهيل المعلم في ضوء الإصلاحات التربوية الجديدة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد13، ديسمبر 2013، جامعة ورقلة، ص 189.

تغييرات وجب على المنظومة التربوية الجزائرية مسايرتها والتي يمكن أن نعددها في النقاط التالية :

- عولمة الاقتصاد التي تشترط على المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد وللمجتمع، ولمواجهة التنافس الحاد الذي يميز بداية القرن 21 حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم و نوعية المعارف العلمية و المهارات التكنولوجية التي يتعين إدراجها .
- التطور السريع للمعارف العلمية و التكنولوجية وكذا الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال التي تفرض إعادة تصميم ملامح المهن وتشترط من التربية التركيز في برامجها وطرائقها البيداغوجية على اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وتنمية القدرات التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور في المهن وتيسير إدماج المتعلمين في وسط مهني معولم .

3- على مستوى المدرسة الجزائرية: أما الأسباب الخاصة بوضعية المدرسة الجزائرية التي لا تشذ على هذه القاعدة، فهي مطالبة بتجديد مناهجها و بتغيير طرق عملها ونسق إدارتها و تتمثل في :

- البرامج المطبقة في مؤسساتنا يعود تصميم أهدافها و تحديد محتوياتها إلى عقود خلت، وهي بذلك لا تواكب التقدم العلمي والمعرفي الذي أحدثته التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال.
- المجتمع الجزائري عرف تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة غيرت فلسفته الاجتماعية وفتحت أمامه طموحات للتقدم والرقي في ظل العدالة الاجتماعية والمواطنة المسؤولة تكون فيها روح المبادرة و البحث الدائم عن النجاعة المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي .

فتغيير البرامج التعليمية وتحديث محتوياتها أضحت تفرض نفسها خاصة وان عولمة المبادلات تملي على المجتمعات تحديات جديدة لن ترفع إلا بالأعداد الجيد والتربية الناجعة للأجيال , إضافة إلى بعض العوامل الأخرى نوجزها في التالي:

- التحولات الحالية المرتكزة أساسا على المردود (المنتوج كما ونوعا).
- الانتقال من فكرة العلم من اجل العلم إلى العلم من اجل المنفعة.
- اتساع رقعة العلوم و تجديدها باستمرار، جعلت الإلمام بها كمعرفة محضة غير مجدية .
- ثبوت عدم جدوى منطلق التعليم الذي يعتمد على صب المعارف في صيغتها الخام وعدم ربطها بما تتطلبه الحياة اليومية .
- عدم مواكبة التقويم لعملية التعليم واختصارها على قياس مدى تحصيل المعارف.
- إضافة إلى أن المنظومة التربوية لا يمكن أن تظل متقوقعة على نفسها جامدة، في الوقت الذي تعرف فيه جل المنظومات التربوية في العالم تجديدا وتحديثا و إصلاحا متواصلا يستجيب لمتطلبات المرحلة والمستجدات الحاصلة في ميدان العلم والشغل .[1]

[1]. بن زاف جميلة، **المرجع السابق**، ص ص 189- 190.

بعدما تطرقنا لأهم الدوافع المساعدة على عملية الإصلاح التربوي في الجزائر نلاحظ انه كان لزاما على السياسة التربوية في الجزائر أن تساير وتواكب التطورات التكنولوجية والتحديات العولمية الحاصلة خارجيا باعتبارها أمرا ضروريا حتى تستجيب لمتطلبات وغايات البيئة الداخلية، من تنمية وتطوير شامل في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا وأن للمنظومة التربوية ميزة تسمح لها بأن تتكيف مع المستجدات والمتغيرات سواء بداخل أم خارج الوطن .

المبحث الثالث : محتوى الإصلاحات التربوية

اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الإصلاحية بعد أن رفع لها تقرير لجنة إصلاح المنظومة التربوية سنة 2002، وتتعلق هذه الإجراءات بثلاث محاور كبرى والمتمثلة في :

1. الإصلاح البيداغوجي والمواد التعليمية.
2. إعادة هيكلة المنظومة التربوية.
3. نظام تكوين المكونين.

1- الإصلاح البيداغوجي والمواد التعليمية :

1-1 – المواد التعليمية :

مع الدخول المدرسي 2007-2008 تم الانتهاء من وضع برامج التعليم الجديدة حيز التطبيق المكونة لكل السنوات الإثني عشر 12 المكونة للمنظومة التربوية، والتي شملت 185 منهاجا تعليميا جديدا منذ الشروع في الإصلاح سنة 2003 . وتقرر ذلك :[1]

- مادة التربية الإسلامية أصبحت مقررة في برامج جميع أقسام السنة الثالثة من التعليم الثانوي، وأدرجت في قائمة مواد امتحان البكالوريا بعد أن كادت تحذف نهائيا كمادة ضمن الإصلاحات السابقة .

  وأصبحت تمتحن في امتحانات البكالوريا .
- تدريس اللغة الأمازيغية من السنة الرابعة أساسي، و ليس السابعة كما كان سابقا
- تدريس التاريخ و الجغرافيا يبدأ من السنة الثالثة ابتدائي، و لقد شرع في ذلك منذ بداية المرسم الدراسي 2006-2007 .
- مادة اللغة الفرنسية تدرس إبتداءا من السنة الثالثة ابتدائي انطلاقا من الموسم الدراسي 2006-2007، علما أنه تم برمجة تدريسها خلال الموسم الدراسي 2004-2005 ابتداءا من السنة الثانية ابتدائي لكن إجراء بعض التقييمات الآنية للعملية أثبتت أن إدراج هذه المادة في وقت مبكر إضافة إلى وجود بعض الصعوبات البيداغوجية والتنظيمية رجح كفة تدريسها في السنة الثالثة ابتدائي ،بيد انه ينبغي الإشارة إلى أن هذه اللغة لم تكن تدرس في السابق إلا ابتداءا من السنة الرابعة ابتدائي .
- مادة اللغة الانجليزية تدرس ابتداءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط بعدما كانت تدرس في السابق ابتداءا من السنة الثامنة من التعليم الأساسي.[1] كما ظهرت مواد جديدة مثل

[1]. مجيد مسعودي، **إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب و الواقع 2000-2010**، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 201-2012، ص 71.

التربية العلمية والتكنولوجية تدرس في السنة الأولى ابتدائي، والذي تتوخى من خلاله المنظومة التربوية تعويد التلاميذ في وقت مبكر على توظيف و استعمال ملكة الملاحظة والاستدلال والتجريب، وكذا الإعلام الآلي الذي يدرس في الثانويات 2005-2006 والمتوسطات 2006-2007.[2]

- وتجدر الإشارة إلى أنه لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يتم إعداد وثيقة مرجعية لتصميم البرامج التعليمية في كافة الأطوار الدراسية، هذه الوثيقة التي تعتبر المخطط المرجعي العام للمناهج حيث يتم تصميمها و مراجعتها دوريا من طرف اللجنة الوطنية للمناهج، و تتعلق أساسا بتحديد الهدف العام للمرحلة التعليمية المقصودة ، كما تغطي مجموع المواد المقررة في هذه المرحلة، وكذا بيان العناصر المكونة للمجال التعليمي فيما يتعلق بالسياسة التربوية، وبالتعليمات المشتركة في المجال المقصود. فهي بمثابة ميثاق عملي يأخذ طابع الوثيقة الرسمية التي تحدد العناصر التنظيمية للبرامج، وبهذه الصفة تصبح إطارا عاما ودليلا عمليا لإعداد برامج كل مادة من المواد الدراسية، وهي بذلك تحدد :

- أسس المناهج و جذورها الوطنية و العالمية .
- الإطار الذي تكونه الغايات .
- المفاهيم العملية الأساسية مثل : المنهاج والتعليم، التعلم، القدرات والكفاءات، والكفاءات العرضية والخاصة، والمهارة العامة التي ينبغي ترسيخها لدى التلاميذ في مختلف مراحل المسار الدراسي .
- ميدان المعارف التي ينبغي إكسابها للمتعلمين، وتنظيمها في مجالات للمواد .
- أجهزة التقويم و القيادة لمختلف مراحل إعداد وتنفيذ المناهج الجديدة .
- لأول مرة تصدر وزارة التربية الوطنية بالتوازي مع المناهج الدراسية ما يسمى بالوثائق المرافقة للمناهج وذلك لشرح المناهج الدراسية للمعلمين والشركاء الآخرين وتبيان كيفية تطبيقها، وجملة الكفاءات التي ينبغي إكسابها للتلاميذ و الكيفية التي يتم بها ذلك .[3]

1-2- إدراج الترميز العالمي و المصطلحات العلمية :

لقد نص الإصلاح الجاري على أن يتم اعتماد الترميز الدولي في كافة برامج المواد العلمية في الكتب المدرسية الجديدة، حيث تم تطبيق هذا المسعى بعد تكييفه مع شتى المستويات الدراسية، بسلاسة و يسر كبيرين ، كما تم اللجوء إلى المزاوجة بين اللغة العربية

---

[1]. عبد السلام نعمون، **نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفاءات** .(رسالة دكتوراه في علم النفس، جامعة سطيف2: قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، 2014 – 2015)، ص 148.

[2]. مجيد مسعودي، **المرجع السابق**، ص 71 .

[3]. عبد السلام نعمون، **المرجع السابق**، ص149.

والفرنسية ضمن الكتب الدراسية الجديدة عند الإشارة إلى أي مصطلح علمي، حيث تمت العملية على النحو التالي :

– يتم في مرحلة التعليم الابتدائي التدرب أساسا على كتابة وقراءة العمليات الرياضية من اليسار إلى اليمين .

– الاستعمال التدريجي لرموز و وحدات قياس الكميات المألوفة، واستعمال الحروف اللاتينية واليونانية في وصفها الهندسي .

– أما في مرحلة التعليم المتوسط فعلاوة على استعمال المصطلح العلمي باللغة العربية فـإنه يتم ذكره بلغة أجنبية أخرى، مع التركيز خاصة على المفاهيم الأساسية الواردة في البرامج الدراسية، وكذا إدخال الصيغ العلمية وكتابتها بالرموز الدولية، مرفقة بالرموز القديمة المألوفة في تدريس المادة .

– أما في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي فانه تم إدراج المصطلح العلمي باللغة الأجنبية وحدها.

حسب المنشور الوزاري رقم 2117 المؤرخ في 25-04-2005، أدرج استعمال الترميز العالمي، والمصطلحات العالمية في جميع المواد العلمية: رياضيات، العلوم الطبيعية، الفيزياء، الكيمياء وأصبح إدراجها يتم باللغتين العربية والفرنسية على هامش كل صفحة.

أما في مرحلة التعليم الابتدائي فتكتب وتقرا العمليات الرياضية من اليسار إلى اليمين والترميز الهندسي يكون بالحروف العربية واللاتينية.[1]

1-3- إحلال مقاربة بيداغوجية جديدة محل البيداغوجية القديمة:

لقد ارتقى الإصلاح الجديد ضمن هذا الجانب وقطع شوطا كبيرا جدا من خلال تحسين البيداغوجيات التي كانت تستعمل في تعليم التلاميذ، وذلك بقفزه من بيداغوجية المضامين مرورا ببيداغوجية الأهداف إلى غاية إقراره بضرورة العمل وفق منطلقات بيداغوجية المقاربة بالكفاءات .

حيث أصبح يتم إعداد البرامج الدراسية الحالية وفق المقاربات بالكفاءات، وهي متفرعة عن المنهج البنائي أو البنيوي، والذي يعتمد على تطبيق منطلق أن المتعلمين يتمكنون بمفردهم من بناء المعارف من خلال تعاملهم مع الآخرين ضمن الوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه، فعلى الرغم من أن بناء المعرفة أمر شخصي إلا أن ذلك لا يتم إلا في إطار اجتماعي، فالمعلومات تبقى دائما مرتبطة بالوسط الاجتماعي الذي نحن جزء منه، فما نفكر به نحن والآخرون هو أساس التفاعل الحاصل بيننا ، وهو الذي يبني معارفنا وينميها.[2]

---

[1]. مجيد مسعودي، **المرجع السابق**، ص ص72 – 73.

[2]. عبد السلام نعمون، **المرجع السابق** ، ص 149 – 150 .

و من هذا التقديم البسيط سنتطرق لتعريف معنى المقاربة بالكفاءات :

3-1- مفهوم المقاربة : عرفها لاروس **larousse** بأنها :

- أسلوب معالجة موضوع أو مشكل .
- مجموعة المساعي و الأساليب الموظفة للوصول إلى هدف معين .
- الحركات والأفعال التي تمكن من التدرج للقرب من الشيء و تحقيقه .

و باختصار فان المقاربة هي المساعي و الأساليب و الأفعال التي يتم استخدامها بشكل متناسق و متدرج للوصول الى تحقيق الهدف المنشود.

3-2- تعريف الكفاءة :

- فقد عرفتها المرجعية العامة للمناهج بأنها سلوك مسؤول ومعتمد، يدل على القدرة على تجنيد عدد من الموارد في سياق معين، قصد حل وضعية مشكلة من المشكلات التي نصادفها في الحياة .
- وتعرف أيضا على أنها مجموع القدرات و المعارف المنظمة و المجندة بشكل يسمح بالتعرف على مشكلة أو إشكالية وحلها من خلال نشاط تظهر فيه مهارات المتعلم في بناء المعرفة.[1]

3-3- الهدف من اعتماد المقاربة بالكفاءات :

- إن التفوق والسبق الدولي يبدأ من الأسرة والقسم من المعلم ومن المنهاج المقر ر. التفوق يجب أن يعتمد على الوصول إلى الإبداع وليس الإيداع وأن نتجاوز التعليم للامتحانات إلى التعلم إلى الحياة.

- فالمدرسة الحديثة تعتمد تعليم أسس الاتصال ومهارات حل المشكلات وتجاوز العقبات، وتركز على التلميذ المتكون ونشاطه وردود أفعاله تجاه وضعيات مشكلات وتدريبية على المنهجية و الطريقة لحل المشكلات مع الاستناد على المعارف ليستثمرها في إصدار الأفكار المساعدة لتجاوز العقبات .

- وهدف المقاربة بالكفاءة هو دمج المعارف والطرق والمواد لتجنيدها وتوظيفها في الحياة وتوظف لحل المشكلات .

وهذه المقاربة تحدد استيراتيجية العمل داخل المدرسة، وتحدد علاقة المعلم بالمعرفة وبالمتعلم و تجعل المعلم هو المسؤول على تنفيذ وأجرأة المنهاج في الميدان (وثيقة المنهاج ((منهاج نظري)) والمعلم هو ((المنهاج التنفيذي الفعلي))).

- والمنهاج في ظل الإصلاحات في الجزائر نوعي يراعي الهوية في ظل العولمة. واعتماد المقاربة الكفائية في الجزائر هو تأسيس لإستراتيجية شاملة للتصور والتخطيط ورسما لأهداف

---

[1]. احمد بن محمد بونوة، **المقاربة بالكفاءات بين النظري و التطبيقي** ، شبكة الألوكة www.alukah.net، ص 13- 14- 15.

والأداء والتأطير للتصور والتخطيط و رسم الأهداف والأداء والتأطير والتسيير في مختلف المستويات والمجالات، فالمعلم موجه ومحفز و وسيط والمتعلم فاعل .[1]

3-4- مبادئ المقاربة بالكفاءات : تقوم بيداغوجية المقاربة بالكفاءات على جملة من المبادئ نذكر منها :

- **مبدأ البناء** :أي استرجاع التلميذ لمعلوماته السابقة قصد ربطها بمكتسباته الجديدة وحفظها في ذاكرته الطويلة .
- **مبدأ التطبيق:** يعني ممارسة الكفاءة بغرض التحكم فيها بما أن الكفاءات تعرف عند البعض على أنها القدرة على التصرف في وضعية ما ، حيث يكون التلميذ نشطا في تعلمه .
- **مبدأ التكرار**: أي تكليف المتعلم بنفس المهام الإدماجية عدة مرات، قصد الوصول به إلى الاكتساب المعمق للكفاءات والمحتويات .
- **مبدأ الإدماج** :يسمح الإدماج بممارسة الكفاءة عندما تقارن بأخرى، كما تتيح للمتعلم التمييز بين مكونات الكفاءة والمحتويات، ليدرك الغرض من تعلمه .
- **مبدأ الترابط:** يكون الدمج بترابط منسق بين أنشطة التعليم و التعلم و التقييم في كل مجال.[2]

3-5- مزايا المقاربة بالكفاءات :

- للتعلم معنى تحفز على الابتكار.
- تؤدي إلى انضباط وتولد الرغبة والدافعية للتعلم .
- تنمية المهارات والميول في المستوى العقلي والوجداني .
- عدم إهمال المضامين واعتمادها بتدرج منهجي .
- تأخذ الفروق الفردية بعين الاعتبار.
- تعتمد على المشاريع وعلى الوضعية المشكلة الواقعية.

3-6 - التدريس بالكفاءات :

هذا النموذج عبارة عن تصور بيداغوجي ينطلق من الكفاءة المستهدفة في نهاية أي نشاط تعليمي، ويضبط الإستراتيجية للتكوين في المدرسة من حيث المحتوى والوسائل والشروط والأهداف وأساليب التقويم وأدواته.

- التعلم في هذا النموذج يقوم على:

1. التعلم يقوم على اكتساب كفاءات وليس معارف.
2. التعلم موجه لاستغلاله في الحياة من خلال وضعيات ذات دلالة ومعنى.
3. التعلم يبني إدماجا متداخلا للتعلمات وليس تراكميا.

---

[1]. احمد بن محمد بونوة، **المرجع السابق**، ص ص 13-14.

[2]. سهيلة عيشاوي، " المقاربة بالكفاءات في العملية التعليمية " ، **مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية** ،العدد2، قسنطينة الجزائر، 13-12-2018 ص 423 .

4. التعلم يهدف الى مستويات عليا في التعلم كالتحليل والتركيب والتطبيق
5. المعلم : – منشط محفز، موجه مبدع للوضعيات وليس مبلغا فقط .

– يبني التقويم التكويني البنائي المصحح للمسار التعلمي وليس التقويم التحصيلي المعياري.

– يراعي ويرافق ويساير كل تلميذ فرديا منفذا للبيداغوجيا الفارقة.

– يحفز التلاميذ على حل المشكلات وحل المشاريع بدل حفظها وتخزينها. تراكميا.

– يقدم آليات اكتساب المعرفة وليس المعرفة بنفسها.

6. المتعلم: – محور يدور عليه المنهاج.

– فاعل يبني تعلماته بالبحث والحوار والتجريب .[1]

3-7-أنواع الكفاءات: تشعبت الكفاءات وتنوعت على اختلاف مستوياتها ونذكر أهمها:

أ- الكفاءة القاعدية: الكفاءات التي يجب أن يتحكم فيها المتعلم في نهاية كل وحدة تعليمية أو محور تعليمي، وهي بمثابة قاعدة لكفاءات أخرى وتعلمات مقبلة .

ب- الكفاءة المرحلية أو الشاملة: هي مجموع الكفاءات القاعدية المكونة لكفاءة مدمجة تكتسب في نهاية مرحلة جزئية من التعلم، قد تكون نهاية الشهر أو الفصل أو السنة الدراسية أو أكثر.

ج- **الكفاءة الختامية:** يتم من خلالها إدماج وبناء المعارف والمهارات والسلوكيات وكل التعليمات من اجل بناء كفاءة مركبة تسمى الكفاءة الختامية، وهي التي تحقق في نهاية التعلم .

د- **الكفاءة العرضية:** وهي الكفاءات التي يشترك في تحقيقها مجموعة من المجالات التعليمية أو المواد التعليمية، وتعتبر نقطة تقاطع بين أكثر من مادة دراسية ولهذا تعد من الكفاءات الأفقية .

هـ- ملمح التخرج: اعتمد المنهاج الجديد في المنظومة التربوية الجزائرية تسمية ملمح التخرج للدلالة على الخصائص التي يجب أن تظهر في تعلم التلميذ وسلوكه وشخصيته بعد تخرجه من طور تعليمي أو مرحلة تعليمية، وهي عبارة عن الأهداف المحددة ضمن المناهج، ملمح التخرج هو مجموعة مدمجة من المعارف والمهارات والسلوكات .[2]

2- إعادة هيكلة بنية المنظومة التربوية :أصبحت بنية المنظومة التربوية تتشكل من :

– التعليم التحضيري : أصبح إجباريا، وبإمكان القطاع الخاص أن يستثمر فيه

---

[1]. أحمد بن محمد بونوة, المرجع السابق، ص ص 17 – 20 .

[2]. وزارة التربية الوطنية، **الوثيقة المرافقة لمنهج اللغة العربية مرحلة التعليم الابتدائي**، 2016.

– التعليم الإجباري : مدته تسع سنوات و ينقسم إلى طورين : [1]

2–1– الطور الابتدائي :مدته 5 سنوات (كان في السابق 6 سنوات) .

2–2– الطور المتوسط :مدته 4 سنوات(كان في السابق 3 سنوات) .

وشرع في تطبيق هذا النظام الجديد كالتالي :

- السنة الأولى ابتدائي والسنة أولى متوسط في 2003–2004
- السنة الثانية ابتدائي والسنة الثانية متوسط في 2004–2005
- السنة الثالثة ابتدائي والسنة الثالثة متوسط في 2005–2006
- السنة الرابعة ابتدائي والسنة الرابعة متوسط 2006–2007
- السنة الخامسة ابتدائي في 2007–2008

2–3 – التعليم الثانوي : حضر من طرف لجنة وزارية تقنية مكونة من ممثلي وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، وزارة التكوين المهني، ويهدف التعليم الثانوي إلى تحضير الطالب إلى المرحلة الجامعية وتحضيره كذلك إلى الحياة العملية. وأصبح يسمى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وينقسم إلى جذعين مشتركين :

1. جذع مشترك آداب
2. جذع مشترك علوم وتكنولوجيا

و يتفرع جذع مشترك آداب في السنة الثانية ثانوي إلى تخصصين:

1. لغات أجنبية
2. آداب و فلسفة

ويتفرع جذع مشترك علوم و تكنولوجيا في السنة الثانية ثانوي إلى 4 شعب :

1. رياضيات
2. تسيير و اقتصاد
3. علوم تجريبية
4. تقني رياضي، وهذه الشعبة تنقسم بدورها إلى أربعة فروع :

1. هندسة كهربائية
2. هندسة مدنية
3. هندسة ميكانيكية
4. .هندسة الطرائق .[2]

---

[1]. مجيد مسعودي، **المرجع السابق** ، ص 72.

[2]. مجيد مسعودي، **المرجع السابق**، ص 73.

والمخطط الآتي يلخص الهيكلة الجديدة للتعليم الإلزامي وما بعد الإلزامي:

الشكل رقم (1) :**الهيكلة الجديدة للمنظومة التربوية الجزائرية 2004**
(الطور الابتدائي و الطور المتوسط)

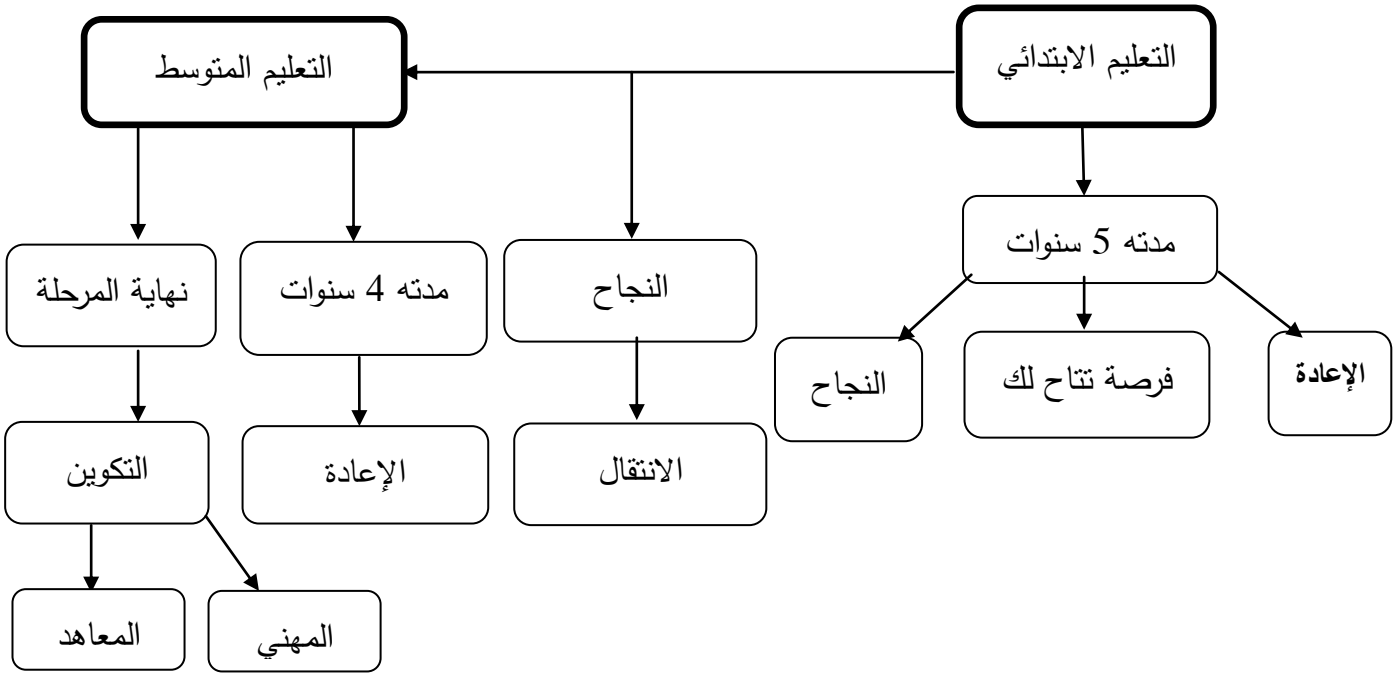

المصدر: سليم بلحاج، **السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر** . (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية)،2014-2015، ص 133.

من خلال الشكل يتضح أن التعليم الابتدائي مدته 5 سنوات فيه يتاح للتلميذ الإعادة وهو فرصة تتاح له من أجل النجاح, وبه ينتقل للتعليم المتوسط الذي مدته 4 سنوات فيه يمكن للتلميذ أما الإعادة أو النجاح, وبنهاية المرحلة ينتقل للتعليم الثانوي أو يوجه إلى التكوين الذي يتفرع إلى نوعين مهني ومعاهد, أما المعاهد فنابع من اختيار التلميذ المتحصل على شهادة التعليم المتوسط بمعدل جيد فما فوق.

الشكل رقم (2) :**الهيكلة الجديدة للمنظومة التربوية الجزائرية 2004**

(الطور الثانوي)

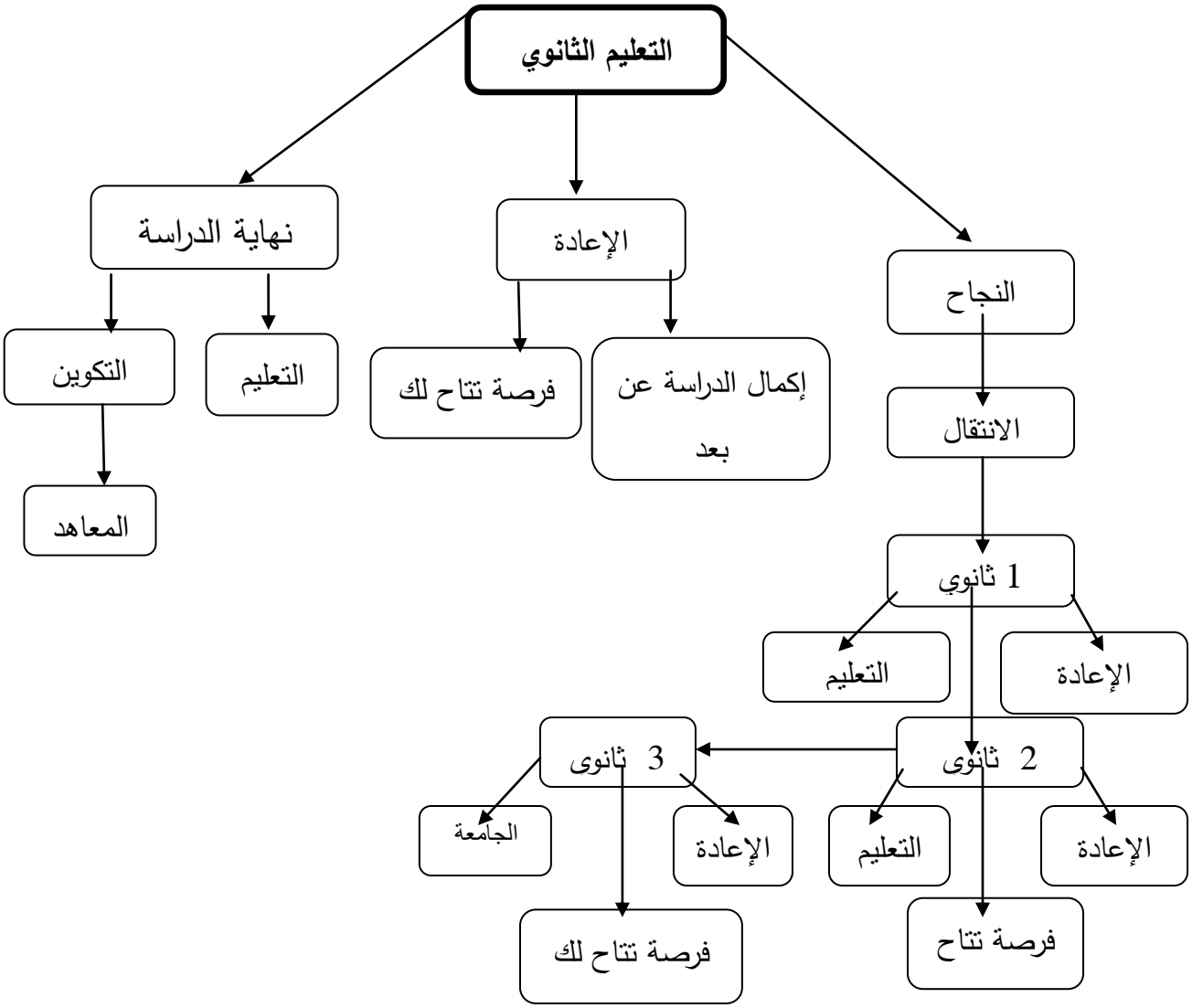

المصدر: سليم بلحاج، **السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر** . (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية)،2014-2015، ص 133.

من خلال الشكل يتبين أن التلميذ الناجح في التعليم المتوسط ينتقل للتعليم الثانوي وهناك تتاح له:

إما فرصة النجاح والانتقال لمواصلة دراسته وحصوله على شهادة البكالوريا ومزاولة تعليمه الجامعي, أو الإعادة من خلال إكمال الدراسة عن بعد أو فرصة تتاح له على مقاعد الدراسة, أما عن مرحلة نهاية الدراسة يمكنه متابعة تعليمه أو التوجه للتكوين في المعاهد.

2-4- ثانويات الامتياز :

يهدف إنشاء ثانويات الامتياز لتكفل الجيد بالتلاميذ الذين يثبتون قدرات ومهارات جد عالية و لضمان المساواة في الحظوظ وأخذ كفاءاتهم الفردية بعين الاعتبار وجعل محتويات التعليم المقدمة اليهم تتلاءم واستعداداتهم في كسب وإنتاج المعرفة، تم فتح (6) مؤسسات للتعليم الثانوي من نمط ثانويات الامتياز، كان ذلك بداية من السنة الدراسية 2005-2006، ولقد اختير موقع هذه الثانويات في بعض الولايات على أساس تقطيع جغرافي يتناسب وطبيعة المشروع .[1]

2-5- إدراج التعليم الخاص :

يمكن اعتبار هذا الإدراج أحد الإجراءات البارزة في إصلاح المنظومة التربوية لأنه كان سابقا التعليم من اختصاص الدولة وحدها، كما نصت على ذلك أمرية 76_35 في المادة 10، وهذا يعني انه لم تكن هناك مدارس خاصة، بل كانت موجودة وكانت تعمل في إطار غير شرعي وقانوني، ومع الإصلاحات الجديدة ظهرت عدة قوانين وتشريعات تنظم التعليم الخاص، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-432 بتاريخ 8 نوفمبر 2005 المحدد لشروط إنشاء وفتح ومراقبة المؤسسات التربوية والتعليمية الخاصة .[2]

وللحصول على ترخيص يسمح بفتح هذه المؤسسات يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- الزامية تطبيق البرامج الدراسية الرسمية واحترام الحجم الساعي لكل المواد الدراسية، الساري المفعول في مؤسسات التعليم العمومية .
- لا يمنح الترخيص للمؤسسات التي تقدم برنامجا تعليميا يقتصر على مادة واحدة أو اثنين .
- يجب على المؤسسة الخاصة ان تحضر تلامذتها للمشاركة في نفس الامتحانات التي تنظم لفائدة تلاميذ التعليم العمومي، ويشترط في مدير المؤسسة الخاصة أن يحمل الجنسية الجزائرية و يكون حائزا على شهادة في التعليم العالي و يتمتع بتجربة مهنية لا تقل عن 5 سنوات في مجال التعليم والتكوين .[3]

3- **نظام تكوين المكونين :** إلى منتصف التسعينات كان تكوين المعلمين يتم على مستوى المعاهد التكنولوجية للتربية التي تكون في سنة واحدة معلمي الابتدائية ، وفي سنتين أساتذة المرحلة المتوسطة سواء حصلوا على شهادة البكالوريا أم لا، لكن مع الدخول المدرسي

---

[1]. العرابي محمود، **دراسة كشفية لممارسة المعلمين للمقاربة بالكفاءات**.(مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية)، ص 37 .

[2]. مجيد مسعودي, **المرجع السابق** ، ص 73 – 74 .

[3]. العرابي محمود، **المرجع السابق** ، ص 37 – 38 .

2003-2004 أصبح تكوين المكونين يتم كالتالي :

- تكوين معلمي الابتدائية مدته 3 سنوات ويتم في معاهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين، وذلك بعد حصول المترشحين على البكالوريا والنجاح في المسابقة .
- أساتذة المرحلة المتوسطة يخضعون لتكوين مدته 4 سنوات بالمدرسة العليا للأساتذة بعد إجرائهم للمسابقة .
- أساتذة المرحلة الثانوية يخضعون لتكوين مدته 5 سنوات بالمدرسة العليا للأساتذة بعد أدائهم المسابقة.[1]

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية (08-04) :

ويهدف هذا القانون التوجيهي إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المنظومة التربوية ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات والتحولات الوطنية والدولية، ومن بين ما جاء في هذا القانون :

- تحديد رسالة و مهام المدرسة.
- تنظيم التمدرس في مستوياته الأربعة (التحضيري، الابتدائي، المتوسط، الثانوي) وإدراج تعليم اللغة الامازيغية في المنظومة التربوية .
- تنظيم الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية الخاصة .[2]
- كما تنص **المادة 4** منه على مهام المدرسة حيث: تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة .

يعتبر التعليم مسؤولية الجميع ملقاة على عاتق الجماعة التربوية برمتها وبالأخص الطور الابتدائي كمستوى ذي أولوية بهدف الحفاظ على الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع المتعلمين والوصول إلى تعليم ذي نوعية و مناسب يمتاز بالفعالية والشمولية . مستوحى من واقع المتعلم له أصالته الجزائرية يدعم نجاحه ويعتمد بالأساس على ركائز التحوير البيداغوجي والحكامة واحترافية موظفي قطاع التربية من خلال التكوين . وذلك قصد مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة والوصول إلى تعليم هادف، يهدف إلى تمكين المتعلمين،

---

[1]. مجيد مسعودي، **المرجع السابق**، ص74.

[2]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق لـ 23 يناير 2008.

وتسلحهم بالمكانات والقدرات الفكرية والمهارية والوجدانية اللازمة وإعدادهم لمواجهة ومواكبة الحياة بكل أرياحية والقدرة على القيام بواجباتهم المتنوعة على أكمل وجه .

ومنه نخلص إلى أن الجزائر عملت من خلال مسعاها الأخير على توفير كافة الإمكانيات اللازمة لعملية الإصلاح التربوي من رؤوس أموال ضخمة، ومراكز تكوين لتطوير وترقية المكونين من أجل تجسيد هذه العملية التعليمية على أرض الواقع .

خلاصة الفصل الثاني :

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن قطاع التربية في الجزائر شأنه شأن القطاعات الأخرى فقد حظي باهتمام كبير من طرف المسؤولين من صناع القرار ، بعدما عان الكثير من الإختلالات الهيكلية والوظيفية التي أثرت سلبا على أداءه منذ الاستقلال، وإلى غاية بداية الألفية، السنة التي انطلقت فيها عملية الإصلاح التربوي الشامل بعدما تعالت الأصوات الداخلية والخارجية مطالبة بالتغيير وضرورة الاهتمام بتنمية المورد البشري باعتباره أساس أي تنمية اجتماعية واقتصادية من خلال توفير التعليم للجميع .

وتوصلنا كذلك أنه برزت عدة دواعي لإصلاح السياسة التربوية منها الوطنية والعالمية و حتى المدرسية، فتقرر إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية من أجل تشخيص الجوانب الايجابية والسلبية التي تعاني منها وتقديم اقتراحات ملائمة لأجل إصلاحها وإخراجها من أزمتها المتعددة الجوانب .

ومن خلال التطرق لمحتوى الإصلاحات الجديدة للنظام التربوي الجزائري توصلنا إلى أن هذا الإصلاح تم بدعوة من رئيس الجمهورية السابق في إطار " المشروع الوطني المتجدد "، فأدخلت عدة تجديدات وتغييرات كتطوير المناهج الدراسية وإعادة المواد التعليمية وهيكلة التعليم والتركيز على نظام تكوين المكونين، لذا نقول أن هذه الإصلاحات التربوية شاملة، لأنها مست كل جوانب الفعل التربوي والعناصر البشرية والمادية من هياكل وبنايات بيداغوجية .

الفصل الثالث

تحقيق الجودة التعليمية في ظل الإصلاحات المنتهجة في الجزائر

بعد مرور ستة عشر سنة من بداية التطبيق الفعلي للإصلاح التربوي بالجزائر لا شك انه قد حان الوقت لإلقاء نظرة تقييمية حول مدى تحقيق الجودة التعليمية من خلال الإصلاحات المنتهجة، وفي هذا الفصل نحاول معرفة ما تم تحقيقه في قطاع التربية معتمدين على آراء مفتشين وأساتذة وكذا إحصائيات رسمية ، كما طرحنا في نهاية الفصل مجوعة من التحديات التي تواجه قطاع التربية وتحده عن تحقيق مسعاه وتحقيق الجودة التعليمية في ظل الإصلاحات المنتهجة في الجزائر .

المبحث الأول : نتائج الإصلاح التربوي

نقف اليوم من أجل النظر إلى الوراء وتقييم البرامج الإصلاحية حيث نجد أنها أعطت الأهمية القصوى للمعلم والمتعلم كونهما أساس العملية التعليمية بمراعاتها لكل الجوانب أي الجانب النفسي والصحي والاجتماعي وسنحاول توضيح الأمر الايجابي والسلبي من خلال المطالب والمحاور التي قسمنا بها المبحث الأول, والتي تم تحليلها حسب الإحصائيات الرسمية وكذا الأسئلة التي استخدمناها في عملية المقابلة.

حيث اعتمدنا في دراستنا على أداة المقابلة في جمع المعلومات على اعتبارها تقنية تتناسب وموضوع دراستنا واعتقادنا أنها الأكثر ملائمة إذ تقوم على الإعداد المسبق لشبكة المواضيع التي يصنفها الباحث لتوجيه المبحوث ولا تتطلب أي شرط بل تتيح للمستجوب التطرق إلى الموضوع بحرية أكبر وإن لم يخلو من التوجيه .

فاعتمدنا على عينة مقصودة، حيث تم اختيار مفرداتها من مجتمع الأساتذة والمفتشين التربويين الممارسين لمهنة التدريس بالمقاربة بالكفاءات وكان عددهم 8، في كل من مدرسة أحمد تمام، وخليل عبد القادر الشرقية، وخليل عبد القادر الغربية، ومتوسطة بن باديس، وثانوية مبارك الميلي، ومفتشية المقاطعة البيداغوجية الأولى والثانية، والرابعة بولاية ورقلة، وكذا المقاطعة البيداغوجية الثانية لولاية جيجل، وللعلم أن هذا الاختيار جاء بناءا على المعرفة المهنية بهؤلاء الأساتذة والمفتشين، هم أساتذة في المواد التالية : اللغة العربية والعلوم الطبيعية والفرنسية للطور الابتدائي والمتوسط، كما أننا أخذنا بعين الاعتبار مجموع المتغيرات كمتغير الجنس والأقدمية في الميدان إضافة إلى الكفاءة المهنية التي يتمتع بها هؤلاء. وكملاحظة حتى لا يستغرب القارئ, هناك من الأساتذة النساء فضلن التستر عن كشف أسمائهن وللأمانة العلمية وضعنا لهن رموز.

المطلب الأول : ايجابيات الإصلاحات التربوية

لا تخلو خطوة إصلاح من ايجابيات، إذ إن مسمى الإصلاح معناه البحث عن كل ما هو صالح وتستحسنه المدرسة الجزائرية بالمفهوم الخاص، أو المنظومة التربوية بالمعنى العام.

أ – المقاربة بالكفاءات : (بيداغوجية التعليم)

(السؤالين 1 و 17 من الأسئلة الخاصة بالمقابلة)

1– المنهاج الدراسي الجديد هو تحسين وتطوير للمنهاج الدراسي السابق يصطلح على المنهاج الدراسي الحالي الذي شرع في تطبيقه بدءا من الموسم الدراسي 2016–2017 منهاج الجيل الثاني فهو امتداد وتطوير لمنهاج الجيل الأول الذي شرع في تطبيقه في سنة

2003، كلا المنهاجان أعدا وصمما انطلاقا من مبادئ وأسس وتصورات المقاربة بالكفاءات وكذلك يلزم الفاعلون في ميدان التربية وهم الأساتذة والمفتشون على تنفيذ هذا المنهاج طبقا كذلك لأسس ومبادئ المقاربة بالكفاءات .

2- المنهاج الدراسي الجديد هو نقلة نوعية وسنة حميدة تعرف في دول العالم أن المناهج لا تعرف الجمود أو الاستقرار هناك معايير عالمية كل 5 سنوات لابد من تحيين وتطوير المناهج وهذا ما يصطلح عليه في إصلاح النظام التربوي الجزائري بالتحوير البيداغوجي وهو التغيير والتطوير البيداغوجي بهدف ضمان ما يسمى بالملائمة والمواكبة لكل المستجدات التي تعرفها الساحة المحلية والدولية على المستوى التربوي أو السياسي أو الاقتصادي .

3- عموما نقول أن المنهاج الحالي المعتمد في الجزائر رغم ما يشاع في بعض البلاطوهات الإعلامية من طرف الغير مختصين كرجال السياسة والإعلام ،يسوقون لأفكار عامة لا تقوم على التخصص يروجون أن هذه المناهج هي مسلوبة الهوية الجزائرية العربية الإسلامية وكون هذه المناهج لا تنسجم مع البيئة الجزائرية لكن نحن نعلم أن الأسس التي جاءت من اجلها هي أسس إصلاح النظام التربوي في الجزائر فاللجنة التي أسسها رئيس الجمهورية السابق سنة 2000 ضمت مجموعة من الخبراء الجزائريين من أجل الوقوف على مواطن الخلل ونقاط القوة والضعف في النظام التربوي الجزائري .

والإصلاح الذي تتبناه الوزارة يقوم على 3 ركائز:

1- التحوير البيداغوجي هو التغيير والتطوير في البيداغوجيا التربية (تغيير المناهج).[1]

2- الحوكمة أو الحكامة في التسيير أي لابد أن تخضع المؤسسات التربوية إلى الحكامة في التسيير.

3- الوصول إلى احترافية رجل التربية (بيداغوجي أو إداري) بفضل التكوين نستطيع القول أن مطمح الوزارة أو النظام التربوي أو السياسة التربوية في الجزائر هو الوصول ما يسمى بمدرسة الجودة بمعنى هي المدرسة التي تنتج الذكاء لأن رأس المال البشري يعتبر هو المقوم لقيام كل المنظومات الأخرى والتنمية المستدامة وكل شيء يقوم الآن على ما يسمى باقتصاد المعرفة وهو يستحيل أن يكون بعيدا عن ما يسمى بتنمية وتطوير الذكاء الإنساني . فمناهج الجيل الثاني جاءت لتنتج الذكاء وتحقق الجودة وتنمي تنمية مستدامة وتجعل التلميذ فاعلا لا سلبيا لا متلقيا.

4- المنهاج الدراسي للجيل الثاني أو ما اصطلح عليه التحوير البيداغوجي أحسن من كل المناهج التي سبقته خاصة من حيث الهيكلة والغايات والمرامي وطريقة التناول، لأنه يواكب

[1]. عبد الله صوالح ، مفتش التعليم الابتدائي, المقاطعة البيداغوجية الرابعة, ولاية ورقلة, 30-4-2019, 10:00.

تطورات العصر فالمناهج تتطور بتطور العصر ولذلك كلما ازداد العالم حضارة كلما تطورت المناهج لتواكبه .

5- إضافة إلى هذا فقد ساعد المنهاج الدراسي الجديد المعلم على تحسين طريقة تدريسه والقضاء على النقائص التي كانت موجودة سابقا مما اكسبه نوعا من الثقة في المعلومات التي يقدمها خاصة وأنها مستمدة من الواقع المعاش للطفل، والذي تحاول المدرسة أن تجعله يتكيف معه ويضمن الاستقرار والتوازن له وللمجتمع الذي يعيش فيه في المستقبل، ومنح المعلم كذلك ما يسمى بالحرية البيداغوجية المسؤولة أي أصبح يشعر بكينونته أي له الحق في البحث والتطوير والتكييف لما يريد أن يعلمه لتلاميذه،ولم يعد عبدا للكتاب أو المنهاج أو للمفتش، كما أعطاه الحق في الاعتماد على أي طريقة نشطة تعلي من نشاط المتعلم وتجعل المعلم فعلا مرشد و مرافق و موجه لا أكثر، كذلك المنهاج الجديد سمح للمعلم أن ينفتح على كل الشركاء المساعدين للمدرسة، و أن ينفتح على مختلف الفضاءات كالشبكة العنكابوتية والتواصل الاجتماعي، أما منهجيا فتمثلت المساعدة في النقاط التالية:

أ- تحديد الكفاءات المراد تحقيقها.

ب- صياغة الكفاءات الشاملة للمادة الدراسية.

ج- وضع شبكات التقويم وفق معايير ومؤشرات محددة.

د- اعتماد الطرائق النشطة في التدريس .

6- كما جعلت هذه الإصلاحات المعلم والمتعلم محورا لها وركزت على المتعلم كمحور أساسي بجعله متفاعلا مع المعطيات، إذ يمكنه أن يصل إلى المعلومات المراد إرساء معارفها من خلال ملاحظاته وتجاربه ومناقشته للموارد المطروحة، وهذا ما يعلم التلميذ الاعتماد على نفسه وقدراته و يهتم بشخصيته ونفسيته [1]، وجعلت المعلم مرشد وموجه نحو تحقيق كفاءة معينة وخففت إلى حد ما من أعماله باعتباره مرشدا فقط.

ب – المادة التعليمية : (الكتاب المدرسي)

أما فيما يخص الكتاب المدرسي الجديد فقد صار أحسن لأنه يضم الكثير من التحسينات والتغيرات من حيث الشكل (استخدام الألوان، الكتابة الواضحة، وحجم الكتاب نفسه إضافة إلى كثرة الصور)، حيث تم تحديث المعلومات و رسم أشياء مستمدة من المحيط الاجتماعي للطفل، وتقديمها في قالب مشوق و له علاقة بمحيطه، فلا يكون لديه غموض عندما يشرح المعلم الدرس:

1 – فالكتاب المدرسي رغم عيوبه ولأنه محتاج إلى المراجعة والتصحيح خاصة ما تعلق بالرياضيات و أنشطة اللغة العربية بالنسبة للتعليم الابتدائي والفيزياء والعلوم الطبيعية

[1]. خ, ب, أستاذة تعليم ابتدائي, ولاية ورقلة, 17-5-2019, 9:30.

والرياضيات بالنسبة للتعليم المتوسط (الأخطاء العلمية – اللغوية) إلا انه مقدم بشكل أحسن من القديم وثري بالمعلومات .

2 – كذلك نصوص القراءة لها علاقة بمحيط المتعلم، و كذا اختلاف طريقة عرض المادة العلمية مشوقة ومحفزة لتعلم المتعلم (اكتشف، أنجز، أتمرن) .

وما لاحظناه كذلك على الكتاب المدرسي الجديد انه مليء بالرسومات التوضيحية لبعض التجارب (التربية العلمية) والصور التوضيحية المساعدة (مشاهد كتاب اللغة والتاريخ والجغرافيا) ، حتى إذا غابت وسائل الإيضاح يكون باستطاعة المدرس استخدام الكتاب لشرح الدرس، كما أن وضع الوزارة لصفحة تحدد فيها طبيعة العمل بالكتاب في كل مادة تدريسية، وتسطر فيها الكفاءات التي ينبغي على التلميذ الحصول عليها من المادة لهو أمر مشجع. مع وجود عدد من التمارين التطبيقية تتدرج من السهل البسيط إلى الصعب المركب و التي على التلميذ أن يقوم بمحاولة حلها حتى خارج المنزل كي يبقى على تواصل دائم مع دراسته سواء داخل أو خارج المدرسة .

ج – تطور الإعتمادات المالية الموفرة لوزارة التربية :

نظرا للمكانة التي أصبحت توليها الدولة الجزائرية للتعليم فإنها أرصدت ميزانية ضخمة لتطوير هذا القطاع الحيوي الهام، والجدولان يبينان تطور الإعتمادات المالية لميزانية التجهيز وميزانية التسيير.

الجدول رقم (1) : تطور الإعتمادات المالية الموفرة (ميزانية التجهيز) آلاف الدنانير (2003-2014)

السنة	نسبة%	مؤشر	التربية الوطنية	ميزانية الدولة
2003	5.13	18،421	31،463،000	613،724،000
2004	5.29	22،315	38،114،871	720،000،000
2005	5.16	22،658	38،700،000	750،000،000
2006	3.27	82،582	141،050،360	4،311،936،610
2007	2.41	28،581	66،935،680	2،780،579،740
2008	2.90	231،540	69،462،000	2،391،260،400
2009	2.81	45،339	90،677،000	3،231،124،100
2010	4.41	99،425	147،000،000	3،331،952،000
2011	6.94	116،197	171،797،500	2،475،487،500
2012	3.45	16،018	98،350،000	2،849،854،270
2013	4.00	13،685	89،500،000	2،240،159،060

2014	3.39	13،904	93،017،000	2،744،317،600

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 –2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

الجدول رقم (2) : تطور الاعتمادات المالية الموفرة (ميزانية التسيير) آلاف الدنانير (2003– 2019)

السنة	نسبة %	مؤشر	التربية الوطنية	الدولة
2003	**15.59**	53،020	171،105،928	1،097،385،900
2004	**15.55**	57،828	186،620،872	1،200،000،000
2005	**17.87**	66،436	214،402،120	1،200،000،000
2006	**17.30**	68،802	222،036،472	1،283،446،977
2007	**23.46**	73،094	235،888،168	1،005،509،983
2008	**21.68**	86،931	280،543،953	1،294،041،184
2009	**20.14**	115،976	374،276،936	1،858،237،276
2010	**32.79**	288،352	930،566،167	2،837،999،823
2011	**20.80**	180،222	581،612،000	2،796،717،597
2012	**13.92**	168،687	544،383،508	3،910،595،317
2013	**17.60**	215،564	695،666،173	3،952،575،911
2014	**16.77**	220،503	711،603،683	4،243،755،743
2016	**15.89**	–	–	–
2017	**16.25**	–	–	–
2018	–	–	540،558،709	–
2019	**14.39**	–	540،558،709	–

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 –2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 01 نلاحظ النسبة الكبيرة التي تمثلها ميزانية التجهيز، ففي سنة 2003 كانت 31،463،000دج لترتفع سنة 2011

إلى 171.797.500دج، وهو مبلغ كبير مقارنة بميزانية الدولة من نفس السنة،[1] حيث صرحت وزيرة التربية السابقة نورية بن غبريط أنها أصبحت تشهد انخفاضا منذ ذلك الوقت ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى التأخر في انجاز المشاريع المسجلة. والجدول رقم 02 يبين النسبة الكبيرة التي تمثلها ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية، ففي سنة 2011 بلغت أعلى نسبة منذ بد ء الإصلاحات والمقدرة بـ 20.80%أي ما يعادل مبلغ 581.612.000 دج،[2]ورغم التراجع الذي عرفته هذه السنة 2019 إلا أنها تمثل ثاني أهم ميزانية بـ 540،558،709 دج، والذي قدر بـ 14.39 %من إجمالي ميزانية التسيير.

د- تطور الإعتمادات البشرية :

نتيجة لتحسين ظروف التكوين والتأطير الجيد، وتوفير مختلف الهياكل التربوية، يتبين من خلال الجدولين الارتفاع المحسوس في عدد الأساتذة والتلاميذ .

الجدول رقم (3) : تطور أعداد الأساتذة (2003-2014) .

السنوات	الطور الابتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي	التقني	المجموع
2004-2003	170،031	107،898	59،177	6،889	337،106
2005-2004	171،471	108،249	60،185	6،943	339،905
2006-2005	171،402	109،578	62،330	6،871	343،310
2007-2006	170،207	112،897	62،642	6،781	345،746
2008-2007	168،962	116،285	64،459	6،643	349،706
2009-2008	142،332	135،744	65،598	*	343،674
2010-2009	143،144	138،559	69،549	*	351،252
2011-2010	144،885	140،098	74،550	*	359،533
2012-2011	146،069	142،137	80،048	*	368،254
2013-2012	152،409	144،901	89،882	*	387،192
2014-2013	155،229	145،655	95،382	*	396،266

المصدر : وزارة التربية الوطنية ، مديرية الهياكل و التجهيزات، سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 -2014 . الجزائر ، فيفري 2014 .

[1]. الإذاعة الجزائرية ، حصة قطاع التربية لسنة 2017 مقارنة بميزانية 2016 ، 1-11-2016 ،20:27 ، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية ، www.radioalgeria.dz/news/ar/article

[2]. مدونة salimred، مشروع قانون المالية 2019 الدفاع يمثل ربع ميزانية التسيير و انخفاض في حصة التربية ، ايكو الجيريا, ، www.eco-algeria.com/content/, 2-9-2018, 18:15.

يتضح من خلال الجدول ارتفاع عدد الأساتذة من سنة إلى أخرى، فحسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة التربية لسنة 2013 بلغ مجموع عدد الأساتذةللأطوار التعليمية الثلاثة 266،396، كنتيجة حتمية للارتفاع الهائل لعدد التلاميذ حسب الإحصائيات الوزارية كما هو موضح في الجدول رقم 04 :

الجدول رقم (4) : تطور أعداد التلاميذ (2003 -2011) .

السنوات	الطور الابتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي	التقني	المجموع
2004-2003	4،507،703	2،221،795	644،864	65،716	7،374،362
2005-2004	4،361،744	2،256،232	632،482	64،161	7،250،458
2006-2005	4،196،580	2،221،328	642،869	59،326	7،060،777
2007-2006	4،078،954	2،443،177	710،505	52،798	7،232،636
2008-2007	3،931،874	2،595،748	470،599	33،366	6،998،221
2009-2008	3،247،258	3،158،117	974،736	_	7،380،111
2010-2009	3،307،910	3،052،523	1،171،180	_	7،531،613
2011-2010	3،345،885	2،980،325	1،198،888	_	7،525،098
2012-2011	3،429،361	2،921،331	1،263،090	_	7،613،782
2013-2012	3،580،481	2،812،603	1،497،879	_	7،890،963
2014-2013	3،729،138	2،605،540	1،499،740	_	7،834،418

المصدر : وزارة التربية الوطنية ، مديرية الهياكل والتجهيزات،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 -2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

هـ - تطور نسبة النجاح في الشهادات التعليمية :

تظهر الجداول التالية النتائج المرتفعة لنسب النجاح في الأطوار التعليمية الثلاث المسجلة خلال سنوات الإصلاح والتي تظهر أنها الأعلى منذ الاستقلال، إذ تفسر الوزارة هذا الارتفاع بنجاح الإصلاح التربوي .

الجدول رقم (5): عدد ونسبة النجاح في شهادة البكالوريا التقني والعام 2003-2018

السنوات	بكالوريا تقنية			بكالوريا التعليم الثانوي			المجموع		
	نسبة	ناجحون	حاضرون	نسبة	ناجحون	حاضرون	نسبة	ناجحون	حاضرون
2003	38.52	14،076	36،543	28.63	101،280	353،755	29.56	115،356	390،298
2004	41.12	15،058	36،622	42.66	160،600	376،487	42.52	175،658	413،109
2005	46.69	15،739	33،711	36.27	112،935	311،396	37.29	128،674	345،107
2006	56.20	18،918	33،661	50.65	173،203	341،933	51.15	192،121	375،594
2007	76.63	24،316	31،733	51.21	183،026	357،377	53.29	207،342	389،110
2008	56.48	4،243	7،513	52.21	218،732	418947	52.29	222،975	426،460
2009	–	–	–	45.04	110،759	245،929	45.04	110،759	245،929
2010	–	–	–	61.23	212،545	347،122	61.23	212،545	347،122
2011	–	–	–	62.85	218،000	346،837	62.85	218،000	346،837
2012	–	–	–	59.26	227،812	384،401	59.26	227،812	384،401
2013	–	–	–	44.78	171،398	382،742	44.78	171،398	382،742
2014	–	–	–	45.01[1]	–	–	45.01	–	–
2015	–	–	–	51.36[2]	072،320	247،623	51.36	072،320	247،623
2016	–	–	–	49.79[3]	–	–	49.79	–	–
2017	–	–	–	56.07[4]	–	–	56.07	–	–
2018	–	–	–	55.88[5]	–	–	55.88	–	–

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 -2014.

[1]. موقع جريدة الخبر, نسبة النجاح في بكالوريا 2014 قاربت 47 بالمائة, www.elkhabar.com/press/article/51027/, 5-6-2017, 18:00.

[2]. موقع وزارة التربية الوطنية الوطنية, www.education.gov.dz/, 5-6-2019, 18:10.

[3]. موقع جريدة الخبر, 55.88% نسبة النجاح في البكالوريا, www.elkhabar.com/press/article/140896/5588 , 5-6-2019 , 18:15 .

[4]. موقع الاذاعة الجزائرية, بن غبريط للاذاعة: نسبة النجاح في بكالوريا 2017 بلغت 56.07% و شعبة الرياضيات في الصدارة, www.radioalgerir.dz/news/ar/article/20170725/118071.html, 5-6-2019, 18:20.

[5]. موقع الاذاعة الجزائرية, نسبة نجاح بـ 55.88 في شهادة البكالوريا والتسجيلات الجامعية تنطلق الخميس المقبل, www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180720/146491.html, 5-6-2019, 18:30.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة خريجي الطور الثانوي والحائزين على شهادة البكالوريا في تزايد كبير خصوصا إذا ما قارنا بين سنة 2003 وهي سنة بداية الإصلاحات التربوية والمقدرة بنسبة 29.56 % وسنة 2006 فخلال 3 سنوات فقط قفزت نسبة النجاح بصفة معتبرة ولأزيد من 50%، ثم في 2011 وهي السنة المميزة في تاريخ بكالوريا الجزائر والتي قدرت بـ 62.85 %، إذ تعتبر هذه النسبة إحدى أهداف السياسة التربوية الجديدة التي طالما سعت إلى تحقيق النوعية في مخرجات المنظومة التربوية .

جدول رقم (6) : نتائج شهادة التعليم المتوسط 2003 – 2017

السنوات	النسبة%	الناجحون	الحاضرون
2003	**36.51**	240،221	657،988
2004	**35.67**	241،004	675،564
2005	**41.73**	317،682	761،321
2006	**60.44**	153،318	253،658
2007	**44.00**	207،364	471،250
2008	**47.64**	272،872	572،816
2009	**58.68**	321،763	548،366
2010	**61.23**	212،545	347،122
2011	**70.88**	362،789	511،825
2012	**72.68**	545،612	750،697
2013	**48.01**	281،661	586،721
2014	**59.54**	–	–
2015	**53.97**	285،392	528،839
2016	**54.42**	297،288	546،316
2017	**56.33**	314450	558217

المصدر : وزارة التربية الوطنية ، مديرية الهياكل و التجهيزات ،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 –2014 . الجزائر ، فيفري 2014 .

من خلال ملاحظتنا للجدول نرى أن هناك ارتفاع مستمر في عدد الناجحين من سنة إلى سنة رغم التذبذب في بعض السنوات و التي سجلت النقص الطفيف في نسب النتائج، حيث تعد سنة 2012 السنة الأبرز في مسيرة معدل النجاح لشهادة التعليم المتوسط والمقدرة بـ**72.68%** .

- جدول رقم (7) : نتائج شهادة التعليم الابتدائي 2003 - 2014

السنوات	مجموع	بنات
2003 -2004	78,83	82,58
2004 -2005	79,49	83,17
2005 -2006	76,34	79,48
2006 -2007	80,93	84,09
2007 -2008	90,98	91,85
2008 - 2009	91,05	91,31
2009 – 2010	91,07	91,64
2010 – 2011	92,15	92,62
2011 – 2012	95,13	96,77
2012 – 2013	94,67	96,43
2013 - 2014	94,67	96,43

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 -2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المحسوس لنسب النجاح التي تقارب 100 % خلال السنتين الأخيرتين 2013 و 2014، هذا ما استدعى الوزارة إلى إلغاء الدورة الاستدراكية لامتحان نهاية الطور الابتدائي، وكذا الارتفاع في عدد الفتيات اللواتي يجتزن امتحان نهاية السنة لا سيما وأن عددهن بلغ معدل 96.43 مترشحة.

و – تطور عدد الهياكل التربوية :

جدول رقم (8) : تطور عدد المؤسسات التعليمية 2003 – 2014

السنوات	الطور الابتدائي		الطور المتوسط	الطور الثانوي		المجموع
	ملحقات مدارس أساسية	حجرات الدرس المستعملة	مدارس أساسية	ثانويات	متاقن	
2004-2003	16،899	127،473	3،740	1،133	248	**22،020**
2005-2004	17،041	128،549	3،844	1،179	244	**22،308**
2006-2005	17،163	125،567	3،947	1،229	244	**22،583**
2007-2006	17،357	126،190	4،104	1،304	234	**22،999**
2008-2007	17،429	129،618	4،272	1،591	–	**23،292**
2009-2008	17،552	137،895	4،579	1،658	–	**23،789**
2010-2009	17،680	137،730	4،801	1،745	–	**24،226**
2011-2010	17،790	139،612	4،901	1،813	–	**24،504**
2012-2011	17،853	140،895	5،007	1،870	–	**24،730**
2013-2012	17،995	143،207	5،086	1،956	–	**25،037**
2014-2013	18،129	145،689	5،159	2،043	–	**25،331**

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 –2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

يتضح من خلال الجدول التزايد الملحوظ في وتيرة انجاز المؤسسات التربوية لمختلف الأطوار التعليمية إذ من سنة إلى سنة يرتفع العدد ليؤطر مجموع المتمدرسين من أبناء الوطن، خصوصا مع إقرار الدولة الجزائرية سنة 2003 تعميم التعليم للجميع .

- جدول رقم (9) : تطور عدد مؤسسات التربية والتعليم الخاصة 2005 – 2014

السنوات	الولايات	م.ت.ت. الخاصة
2006-2005	14	99
2007-2006	16	126
2008-2007	16	137
2009-2008	15	142
2010-2009	16	160
2011-2010	16	180
2012-2011	16	192
2013-2012	18	211
2014-2013	19	234

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 -2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

أنشئت هذه المدارس الخاصة بصفة قانونية في الجزائر إبتداءا من سنة 2004 – 2005 وكان عددها 99 مدرسة خلال السنة 2005 – 2006، ليزيد العدد بقفزة نوعية في السنة الدراسية 2013 – 2014 إلى 234 مدرسة خاصة، حيث شملت عدد من ولايات الجمهورية .

جدول رقم (10) : تطور مؤسسات التكوين 2003 – 2010

السنوات	المركز الوطني c.n.f	المعاهد	المجموع
2004-2003	**1**	**8**	**9**
2005-2004	**1**	**8**	**9**
2006-2005	**1**	**8**	**9**
2007-2006	**1**	**8**	**9**
2008-2007	**1**	**8**	**9**
2009-2008	**1**	**8**	**9**
2010-2009	**1**	**8**	**9**

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 -2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة للعنصر البشري حتى تنهض بالتعليم من خلال اهتمامها بتكوين المدرس الذي يعتبر عصب الحياة في العملية التعليمية، فوفرت مراكز تكوينية على المستوى الوطني، لكنها تبدو من خلال الجدول بعدد محتشم وغير كاف .

جدول رقم (11) : تطور إنتاج الكتاب المدرسي 2003 – 2009

السنوات	التعليم الثانوي	التعليم المتوسط	التعليم الابتدائي	المجموع
2004-2003	1،802،000	10،600،000	17،378،080	29،780،080
2005-2004	2،697،759	19،760،642	21،423،633	43،882،034
2006-2005	5،540،385	7،170،976	9،856،228	22،567،589
2007-2006	3،915،528	13،909،396	17،496،068	35،320،992
2008-2007	8،732،691	21،576،918	26،901،412	57،211،021
2009-2008	7،862،226	26،816،058	24،668،485	59،346،769
2010-2009	...	...	...	...

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 –2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

موازاة مع تطور عدد التلاميذ، عملت السياسة التعليمية على توفير الكم المناسب من الكتب المدرسية، حيث قفز العدد من 29.780.080 سنة 2003 إلى 59.346.769 سنة 2009، ليصبح في متناول جميع التلاميذ وبأسعار معقولة تلبي إمكانيات الأسرة الجزائرية .

جدول رقم (12) : تطور عدد المطاعم المدرسية 2003 – 2013

السنوات	المستفيدين من المطاعم%	عدد المطاعم	التلاميذ المستفيدين	جملة التلاميذ
2004-2003	36.03	7،950	1،624،267	4،507،703
2005-2004	38.06	8،422	1،660،253	4،361،744
2006-2007	47.05	9،254	1،974،697	4،196،580
2007-2006	53.02	9،802	2،162،674	4،078،954
2008-2007	60.57	10،364	2،381،364	3،931،874
2009-2008	84.72	12،784	2،751،154	3،247،258
2010-2009	75.46	13،058	2،496،186	3،307،910
2011-2010	76.70	13،712	2،566،461	3،345،885
2012-2011	88.10	13،573	3،021،379	3،429،361
2013-2012	79.23	13،044	2،836،885	3،580،481
2014-2013	76.52	13،436	2،853،603	3،729،138

المصدر : وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل و التجهيزات،سلسلات إحصائية 1963 إلى 2013 –2014 . الجزائر، فيفري 2014 .

يوضح الجدول التطور المشهود لعدد المطاعم المدرسية على مستوى تراب الجمهورية، ففي سنة 2003 كان عددها 7.950، ليرتفع العدد بشكل واضح إلى 13.436

في سنة 2013 . مما يدعم الإمكانيات المالية الهائلة التي وفرتها الدولة للعناية بالتغذية المدرسية .

من خلال كل هذا يتضح جليا أن الدولة الجزائرية تولي أهمية بالغة وعناية خاصة لقطاع التربية والتعليم، وهذا من خلال الإعتمادات المالية المتمثلة في تخصيص مبالغ مالية ضخمة تخص ميزانية التجهيز والتسيير وكذا توفير هياكل ومؤسسات تكوينية وتعليمية، إضافة إلى توفير الإطعام ومجانية التعليم .

فقد كشفت عملية توزيع الإعتمادات المقترحة بعنوان ميزانية التسيير في مشروع قانون المالية لسنة 2019، أن وزارة التربية الوطنية تمثل ثاني أهم حصة في ميزانية التسيير، وإن عرفت تراجعا طفيفا عن السنة الماضية إلا أنها تمثل ثاني أهم ميزانية بنسبة مقدرة بـ 14,39 % من إجمالي ميزانية التسيير .[1]

المطلب الثاني : عوائق تحقيق الجودة التعليمية

سنتعرض في هذا المطلب إلى أهم السلبيات التي تقف عائقا أمام تحقيق الجودة التعليمية في الجزائر وهذا من خلال التطرق وبالتقييم لأهم محاور الإصلاح التربوي في الجزائر والتي تم تحليلها حسب الأسئلة التي استخدمناها في عملية المقابلة.

المحور الأول : الإصلاح البيداغوجي والمواد التعليمية :

جاءت هذه الدراسة لتستخلص بعض الاستنتاجات بالتحليل لرأي الأساتذة والمفتشين **(السؤال من 2 إلى 11):**

1- كثافة المنهاج الدراسي :

- يشتكي الكثير من المدرسين من كثافة المنهاج الجديد في ظل الحجم الساعي المحدد لكل حصة، ووجوب إتمامه مع نهاية السنة الدراسية، وإن أكملوه فذلك بفضل الاستعانة بحصص مواد الإيقاظ بالنسبة للطور الابتدائي، فيكون ذلك على حساب حق المتعلم في ممارسة نشاطه المحبب ، والذي يجد فيه المتنفس من ضغط التعلم، أو اللجوء إلى الحصص التعويضية التي يبرمجها المعلم مع تلاميذه ، بالنسبة للطورين المتوسط والثانوي، ويكون ذلك على حساب راحة التلميذ و المعلم معا، وفي الغالب لا ينهي عدد منهم المقرر الدراسي لعدة أسباب منها كثافة المنهاج الدراسي للمادة التعليمية، وكذا خصوصية المنطقة التي تفرض في بعض الأحيان التسريح المسبق للتلاميذ بسبب حرارة المناخ، أو بسبب العطل المرضية التي يستفيد منها المدرس، بالإضافة إلى بعض الأسباب التنظيمية منها :

- أن الكتاب لم يراعي الحجم الساعي الجديد المقرر للسنة الدراسية (28 أسبوعا للتعلمات بدل 32 أسبوعا)، فمجموع عدد الأسابيع الدراسية اللازمة لإكمال محتويات كتاب التلميذ

[1]. موقع جريدة الخبر , ميزانية وزارة التربية لسنة 2019, www.elkhabar.com, 10-6-2019, 19:00.

32 أسبوعا –على اقل تقدير– بينما عدد أسابيع التعلمات 28 أسبوعا، ((فبموجب المخططات السنوية الجديدة قلص العام الدراسي بـ 4 أسابيع كاملة ولم يقابله أي تعديل، بالتخفيف أو التكييف))، وهنا يضطر المدرسون إلى عدم إكمال دروس الكتاب المدرسي، أو حشو الدروس ، أو عدم الاهتمام الكافي بفترات الإدماج والدعم والمعالجة، أو إكمال المحتويات بشكل سطحي ومتسرع .[1]

ويرون كذلك أن هذه البرامج لا تتماشى وقدرات المتعلمين وفي بعض المحتويات لم تراعى قدرة الاستيعاب لديهم، إضافة إلى أن المقررات عشوائية خاصة في مادة الرياضيات، وهناك ترتيب غير منطقي في مواضيع المادة عبر السنة،إضافة إلى تكرار المعارف في عدة مواد دراسية، وكذا حجم المعارف والحجم الزمني للحصة الدراسية غير متناسبان مما أدى إلى الحشو دون الاهتمام بالاستيعاب .

2– مستوى طرح المقررات الدراسية :

أما عن مستوى طرح المقررات الدراسية فيرى بعض المدرسين والمفتشين على حد سواء بأنها لا تتناسب والفئة العمرية المستهدفة، إذ نجده يتناول بعض المواضيع والمواد ذات المستوى العالي،خصوصا في السنوات الأولى، مثلا كإدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجية في الطور الأول ، ومادة التاريخ و الجغرافيا في الطور الثاني من التعليم الابتدائي ، هذا ما نجده في أغلب الأحيان يفوق قدرة استيعاب المتعلم ،فعوض الاهتمام بأشياء قاعدية أساسية، اهتم بالكم على حساب الكيف ، إضافة إلى عامل الاكتظاظ داخل حجرة الدرس الواحدة، فنجد عدد التلاميذ يتراوح من 40 حتى 45 تلميذا في الكثير من المؤسسات ، ما يصعب الأمر على المعلم في أداء مهامه باعتباره موجه و مرشد للعملية التعليمية التعلمية، و أن نسبة نجاحه تكون ضعيفة والتحصيل قليل والمتعلم لن يجد أي محفز للعمل طالما تمر الحصص ولا يكون عنصرا فاعلا أثنائها،لأنه في الكثير من الأحيان لا يجد المربي الفرصة لإشراك جميع المتعلمين، ناهيك عن الضغط الخانق الذي يقع فيه المربي وعدم القدرة على جذب التلميذ للدرس، فالاكتظاظ داخل حجرات الدرس هو أساس هلاك هذه الإصلاحات، لان التدريس بالكفاءات نجاحه مرتبط بالعدد القليل في القسم .

إذا فالمشكل الكبير وراء تردي المستوى وضعف التحصيل في منظومتنا هو بالأساس مشكل الاكتظاظ بالأقسام، فالعمل مع فوج به 20 تلميذا دون شك ينجح فيه الأستاذ والمعلم بصفة عامة من إيصال المعلومة للطفل بأي طريقة كانت .

[1]. محمد بلقاسم فنازي ، مفتش تعليم ابتدائي ، القنطرة – بسكرة ، 25–5–2019 ، 17:23.

3. برماد عبد العزيز ، مفتش تعليم ابتدائي ، مقاطعة الطاهير 1 ، ولاية جيجل، 4–5–2019، 15:30.

3- غياب مراعاة الفروق الفردية :

نظريا يبدو أن المنهاج الدراسي الجديد يهتم بجميع الفروق الفردية، لأن الممارسة المقصودة هي ممارسة تعليمية جديدة ، فالمقاربة بالكفاءات ركزت على مبدأ مراعاة الفروق الفردية، لأن منطلق المقاربة بالكفاءات تعتمد على الكثير من البيداغوجيات كما تعتمد على نظرية الذكاءات المتعددة،فقديما كان الاعتقاد أن الذكاء الأكثر شيوعا الذكاء العقلي ويعتبر الذكاء الأوحد عند البشر ، لكن الدراسات الحديثة أثبتت أن الذكاءات متنوعة هناك من الأطفال من يغلب عليه الذكاء العاطفي، الذكاء الحسابي الرياضي، الذكاء الحس حركي ..... الخ .

إذا تعدد الذكاءات عند الفرد يكرس ما يسمى بالفروقات الفردية، فتحدي المعلم ورهانه اليوم هو معرفة نوع الذكاء الغالب عند التلميذ حتى ينطلق منه في تعليمه ويستثمره ليعزز تعلماته اللاحقة من خلال مجموعة من الطرائق التدريسية ، و التي تعرف بالطرائق النشطة وتعني استخدام مجموعة من الطرائق التي تستوعب مختلف الحالات الموجودة عندنا لدى المتعلمين بخلاف الطرائق التلقينية ، التي تعني مجموعة معينة ، لكن في الممارسات [1] الجديدة من المفروض انه عند استخدام الطرائق النشطة سنستوعب اكبر قدر ممكن من الفروق الفردية لدى المتعلمين ، وعليه لما تكون فيه طرائق نشطة كل نمط تعلمي لدى المتعلمين يستطيع أن يجد نفسه داخل جزئية معينة من النشاط .

أما عمليا لا يمكن تحقيق ذلك لصعوبة المادة و كثافتها و ينطلق من أن جميع المتعلمين لهم نفس المستوى، اذ من خلال الملاحظة السريعة يبدو انه موجه لذوي القدرات العالية، لكن بالاعتماد على تجربة المعلم وقدراته يمكن تبسيط هذه المعارف لتصل إلى ذوي القدرات البسيطة .

4- ضعف تكنولوجيا التعليم :

- تشهد تكنولوجيا التعليم في المدارس الجزائرية ضعفا كبيرا، إذ نجد المدارس تفتقر لأهم الوسائل المساعدة على التدريس الجيد التي حملها الخطاب الرسمي في أوراقه و أكد على أهميتها في تحقيق المقاربة بالكفاءات التي تطالب بها المناهج الدراسية، إذ ليست هناك مخابر بعينها في الإبتدائيات وليست هناك وسائل بالتعداد الكافي وبالشكل الملائم يمكن أن يستخدمها الأستاذ لينتقل من اللفظية إلى الممارسة والتطبيق فهذا مشكل لا يزال قائما، فإذا ما تحدثنا عن ولاية ورقلة على سبيل المثال يوجد مركز في بلدية تقرت متخصص في توفير وتوزيع الوسائل على المؤسسات منذ مدة لا يعمل وبالتالي فالوسائل تكاد منعدمة والمقاربة بالكفاءات تحتاج إلى الجانب التطبيقي بشكل كبير، فنقص الوسائل أدى بالأساتذة في بعض الأحيان إلى وصف التجربة بدل إجراءها والوصف هنا لا يغني عن الإجراء، وهذا يتنافى

[1]. عبد الغني مخلوفي، مفتش التعليم الابتدائي ، المقاطعة البيداغوجية الثانية – ولاية ورقلة، 6-5-2019، 10:00.

تماما مع البيداغوجية الجديدة التي تتطلب التعلم عن طريق البحث و التجريب، وهذا لن يتحقق إلا بتوفير الوسائل المساعدة على ذلك ،التي لم يدخل عليها أي تغيير لتتناسب ومناهج الجيل الثاني ، فتم توفير فقط الكتاب المدرسي الجديد الذي لا يتماشى والمناهج زيادة على الأخطاء الكثيرة التي يحتوي عليها في معظم المواد الدراسية . و على الأستاذ الحديث أن يستخدم فكره في استغلال الخامات المسترجعة ليجهز الكثير من الوسائل فتصبح عبارة عن مخابر بديلة للتعليم الابتدائي .

إذا تبقى الإصلاحات المطبقة على المنظومة التربوية في الجزائر تفتقر إلى الوسائل المادية والإيضاحية وهذا ما يؤكد أن هناك فرق كبير بين النظري والتطبيق لتعاليم السياسة الإصلاحية بالمدارس .[1]

5- ضعف تحقيق المقاربة بالكفاءات لهدفها :

يبقى المنهاج الدراسي المطروح حاليا يعاني من عدم التطبيق الكلي من طرف المعلمين وفق المقاربة بالكفاءات كما حددته الوثائق الرسمية ، فدرجة تطبيقهتقدر بنسبة 50 %فقط ، لأن الممارسات الصفية لازالت بعيدة عن تطبيق إستراتيجية المقاربة بالكفاءات في التدريس، ومازالت الممارسات تقليدية رغم أن الإستراتيجية الحالية أصبحت قديمة من سنة 2003 بدا العمل في تطبيقها، لكن مع الأسف مازالت الممارسات تقليدية ولا ترقى إلى مستوى المقاربة بالكفاءات، إلا أننا نجد هناك تفاوت من حيث التطبيق السليم لهذه المناهج من مدرسة إلى أخرى ومن أستاذ إلى آخر إضافة إلى خبرة الأستاذ تؤثر سلبا أو إيجابا، كما أن درجة اهتمام الأستاذ أو المدير أو المفتش بأداء هذه الأعمال على أكمل وجه يؤثر كذلك على التنفيذ السليم لهاته المناهج، كذلك سعة الاطلاع وتوسيع الثقافة التربوية لكل الممارسين يؤثر على هذه المناهج، حداثة هذه المناهج في حد ذاتها على المستوى المحلي والعالمي مازالت تتجاذبها عدة تيارات فكرية وعدة نظريات ومازالت تحتاج إلى الكثير من التوضيح والشرح والفهم الدقيق من اجل الوصول بها إلى الممارسة الناجعة لان الكثير من المناهج قد تبدو براقة وأنها قابلة وقادرة على تحقيق النجاعة لكن على ارض الواقع تواجهها عدة عوائق منها:

- قلة العمليات التكوينية وعدم فعاليتها يؤثر على التنفيذ السليم لهذه المناهج ،لأنه عندما اعتمدت المقاربة بالكفاءات تم اعتمادها بالتركيز على مركبات تغيير المحتوى وليس تكوين المكونين، فعندما تبنوا المقاربة بالكفاءات كبيداغوجية تدريس لم يكن هناك تركيز على تكوين الأساتذة المكونين في هذه المقاربة، وإنما كان التركيز على تغيير الكتاب المدرسي، تغيير المنهاج ... الخ ، فإذا غير المحتوى وغير المنهاج وغير الكتاب ولم يغير من يقدم هذا المحتوى والمنهاج بقيت الممارسات على حالها، تسمى فقط المقاربة بالكفاءات لكن الممارسة

[1]. ت.م, أستاذة تعليم ابتدائي, لغة عربية, ولاية ورقلة, 10-5-2019, 11:00.

هي نفسها الممارسة بالأهداف والمضامين. لابد أن يكون التكوين كاملا حتى يستطيع المعلم تنفيذ هذه المناهج بالرؤية التي أريد لها.

- عدم فعالية الطرائق المعتمدة في تكوين المفتشين وكذا المعلمين، خاصة الماسح الضوئي Data show، فهي طريقة تلقينية إلقائية بحتة، مملة، وغير تفاعلية، ولم تعد مستعملة في الطرق الحديثة للتواصل، ولعل انتهاج إستراتيجية التدريس بالكفاءات تحتم على المكونين كذلك تبنيها أثناء العمليات التكوينية، فيكون لها فائدتان :

1- التكوين عن طريق المحاكاة (كأنه درس تطبيقي) .

2- تنشيط المتكونين بطريقة تواصلية تفاعلية حتى يجعلوا من التكوين متعة بدلا من عقوبة.

وعليه كان يجب التنبه إلى هذه الفكرة من طرف المتكونين، واعتماد طرق جديدة للتكوين، كالتفويج والتنشيط وعرض الأعمال، وعلى المتكون أن يكون محور العملية التكوينية، يبني تعلماته ويقومها كإسقاط لما يجب عليه أن ينتهجه مع المتعلمين أثناء الدرس.[1]

- انعدام العمليات التكوينية على مستوى المؤسسات التربوية .
- كثافة البرامج وقلة وسائل الإيضاح، إضافة إلى حجم المعارف والحجم الزمني للمادة الدراسية
- عدد التلاميذ (الاكتظاظ) .
- عدم تطابق الوثائق التربوية في محتوياتها (الكتاب المدرسي مع المناهج مع الوثائق المرافقة مع الأدلة) .
- التسرع في تطبيقها حيث طبقت في السنتين 1 وثم في السنتين 3 و 4 ثم في السنة الخامسة[2].
- سوء التبليغ من طرف بعض المشرفين على العملية خاصة وأن الوزارة اعتمدت على نواة وطنية وانويه ولائية، وحتى بعض أعضاء الأنوية لم يكونوا متوافقين في فهم وتطبيق بعض الإشكالات.[3]
- التعديلات التي أدخلت على العملية بعد انطلاقتها (تقليص أسبوع الإدماج) .
- فشل مشروع الكتاب الموحد .[1]

---

[1]. برماد عبد العزيز, نفس المقابلة السابقة.

[2](بما يعني أن تلاميذ السنة الثانية درسوا السنة الأولى بمناهج الجيل الأول و السنة الثانية بمناهج الجيل الثاني ، و نفس الشيء بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة الذين درسوا 3 سنوات بمناهج الجيل الأول و السنة الرابعة بمناهج الجيل الثاني ، و عند الوصول إلى السنة الخامسة التي تبين ملمح التخرج من الطور الابتدائي ، تم التخلي عن مناهج الجيل الثاني و كيفت مناهج الجيل الأول و عمل بها) .

[3] "الأنوية جمع كلمة نواة "،(بما أن وزارة التربية استقدمت الخبير "**برنار راي**" و هو مدير الجامعة الحرة ببلجيكا ، و اعتمدت على فلسفته في المقاربة بالكفاءات حيث استدعت مجموعة من المفتشين من مختلف الولايات وشكلت بهم ما سمي **بالنواة الوطنية** حتى يتكونوا تحت إشراف الخبير راي ، هذه النواة الوطنية انتشرت في الولايات لتكون نواة محلية في كل ولاية و هنا وقع بعض الخلل فكل مفتش ابلغ النواة الولائية بالطريقة التي فهمها) .

- انسحاب مديري المؤسسات التربوية من التكوين واهتمامهم بالعمل الإداري خاصة بعد استحداث مفتش الإدارة مما جعل همهم الوحيد انجاز العمل الإداري في وقته إرضاء للمفتش الإداري .

وأخيرا إذا كانت البيئة الاجتماعية والاقتصادية والميتافيزيقية لا توفر الفرص الملائمة للتكفل وضمان نجاح هذه المناهج قد تكون عائقا، المناهج الجديدة تركز على العمل الذاتي للمتعلم وضرورة أن يتحمل مسؤولياته وأن ينفتح على كل الفضاءات، هناك من الأسر مازالوا يعتقدون أن المدرسة والمعلم هو المصدر الوحيد للمعرفة وأن دور التلميذ هو فقط في التلقي ويتنصلون من مسؤولياتهم، ينبغي على الأسرة أن تساعد في العملية التعليمية.

– المناهج القائمة على المقاربة بالكفاءات يصعب تطبيقها بالشكل الحالي فهي قابلة للتطبيق بنسبة 50% فقط في ضوء الظروف الحالية للمدرسة الجزائرية لان هناك نقائص بالجملة منها :

1– مراجعة الحجم الزمني للتعلم .

2– عدم فعالية تكوين الأساتذة .

3– انعدام الوسائل المساعدة على تنفيذ المنهاج .

4– خلل في التكاملية العمودية و الأفقية بين المناهج .[2]

5– الاكتظاظ في الأقسام.

6– البيئة المدرسية لا تستجيب لشروط المقاربة بالكفاءات، العلاقات المتدهورة بين الأولياء والمؤسسة من ناحية التعاون لأن المقاربة بالكفاءات تركز على وجود نوع من الفضاء التشاركي بين الأولياء وبين الأساتذة وبين المدرسة بصورة عامة، لكن مع الأسف واقعيا نجد هذه العلاقات متشنجة بين جمعية أولياء التلاميذ والمؤسسات.

6 – ضعف التحصيل الدراسي :

– هناك ضعف لاستيعاب المتعلمين للمادة الدراسية يرجع إلى أسباب و عوائق عدة من بينها :

1. كثافة المعارف و انعدام وسائل الإيضاح التي تدعم في الكثير من الأحيان مهمة المعلم في تدريسه بما توفره من شواهد لتوضيح الفكرة ، و هذا ما يسهل على المتعلمين فهمها

---

[1](حيث تم اعتماد سياسة الكتاب الموحد ، كتاب يضم الرياضيات المواد العلمية ، و كتاب أخر يضم اللغة العربية و الإسلامية و المدنية ، لكن الفكرة لم تنجح) .

[2](المقصود بالتكاملية الأفقية هو تكاملية مواد السنة الواحدة فيما بينها يعني تكاملية اللغة العربية و الإسلامية لنفس السنة بحيث هذه المواد تكمل بعضها البعض و تخدم بعضها البعض أي كل المواد تصب في نفس الاتجاه المرجو و تعمل على خدمة و تنمية مركبات الكفاءة ، أما التكاملية العمودية فيقصد بها تكاملية مواضيع المادة الواحدة وانسجامها و عدم وجود أي انكسار بينها مثلا مادة الرياضيات يجب تعلم الأرقام فالإعداد فالعمليات و هكذا) .

واستيعابها، خاصة و أنها تثير حاستي السمع والبصر ، كما أنها توفر لهم فرص التدريب العملي للتثبت من حقيقة علمية هم بصدد تعلمها و لابد أن تكون هذه الوسائل حديثة مواكبة للتقدم التكنولوجي و تكفي عدد الذين سيقومون باستخدامها حيث يكتفي الكثير من المدرسين بشرح الدرس و الاعتماد على الكتاب المدرسي خاصة وأنه يتضمن رسومات جيدة الإصدار من حيث اللون والشكل، فهناك من يلجأ إلى طلب الوسائل من التلاميذ أو يجتهد شخصيا في الحصول عليها .

2. عدم تناسب الحجم الزمني للمادة الدراسية والمعارف المقدمة أي كثرة المعلومات مما يسبب خلطا في استيعابها، إذ يعاني العديد من المدرسين خاصة الذين لم تمر على مزاولتهم لمهنة التدريس فترة طويلة في مشكل التحكم في زمن الحصة الدراسية ، فالكثير منهم يجد صعوبة في تقسيم زمن الحصة والتي مهما طال فلن يزيد عن الساعة ، إذ أن زمن الحصة ليس كافيا أبدا لاستخدام طريقة التدريس التي عليهم إتباعها واستخدام الوسائل والتذكير بالدرس الذي له علاقة والوضعية الانطلاقية وشرح الدرس وكذا التدريب والاستثمار لترسيخ المعلومة في ذهن التلميذ ومراقبته المستمرة .[1]

3. تزايد عدد التلاميذ أي كلما كان التعداد قليل داخل الحجرات الدراسية كان تفاعل التلاميذ مع الأستاذ أحسن و أنجع و كلما كان العدد قليلا كان بالأستاذ اللجوء إلى استراتيجيات التعلم النشط التي تعتمد على التعلم التعاوني بين التلاميذ في شكل مجموعات صغيرة وفي فضاء واسع يتيح لهم التنقل والحركة والإرياحية ، أما في ظل وجود الاكتظاظ داخل الأقسام من 40 حتى 45 تلميذ خاصة إذا كان به عناصر مشاغبة أو شخصية المدرس ليست قوية كفاية لضبطهم و التحكم في الجو العام للقسم ، هذه تقلل من حرية التلميذ و الأستاذ في اللجوء إلى هذه الاستراتيجيات النشطة في التعلم أو في تحقيق المتعة في التعلم ، كذلك الاكتظاظ يصعب و يعيق تكفل الأستاذ بالفروق الفردية وبكل أنماط المتعلمين خاصة لذوي الاحتياجات التربوية الخاصة .

وللتغلب على هذا الوضع يرى الكثير من المعلمين والمفتشين أنه لابد من تقليص عدد التلاميذ في القسم أو توسيع الحجم الساعي، وأما تقليص البرنامج وهي حلول من الصعب تطبيقها نظرا للإمكانيات التي تتطلبها .

4. و من جهة أخرى يرى بعض المفتشين أنه عندما نتكلم عن المقاربة بالكفاءات المفروض أن لا نتكلم عن المحتوى المادي للمادة و إنما نتكلم عن كيفية تعليم المتعلم كيف يستفيد ويستقي المعرفة لان مصادر المعرفة لم تعد مقصورة على الأستاذ، لأنه يفترض أن لا نتكلم عن ذلك في ظل المقاربة بالكفاءات لأنها لم تأتي لتقديم المحتوى المعرفي للمتعلم بقدر ما جاءت لتعلم المتعلم كيفية الطرائق ليستفيد من المعارف المختلفة في ظل تنوع المصادر

[1]. الأزهر زغابي, مفتش تعليم ابتدائي, القاطعة الإدارية الثانية, ولاية ورقلة, 27-4-2019, 10:00.

،سابقا كان المصدر الوحيد للمعرفة هو الأستاذ و عليه كان المتعلم في حاجة للأستاذ لأنه المصدر الوحيد للمعرفة ، لكن في ظل التطور التكنولوجي أصبح المعلم رافدا من روافد المعرفة أن لم يكن هو آخرها و عليه من المفروض على الأستاذ أن لا يركز على المحتوى المعرفي بقدر ما يركز على فهم وتطبيق هذا المحتوى حتى يستفيد المتعلم من المحتوى المعرفي للمادة في تصرفاته وليس على شكل حفظ ذهني .

7- ضعف المستوى الدراسي :

- الغرض من الإصلاحات هو تحقيق الجودة والنوعية فلما نلقي بنظرة بسيطة على مخرجات النظام التربوي، نرى معدلات الامتحانات الرسمية للتلاميذ جد مرتفعة إذ هناك تركيز كبير على الكم من طرف الوزارة الوصية حتى تبين مدى نجاعة برامجها من خلال إعطاءها الأرقام التي أدت إلى النجاح وهذا مقياس مظلل وغير صحيح لأنه من المفروض أن لا نتكلم عن الكم بقدر ما نتكلم عن النوعية إذ رغم الأرقام المهولة إلا أن المستوى الحقيقي متدني جدا، فبعد الإصلاحات تدهورت النتيجة و لوحظ تقلص فئة التلاميذ ذوي[1] المستوى المتوسط و انحدارهم إلى فئة التلاميذ الضعاف مما أسفر عن طبقتين طبقة ممتازة و طبقة تعاني من صعوبات التعلم، إذ لا يوجد فرق بل النتائج دائما من ضعيف إلى اضعف،لأننا الآن للأسف نتكلم عن متعلمين بارعين في الغش أكثر من أي شي آخر .

ومن خلال كل هذا نجد أن هناك فرق في النتائج الكمية و هذا يعود إلى :

1. تغير شبكة التصحيح التي حددت سلم التنقيط و جعلته لصالح التلميذ
2. الاعتماد على الوضعيات الإدماجية

- الإصلاحات جعلت المعلم و المتعلم محورا لها فعلا و ركزت على المتعلم كمحور أساسي والمعلم مرشد وموجه نحو تحقيق كفاءة معينة على المستوى الفلسفي النظري المدون على الأوراق الرسمية فقط أما على المستوى الميداني نجد المعلم هو الملقن والمتعلم المتلقي، على اعتبار أن المنهاج الدراسي وضع لخدمة التلميذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأنه يزوده بمعلومات حديثة على عكس المعلم وذلك على اعتبار:

- أن معظم الإصلاحات أتت لتغير المنهاج الدراسي.
- لم يتغير لا التوقيت ولا زمن الحصة، أي لم تحدث زيادة في زمن الحصة الدراسية أو نقصان.
- لا توجد زيادة أو تحسن في مستوى معيشة المدرس خاصة من ناحية الامتيازات.
- حتى إذا قارنا سنجد أن التلميذ كان أوفر حظا من مدرسه من ناحية اهتمام الإصلاحات.

- ليس هناك ما يعيب المنهاج الدراسي المستخدم الآن سوى الظروف المحيطة بتطبيقه.

ولكن هناك ما يعيقه لان مناهج الجيل الثاني جاءت لتنتج الذكاء وتحقق الجودة وتنمي تنمية

[1]. ن,ح, أستاذة تعليم متوسط , رياضيات, ولاية ورقلة, 10-5-2019, 11:00.

مستدامة وتجعل التلميذ فاعلا لا سلبيا لا متلقيا و الأستاذ مبتكرا هذا يتطلب تكوين رصين للأستاذ حتى يستطيع أن يحقق هذه الطموحات و الآمال و يتطلب وجود بيئة اجتماعية (أولياء ومجتمع مدني) محفزة يقدر قيمة العلم و يعطي كل اهتماماته للمدرسة لتطويرها ومساعدتها، وكذا وجود بيئة سياسية تعلي من قيمة العلم و العلماء وتخصص ميزانيات ضخمة للبحث العلمي و تطوير المدرسة بكل مكوناتها كذلك تظافر مجهودات كل المنظمات الاجتماعية يعني وجود مشروع مجتمعي يعلي كذلك من قيمة المدرسة والعلم، هذه الصعوبات قلصت من تحقيق الطموحات كذلك المشكل الاقتصادي لان المناهج الحديثة تتطلب بنايات مدرسية مكيفة حسب هذه الطموحات من مخابر وتجهيزات متطورة، وسائل متطورة، تغطية للخريطة المدرسية أن تشمل مدارس كل البقع في الوطن، كذلك المشكل الآخر النفسي الاجتماعي التركيز على إعلاء قيمة العلم في المجتمع والعمل إذ هناك مقولة تقول "المنهاج الجيد في يد أستاذ سيء هو منهاج سيء " والعكس صحيح، نحن بحاجة إلى أستاذ كفئ وإدارة مدرسية جيدة .[1]

المحور الثاني : نظام تكوين المكونين : (السؤال من 12 الى 14)

إن نجاح تطبيق المنهاج الدراسي مرتبط بحسن تدريب المعلمين، لذلك وجب الرفع من كفاءة المعلم و تدريبه لان التكوين يزود المعلم أصول وأسرار مهنة التدريس ويكسبه الطريقة التي سيتعامل بها مع تلامذته فهو الذي يترجم المناهج إلى واقع ملموس .

1- ضعف التكوين :

يعاني الكثير من الأساتذة ضعف التكوين الذي يتلقونه خلال مسارهم المهني خصوصا أولائك خريجي الجامعات الذين يجدون أنفسهم مباشرة داخل حجرة الدرس من دون أي رؤية تنير لهم الطريق ، فبمجرد تخرج المربي من الجامعة والتحاقه بمسابقة القبول يجد نفسه في منصب أستاذ بتكوين جامعي لا يؤهله لممارسة مهمة التدريس بسبب افتقاده للتكوين التربوي والبيداغوجي والذي يعتبر المرتكز الرئيسي في عملية التعليم لأن ليس كل باحث جامعي باستطاعته ممارسة مهنة التعليم والتعامل مع الأطفال والمراهقين، ويعتبر التكوين ما قبل الخدمة الذي يتلقونه جزئي فهو تكوين نظري ناقص وغير كاف وهو ما يقوم على استخدام الأسلوب التلقيني الأكاديمي أكثر من تدريب المعلم على برنامج خاص على بيداغوجية الدعم و الوسائل و الأدوات و الاختبارات التي يمكن توظيفها لمساعدة المتعلم في أداء مهامه التعليمية في ضوء مناهج الجيل الثاني أو ما يعرف بالمقاربة بالكفاءات .[2]

[1]. ق.س , أستاذة تعليم ثانوي,لغة عربية, ولاية ورقلة, 15-5-2019, 10:45.

[2]. عيسى الناوي, عيسى ناوي, أستاذ تعليم متوسط, اكمالية بن باديس, وقلة, 25-5-2019, 11:00.

2- إقفال المعاهد التكنولوجية :

إذ يعتبر إقفال المعاهد التكنولوجية على مستوى الوطن ضربة كبيرة جدا بالنسبة للتعليم كون هذه المعاهد تعتبر محطة مهمة جدا بالنسبة للأستاذ قبل ممارسته للمهنة أن يمر عبر هذه المحطة التكوينية التي تجمع بين النظري و التطبيقي و التي تضم جملة من إجراءات السنة الكاملة يتكون فيها الأستاذ تكوينا يمكن وصفه بالكاف لممارسة المهمة ابتداءا بشكل صحيح " ، على عكس المعمول به خلال 20 سنة الأخيرة بسبب الإجراءات المعلن عنها من طرف وزارة التربية الوطنية بداية من سنة 98-99 والمتمثلة في نقل مسؤولية التكوين الأولي من معاهد التكوين التابعة لوزارة التربية إلى الجامعة بحجة رفع مستوى التكوين .

3- نقص عدد المدارس العليا :

وعليه يجب أن يكون هناك توسيع كذلك في شبكة المدارس العليا للأساتذة باعتبار الخريج من هذه المدارس قد تلقى تكوينا نظريا و تطبيقيا ، و عندما يتخرج من المدرسة العليا فعلا يتخرج بكفاءات مهنية تساعده على النجاح في مهمته عكس الأستاذ الذي يوظف[1] مباشرة. كذلك ينبغي الرجوع إلى المعاهد التكنولوجية كما كانت سابقا والتوسيع في شبكتها،و الأستاذ قبل أن يوظف يتلقى تكوينا حسب المرحلة التي سيشغلها سواء ابتدائي أو متوسط أو ثانوي وهو على غرار التكوين الذي يتلقاه الأستاذ في المدارس العليا للأساتذة. أولا نضمن تكوينا أكاديميا جامعيا جيدا يرفق بتكوين تطبيقي يعتمد على الممارسة والتعديل والتصحيح الذي يعود بالنفع على المنظومة التربوية وهو ما يسمى بالتكوين الأولي .

والتكوين الأساس الثاني هو التكوين أثناء الخدمة فالأستاذ عندما يلتحق بوظيفته سيخضع لعدة عمليات تكوينية مع المدير والمفتش وزملائه باستمرار وهو ما تمثل في الندوات المبرمجة طيلة السنة الدراسية وعليه فالتكوين المقدم للأستاذ من خلالها يعتبر تكوين نظري ناقص ولا يمكن أن يكون أكثر من ذلك لان عامل الوقت محصور، فلو أخذ من وقت الأستاذ للتكوين فذلك سيكون على حساب المتعلمين، فموعد انعقاد الندوات مبرمجا في الأصل مساء يوم الثلاثاء لكن لظروف متعلقة بالأستاذ غير الموعد صباحا لأنه من غير المعقول أن يمارس مهامه صباحا ثم يستدعى مساءا للتكوين فقدراته العقلية تكون ناقصة ومتعبة، لهذا يضطر للمخالفة و تعقد صباحا من اجل أريحية الأستاذ حتى تتاح له فرصة الاستفادة الحقيقية .

وحتى يضمن المعلم التطبيق السليم لهذه المناهج عليه بالتكوين الذاتي لان في المناهج المحسنة لم يعد هناك تكوينا أكاديميا للأستاذ، بمعنى على الأستاذ أن يبحث بذاته

[1]. عيسى ناوي, المقابلة السابقة.

في ظل التطور التكنولوجي و توفر العديد من محركات البحث إضافة إلى المكتبات والمواقع،ما يمكنه البحث من خلاله .

إذا التكوين التربوي والمهني للمعلم الجزائري حاليا لا يسمح له بتنفيذ المناهج الدراسية و الإصلاحات التربوية، و يعود ذلك إلى :

1- محتوى الدورات التكوينية كله نظري و بعيد عن ما يجده المعلم داخل القسم و مع المتعلم .

2- الكفاءة العلمية للمعلم عالية لكنه يفتقد إلى تقنيات و آليات التدريس و تكون نتيجتها صعوبة تطبيق المنهاج .

3- ممارسة المعلم لعملية التعليم مباشرة دون تلقي التكوين الميداني الذي يعطي له انطلاقة سليمة .

4- نقص مرافقة المفتش التربوي الذي لديه تكوين في مجال التدريس بالمقاربة بالكفاءات ومنهاج الجيل الثاني للمعلم الجديد .[1]

4- ضعف تكوين المشرف التربوي في بيداغوجية المقاربات :

ولأهمية الموضوع كانت إجابات العديد من المعلمين حول تكوين المفتش التربوي في مجال المقاربة الجديدة " الكفاءات " متضاربة بين رأيين وهي أن هؤلاء المكونين أنفسهم يعانون مشكل غياب التكوين وفق المقاربة بالكفاءات إذ يعتبر ناقص جدا على اعتبار أن المنهاج جديد، إلا إذا أراد المفتش تكوين ذاته بذاته وأن يحرص على تقديم الجديد للأساتذة، فالمعلم بحاجة إلى مكون ذو اختصاص وكفاءة عالية وخبرة واسعة ليساعده على أداء مهامه، بالخصوص في إطار التطورات الحاصلة على المستوى العالمي في المجال المعرفي العالمي، فهذا يطلب منه القيام بدورات تدريبية متكررة لرفع من مستوى تأهيل المكونين .

ومن جهة أخرى هناك مفتشين تربويين لديهم تكوين جيد في التدريس بالمقاربة بالكفاءات من الناحية النظرية ، لكن لا يقومون بتطبيقات ميدانية للمعلمين في الميدان .

وللإشارة فان معظم المبحوثين من الأساتذة يستهينون ويقللون من شأن التكوين والمكونين، وهذا ما يؤكد حقيقة أن المكونين يختلفون من مقاطعة تربوية لأخرى ولكل كفاءاته العلمية وخبراته المهنية أي لا توجد برامج متفق عليها تطبق في كل مؤسسة تربوية وتقدم لكل الأساتذة مهما كان مكان تواجدهم المهني .

- يعتبر التكوين حجر الزاوية فمهما تقدمت التكنولوجيا ومهما تقدم البحث العلمي ومهما تقدمت الوسائل والوسائط إذا لم نطور هذا المعلم ولم نكون هذا المعلم لن نستطيع أن نحقق الجودة فيالتعليم ، فمستوى تكوين وتأهيل الأستاذ يؤثر بشكل مباشر على تحصيل التلاميذ وعلى مستوى تكوين التلاميذ، فإشكالية الأساتذة الغير متمرسين بسبب نقص تكوينهم لا

[1]. ش,ز, نفس المقابلة السابقة.

يستطيعون معالجة هذه الصعوبات بطريقة علمية صحيحة ما يفاقم من حجم الصعوبات، من الطبيعي أن يعاني المتعلم من صعوبات التعلم فيحتاج لمتمرس متكون ومحترف في التعليم حتى يستطيع معالجة هذه الصعوبات .

إذا نقص تكوين المعلم من أسباب الصعوبات التي يواجهها المتعلم وذلك بـ :

1- المعلم غير مكون ولا مدرب بالشكل الذي يجعله يمتلك القدرات على تحقيق الكفاءة للمتعلم .

2- المعلم غير مطلع على محتوى وأهداف المنهاج الجديد.

3- المعلم لا يمتلك تقنيات واستراتيجيات التعلم.

4- ليس لديه القدرة على اختيار الإستراتيجية التعليمية المناسبة لكل مادة دراسية.

5- المعلم لا يجد المرافقة الكافية من طرف المفتش التربوي خاصة في السنوات الأولى من ممارسة هذه المهنة .[1]

6- عدم احتكاكه بالمعلمين ذوي الأقدمية .

و عليه يمكن القول أن هناك الكثير من الأمراض قدأصابت التعليم من أسبابها ضآلة أو تدني مستوى تكوين الأستاذ، إلا أن المعلم لا يمكنه هنا تحمل المسؤولية لوحده .

المحور الثالث : إعادة هيكلة التعليم الإلزامي (السؤال من 15 إلى16)

- هيكلة التعليم الإلزامي التي بنيت على إنقاص العرض (الابتدائي 5 سنوات) وزيادته في الطول فشلت فشلا ذريعا ويجب العودة إلى التعليم الابتدائي من 6 سنوات والمتوسط من 4 سنوات لأن تقليص عدد سنوات التعليم الإلزامي في الابتدائي انعكس سلبا على تحصيل التلاميذ، باعتباره غير مناسب لنمو المتعلم العقلي والجسمي إذ من الأحسن العودة إلى الهيكلة القديمة (الابتدائي 6 سنوات) لان انتقال المتعلم من السنة الخامسة إلى الطور المتوسط فيه إخلالا كبيرا وذلك بالضغط على قدرات المتعلم لأنه لو تستحدث السنة السادسة فان البرنامج المكثف في خمس سنوات يتمدد ويخفف على عكس الإبقاء على 5 سنوات فيصبح هناك الضغط بالبرنامج على المتعلم ، قس على ذلك انه غير ناضج حتى يتسنى له الانتقال لمرحلة المتوسط ، إذن من الأحسن أن يدرس الطفل مدة 6 سنوات في المرحلة الابتدائية حتى ينمو جسديا ونفسيا ما يسمح له بالانتقال إلى المرحلة المتوسطة بكل استعداد.

- كما يرى البعض بوجوب التخلي للخواص عن التربية التحضيرية على اعتبار تلك الموجودة في الابتدائي بهذه الصفة غير العادلة بين التلاميذ بقبول 25 تلميذا في القسم بمعدل 30 تلميذا فقط في المدرسة الواحدة، من المفروض أن يكون عاما للجميع أو لا يكون، والأصل في وجود الأقسام التحضيرية بهذا الشكل في المدارس الابتدائية هو ظلم

[1], مليكة,م, أستاذة تعليم ابتدائي, ولاية ورقلة, 20-5-2019, 8:45.

للتلميذ في التربية التحضيرية، لا ينبغي أن يكون فضاء التربية التحضيرية بهذا الشكل الموجود عندنا في المدارس باعتباره فضاء خاص يختلف عن المدرسة الابتدائية تماما حتى أنها غير مدرجة أصلا في التعليم الابتدائي لأنه يصنف في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي أما المرحلة الابتدائية فهي من السنة الأولى حتى السنة الخامسة، كما أن هذه المرحلة لا ينبغي أن يدرسها أستاذ عادي وإنما يجب أن يكون متخصص في التربية التحضيرية .

– كما يجب التخلص من الانتقال الآلي للسنة الأولى ابتدائي والعودة إلى الانتقال الذي كان معمول به سابقا وهذا حسب كفاءة المتعلم وقدرته على المواصلة ، لأن هذا النظام افشل الكثير من المعلمين عن القيام بمهامهم حتى أنهم تكاسلوا على تقديم الدروس على اعتبار أن الانتقال إلى القسم الأعلى يتم بشكل آلي ولجميع المتعلمين على اختلاف مستوياتهم .

إذا ومن كل هذا نستنتج أنه ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة الجزائرية والتي أظهرت تطورا سريعا اتضح في عدد الهياكل التربوية، وعدد التلاميذ، ونسبة النجاح في الشهادات الدراسية، وبالنظر إلى النتائج المسجلة في مختلف المستويات، إلا انه يتضح جليا أن المدرسة في الجزائر لازالت تتخبط في جملة من المشاكل البيداغوجية والهيكلية والتأطيرية التي لا تتناسب ومحتوى الإصلاحات، فالمدون على الوثائق الرسمية لا يتطابق مع الموجود في الواقع .

المبحث الثاني : تحديات الإصلاحات التربوية المنتهجة

إن إصلاح التعليم تحدي وطني يهم المجتمع بكل مكوناته، ونجاح الإصلاح مشروع أمة و أولوية دولة وبالتالي يجب أن يندرج ضمن مشروع تنموي جديد يعتبر الرأسمال البشري الدعامة الكبرى لبناء المستقبل و تحقيق التقدم الحضاري و مواجهة تحديات العصر. ويمكن إرجاع دوام أزمة النظام التربوي واستفحالها وأهم مؤشرات فشل الإصلاح إلى عدة عوامل منها :

1- تحدي الجودة :

تسعى وزارة التربية الوطنية إلى كسب تحديات الجودة في إطار إستراتيجية طويلة المدى تمتد من 2016 حتى 2030، وذلك بالتركيز على ركائز الإصلاح، والمتمثلة في:

أ- التحوير البيداغوجي : ويعني التجديد والتحسين في المناهج الدراسية، من خلال إعطاء الأولوية للطور الابتدائي بتغيير الممارسات البيداغوجية عن طريق مراجعة البرامج والتكوين الملائم للمدرسين بهدف تنمية روح الملاحظة والتحليل والتركيب والإبداع لدى التلميذ ولهذا التحوير البيداغوجي صلة بممارسات القسم وبالامتدادات في الإطار العائلي.

ب- الحوكمة الجيدة: إدخال تصحيحات وتعديلات على الهيكلة الإدارية والتسيير البيداغوجي للقطاع من خلال تأسيس آليات ضبط ذاتي وترقية مستمرة للحوار والتشاور داخل الجماعة التربوية وكذا عصرنة التسيير المتعدد الأشكال والاستعمال الذكي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال .

ج- احترافية الموظفين عن طريق التكوين: بالتكوين الأولي للمدرسين بالتعاون مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي من خلال مراجعة دفتر الشروط للمدارس العليا للأساتذة بغية تكييفه مع الحاجات الحقيقية للمعلم في المستقبل وتقنين التربصات التطبيقية وإعداد خارطة تكوين جديدة من شأنها توفير عدد ملائم من المدارس العليا للأساتذة وضمان تكوين مستمر لتحيين المعارف وتحقيق الاحترافية .[1]

2- استقرار قطاع التربية :

ويظهر ذلك في كثرة الإضرابات التي تشل القطاع من طرف نقابات التربية مع الوزارة خلال السنوات الأخيرة، ويعود سبب هذه الإضرابات إلى قضية تحسين الأجور التي يطالب بها الأساتذة، حيث أصبحت هذه الإضرابات التي تشن كل سنة تقريبا مصدر قلق لكل من الوزارة الوصية مرورا بالأولياء والتلاميذ وحتى الأساتذة الذين يجدون أنفسهم مرغمين من أجل تحقيق مطالبهم .

---

[1]. sud horizons، **ثلاثة تحديات لإصلاح المدرسة الجزائرية**. جريد الكترونية www.sudhorizons.dz/ar/2016، 18-6-2019 ، 20:20 .

3- تحديات التمويل (الذاتي) :

يتمثل في تحميل المسؤولية الكاملة للبلدية عن البناء والتجهيز، والصيانة، وضمان الحراسة، والأمن للمدارس الابتدائية، خاصة ما تعلق منها بتوفير التجهيزات اللازمة من تدفئة وطاولات، وحبر، والتزود بالماء، والكهرباء، فالمصاريف الخاصة بالتسيير العادي للمؤسسات المدرسية التابعة للتعليم الابتدائي تكون على حساب ميزانية التسيير للدولة ما يجعلها تابعة في ظل غياب الاستقلالية المالية .

4- تحدي العولمة: وما تفرضه من وسائل وآليات وعمليات وأهمها:

أ- مقروئية الشهادات:

أصبحت مصداقية الامتحانات الرسمية في الجزائر محل شكوك بسبب ظاهرة الغش التي استفحلت بشدة في السنوات الأخيرة وكذا تسريب مواضيع الامتحانات الرسمية خاصة شهادتي نهاية المرحلة الابتدائية والبكالوريا، ناهيك عن تضخيم النتائج المدرسية في جميع المستويات ،ما أفقد قيمة الشهادة العلمية في الجزائر المصداقية والسمعة الطيبة خارجيا .

ب- التكنولوجيا و نظم المعلومات :[1]

للجزائر سياسة وطنية و خطط رئيسية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتعمل على تطبيق واختبار العديد من الاستراتيجيات، غير أنها لم تدمج هذه التكنولوجيات بصورة تامة في التعليم، سواءا كان ذلك في المناهج أو التعميم على كل المدارس، رغم بذل الجهود لإدخال استخدام هذه التكنولوجيا في تدريس بعض المواد, إلا أنها بقيت تدرس كمادة منفصلة في المنهاج الدراسي في المرحلة الثانوية والمتوسطة في انتظار تعميمها على باقي المدارس باعتبارها جزءا مكملا ووسيلة هامة في إدارة و تقديم التعليم وباتت طريقة فعالة للتدريس والتعلم وحل المشكلات, لذا يعتبر هذا التحدي من أكبر التحديات على اعتبار أن التعليم قد استبدل بالتعليم الالكتروني في كثير من دول العالم كاستخدام السبورة التفاعلية والتي تعتبر تقليدية عند الدول الكبرى فهي تعوض الكثير من الوسائل (الخرجات الميدانية, زيارة المصانع ,... الخ) , وتم الاستغناء عن الطريقة التقليدية المتمثلة في الكتب الورقية, من جهة أخرى أقيمت دورات تدريبية للمؤطرين إلا انه يبقى غير متقدم و يحتاج إلى توسيع مدارك الأستاذ في استخدام تكنولوجيا التعليم وكذا الاهتمام بالمكونين من خلال الاستخدام المتطور لهذه التكنولوجيا.

[1]. هند علوي, مشروع إدماج تكنولوجيا التعليم في الجزائر. دورية علمية محكمة تعنى بمجال المكتبات و المعلومات, www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com , 18-6-2019 , 15:00.

5- شراكة الشركاء الاجتماعيين :

الجانب الأساسي والمهم في نجاح عمل المنظومة التربوية يتطلب إشراك كل فئات وشرائح المجتمع من خلال تظافر مجهودات كل المنظمات الاجتماعية يعني وجود مشروع مجتمعي يعلي من قيمة المدرسة والعلم، و ذلك من خلال وجود أولياء ومجتمع مدني محفز يقدر قيمة العلم باعتبارهما شريك أساس في صنع القرار داخل المنظومة التربوية يعملان مع الشركاء الآخرين على إنجاح المهمة التربوية، بإعطاء كل اهتماماتهم للمدرسة لتطويرها ومساعدتها، لأنها أصبحت تتصدر مشاريع التنمية باعتبارها مؤسسة استثمارية تنتج الطاقات البشرية التي تشكل مستقبل الأمة وأساس كل تطور فيها ، حتى تدخل مؤسساتنا التربوية مرحلة جديدة تضمن فيها تحقيق جودة التعليم في منتوج المدرسة، لابد من وجود التعاون بين الأولياء والمؤسسة .

وإجمالا نقول بأن نجاح إصلاح السياسة التربوية في الجزائر متوقف على تظافر جهود وتكامل كل البيئات المحيطة بالنظام التربوي إذ لا يمكننا أن نلقي بالمسؤولية الكاملة على عاتق الجماعة التربية وأن نتهمها بالإخلاء التام عن الاستجابة لهذه الإصلاحات، ينبغي أن ننظر إلى الأمر من كل جوانبه، كما ينبغي توجيه الإصلاح لمواكبة هذه التحديات التي تعد الأهم، وجزء من منظومة النظام الاجتماعي الذي يفرض تحديات دولية وسياسية واجتماعية واقتصادية عديدة.

خلاصة الفصل الثالث :

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى نتائج الإصلاحات التربوية والتي تجسدت في جملة من الايجابيات أن الدولة الجزائرية قطعت أشواطا كبرى للنهوض بهذا القطاع الحيوي، والرفع من مردوده التربوي، من خلال الأرقام الضخمة التي خصصتها لميزانيتي التسيير والتجهيز، لأجل تحسين ظروف التكوين والتأطير الجيد، والذي تبين من خلال الارتفاع المحسوس في عدد التلاميذ والأساتذة وكذا النتائج المرتفعة لنسب النجاح في مختلف الأطوار التعليمية الثلاث، إضافة إلى الارتفاع المتزايد في عدد المؤسسات التربوية وانتشارها عبر ربوع الوطن كما فتحت المجال أمام إنشاء المدارس الخاصة، فكل هذه مكاسب جسدت فعلا مبادئ التعليم الذي نصت عليه السياسة التربوية الجديدة .

لكن على أرض الواقع هناك جملة من العوائق التي تبين فشل الإصلاحات التربوية وعدم بلوغها لأهدافها المرجوة فعدم توفر البيئة التربوية الملائمة خلق جملة من المشاكل من بينها صعوبة تطبيق المقاربة بالكفاءات بسبب كثافة المنهاج الدراسي وعامل الاكتظاظ داخل المدارس التربوية وكذا انعدام الوسائل المساعدة على تنفيذ المنهاج، إضافة إلى العامل الأبرز وهو ضعف التكوين المخصص للأساتذة .

كما تطرقنا في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى مجموعة من التحديات التي يجب على السياسة التربوية مواكبتها من أجل تحقيق الجودة التعليمية .

الخاتمة

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الإصلاح الذي مس السياسة التربوية في الجزائر والتحديات التي واجهتها و تواجه هذه الإصلاحات، حيث تم التعرض إلى ثلاثة فصول، لمناقشة الإشكالية الرئيسية ومحاولة الإجابة عنها، وبذلك تناول الفصل الأول السياسة التربوية والإصلاح التربوي والجودة التعليمية في إطارهم النظري من تعاريف وأهمية وأهداف ومتطلبات وآليات تحقيقها، وحاولنا بذلك الإجابة على التساؤل الأول، من خلال التأكد من صدق الفرضية الأولى التي نصت على أن السياسة التربوية تعمل على إحداث تغيير و تجديد في المجتمع لأجل تحسين نوعية البيئة التربوية.

واستخلصت الطالبة من خلال الفصل الثاني مدى صحة الفرضية الثانية التي تناقش التساؤل الثاني، من خلال محتويات المباحث الثلاثة التي تم التعرض فيها إلى واقع السياسة التربوية والإصلاح التربوي في الجزائر، من حيث التطور والهيكلة ودوافع ومحتوى الإصلاحات التربوية في الجزائر التي أعطت أهمية كبرى للعنصر البشري حيث جعلت المكون والمتكون محورا العملية الإصلاحية، وتم التركيز على المؤطر باعتباره العمود الفقري للمنظومة التربوية وعلى المتعلم كونه محور العملية التعليمية التعلمية .

أما الفصل الثالث والذي تم التعرض فيه إلى مدى تحقيق الجودة التعليمية في ظل الإصلاحات المنتهجة في الجزائر والذي قادنا للوصول إلى نتائج الإصلاح التربوي من ايجابيات وعوائق تحقيق الجودة التعليمية وذلك من وجهة نظر أساتذة ومفتشين حيث اعتمدنا على أداة المقابلة والإحصائيات الرسمية في عملية التقييم، من خلال وقوفنا على ايجابيات الإصلاحات من ناحية التغييرات الشاملة التي أدخلت على المنظومة التربوية، لكن هذا لم يمنعنا من الوقوف على عدة مشاكل وسلبيات لا يزال يتخبط فيها القطاع التربوي رغم مرور ما يقارب الستة عشر سنة من بدء العملية الإصلاحية ،كما تطرقنا كذلك لأبرز التحديات التي تسعى الإصلاحات لتحقيقها و كذا تحقيق الجودة التعليمية، ومن خلال هذا يتم نفي الفرضية التي محتواها أن غياب إستراتيجية التوظيف والتكوين في السياسة التربوية الجزائرية عرقل تحقيق الجودة التعليمية اذ أن هناك عوائق أخرى ساهمت بشكل كبير في ضعف أداء السياسة التربوية كغياب البيئة التربوية المساعدة، من سوء التسيير، وضعف التكوين، وغياب التأطير الجيد، وعدم توفير هياكل متكيفة، ساهم بشكل مباشر في غياب النوعية من مخرجات المنظومة التربوية وأحال دون الوصول إلى تحقيق الجودة التعليمية.

ومن خلال ما تقدم نوجز مجموعة الاقتراحات لإصلاح السياسة التربوية :

- اقتراحات:

1. التشخيص الدقيق للبيئة التعليمية لمعرفة احتياجاتها ونقائصها قبل الخوض في أي عملية إصلاحية.
2. الابتعاد عن الفوضى والارتجالية في اتخاذ القرارات وتحسين البرامج .
3. إنشاء لجنة محلية للمتابعة تتولى المتابعة الميدانية الدقيقة والمستمرة لتطبيق المناهج وتوزيع الوسائل التعليمية في إطار الإصلاح.
4. جمع كل المعلومات الضرورية حول العملية الإصلاحية ونتائجها وإرسالها بصفة دورية إلى المصالح المركزية لاستثمارها .
5. تحسين الوضعية الاجتماعية للمعلم لأنه لا يمكن إصلاح حال المتعلم بدون إصلاح حال المعلم
6. المزيد من الاهتمام بالطور الابتدائي باعتباره العمود الفقري الحقيقي للمدرسة الجزائرية والقاعدة الصلبة لأي انطلاقة تربوية وسد حاجاته من تأطير نوعي وهياكل متكيفة و وسائل مادية ضرورية .
7. التكوين الفعلي للأساتذة في علوم التربية وعلم النفس وأن يكون ذلك في معاهد متخصصة يتفرغ فيها المكون للعمليات التكوينية لموسم كامل من خلال مقاييس وتقويمات دقيقة تخدم المناهج والطرائق .
8. توسيع شبكة المدارس العليا على اعتبار أن منتوجها في الوقت الحالي لا يلبي نقائص القطاع .
9. العودة إلى فتح المعاهد التكنولوجية في تكوين الأساتذة .
10. الابتعاد في التوظيف عن من هم دون الاختصاص المطلوب من خريجي الجامعات.
11. نسب التكوين إلى أساتذة جامعيين مختصين ويكون ذلك خلال دورات جادة خارج أوقات العمل الرسمي .
12. إعادة الدور الفعلي لمديري المدارس في الجانب التربوي على اعتباره المرافق والمراقب والموجه للعملية التعليمية عن قرب .
13. تقليص عدد التلاميذ في القسم الواحد لضمان القدر الأوفر من الاستيعاب.
14. تكثيف البرامج والمواد التعليمية حسب العمر العقلي للتلاميذ وقدرة استيعابهم.

قائمة الملاحق

الأسئلة الخاصة بالمقابلة حول محتوى الإصلاحات التربوية

(دراسة نقدية تقييمية)

1- ما تقييمك حول المنهاج الدراسي الجديد ؟ هل هو أفضل من القديم أم مشابه له ؟

2- ما الذي يعيب المنهاج الدراسي المستخدم الآن ؟

3- هل المنهاج الدراسي الجديد يراعي و يأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية أم انه يعتني بشريحة دون غيرها ؟

4- ما رأيكم في مستوى طرح المقررات الدراسية وكثافة البرامج التعليمية والحجم الساعي المخصص لكل حصة ؟

5- هل المنهاج الدراسي القائم على المقاربة بالكفاءات يطبق من طرف المعلمين كما نص عليه الخطاب الرسمي ؟ ما هي المعيقات حسب رأيكم ؟

هل المناهج الدراسية القائمة على المقاربة بالكفاءات قابلة للتطبيق في ضوء الظروف الحالية للمدرسة الجزائرية ؟ أين تكمن النقائص حسب رأيكم ؟

6- هل ساعد المنهاج الدراسي الجديد المعلم على تحسين طريقة تدريسه ؟

7-هل الإصلاحات المطبقة على المنظومة التربوية وفرت الوسائل المادية والإيضاحية للمدرس ؟

8-هل حقيقة جعلت الإصلاحات الأخيرة المعلم و المتعلم محورا لها ؟

9-أين يكمن ضعف استيعاب المتعلمين للمادة الدراسية ؟

10-هل المنهاج الدراسي الجديد أكثر تطبيقا من القديم ؟ لماذا ؟

11- هل هناك فرق بين نتائج التلاميذ قبل وبعد تطبيق الإصلاحات الأخيرة ؟

12- هل المفتش التربوي له تكوين جيد في مجال المقاربة بالكفاءات ؟

13- هل التكوين التربوي و المهني للمعلم الجزائري حاليا يسمح له بتنفيذ المناهج الدراسية والإصلاحات التربوية ؟

14- ألا تعتقد أن نقص التكوين للمعلم هو سبب الصعوبات التي يواجهها المتعلم ؟

15- ما رأيكم في إعادة هيكلة التعليم الإلزامي ؟

16- ما هي انعكاساتها على مردودية المتعليمين ؟

17- ما رأيكم في الكتاب المدرسي الجديد ؟ من حيث الشكل والمضمون .

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 09 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 10 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بالتربية البدنية والرياضة،

– وبمقتضى الأمر رقم 05 – 07 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 الذي يحدد القواعد العامة التي تحكم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أسس المدرسة الجزائرية

الفصل الأول

غايات التربية

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون التوجيهي إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المنظومة التربوية الوطنية.

المادّة 2 : تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية.

وبهذه الصفة، تسعى التربية إلى تحقيق الغايات الآتية :

– تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة،

– تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية،

– ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي والجغرافي والديني والثقافي،

– تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية،

– ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون،

– إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة، بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف إيجابية لها صلة، على الخصوص، بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني

مهام المدرسة

المادّة 3 : في إطار غايات التربية المحددة في المادة 2 أعلاه، تضطلع المدرسة بمهام التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل.

المادّة 4 : تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام، وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة.

ومن ثمة، يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي :

– ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهّل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية،

– إثراء الثقافة العامة للتلاميذ بتعميق عمليات التعلم ذات الطابع العلمي والأدبي والفني، وتكييفها باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمهنية،

– تنمية قدرات التلاميذ الذهنية والنفسية والبدنية، وكذا قدرات التواصل لديهم واستعمال مختلف أشكال التعبير، اللغوية منها والفنية والرمزية والجسمانية،

– ضمان تكوين ثقافي في مجالات الفنون والآداب والتراث الثقافي،

– تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة، يمكن توظيفها، بتبصر، في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشاكل، بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة والمساهمة، فعليا، في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا التكيف مع المتغيرات،

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: القوانين

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ال قانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق لـ 23 يناير2008 .

ثانيا: الكتب

2. حسن حسين البيلاوي،**الإصلاح التربوي في العالم الثالث**، القاهرة: عالم الكتب، 1998.
3. سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، **الجودة في التعليم المفاهيم، المعايير، المواصفات، المسؤوليات**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.
4. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم**. ط2، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع 2015 .
5. محمد منير مرسي، **الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث** . القاهرة: عالم الكتب،1996.
6. عبد القادر فضيل، **المدرسة الجزائرية حقائق و إشكالات** . ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2009.
7. معن محمود عياصرة، **نظم وسياسات التعليم**، الطبعة الأولى. جامعة دلمون- البحرين: دار وائل للنشر،2011.
8. سعاد محمد عيد، **تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة** . جامعة الزقازيق- مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2013.
9. مصطفى محمود أبو بكر,أحمد عبد الله اللحلح, **مناهج البحث العلمي اس علمية- حالات تطبيقية**. الإسكندرية:الدار الجامعية,2009.

ثانيا / الرسائل الجامعية

10. محمود العرابي ، **دراسة كشفية لممارسة المعلمين للمقاربة بالكفاءات** . مذكرة ماجستير في علم الاجتماع،جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية, 2011/2010.
11. مراد بوتليليس، **تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011**، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا ، جامعة وهران: قسم الديمغرافيا 2012/ 2013.
12. سليم بلحاج، **السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2014 – 2015.

13. مجيد مسعودي، إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000-2010 ، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

14. عبد السلام نعمون ، **نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفاءات.** رسالة دكتوراه في علم النفس ، جامعة سطيف2: قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، 2014 – 2015).

15. قرايرية، وسيلة حرقاس، **تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية** ، رسالة دكتوراه في علم النفس. جامعة منتوري قسنطينة: قسم علم النفس وعلوم التربية، 2009 – 2010.

16. مراد سبرطعي، **واقع الإصلاح التربوي في الجزائر تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجا** . مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم علم الاجتماع 2007-2008.

17. حياة فرد، **تقييم السياسة التعليمية في الجزائر 2003 – 2013** . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 : قسم العلوم السياسية 2003 – 2013

ثالثا: الوثائق وزارية

18. وزارة التربية الوطنية، الوثيقة المرافقة لمنهج اللغة العربية مرحلة التعليم الابتدائي، 2016.

19. وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، سلسلة إحصائية – 1963 إلى 2013-2014. فيفري 2014.

20. مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، **إصلاح المنظومة التربوية – النصوص التنظيمية** ، الطبعة الثانية، الجزائر: ديسمير 2009.

رابعا: المجلات

21. كهينة افروجن، "واقع المنظومة التربوية التكوينية في الإعلام التربوي الجزائري". **مجلة تاريخ العلوم**، العدد:7، جامعة باتنة، مارس 2017.

22. جميلة بن زاف،" تأهيل المعلم في ضوء الإصلاحات التربوية الجديدة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعي**، العدد 13، ديسمبر 2013، جامعة ورقلة.

23.وسيلة حرقاس. مدى إعداد معلمي السنة الأولى ابتدائي لتطبيق المقاربة بالكفاءات ضمن الإصلاحات التربوية الجديدة حسب المعلم والمفتش، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 30، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

24.أحمد لشهب،" تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر "، **مجلة البحوث السياسية و الإدارية** .العدد:4 ، جامعة الجزائر 3.

25.سهيلة عيشاوي، " المقاربة بالكفاءات في العملية التعليمية "، **مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد2، قسنطينة الجزائر، 13-12-2018.

خامسا: الملتقيات و المؤتمرات العلمية

26.بدر الله الصالح، المنظور الشامل للإصلاح المدرسي ، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر الإصلاح التربوي تحديات و طموحات . جامعة الإمارات العربية ، دبي، يوم 17 سبتمبر 2007

27.نسيمة بومعراف، أحمد سعيدي، **انعكاسات الإصلاح التربوي في الجزائر على التحصيل الدراسي للتلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط دراسة ميدانية بإكمالي يوسف العمودي بمدينة بسكرة**. ورقة بحثية، جامعة بسكرة.

28.صبرينة حديدان، معدن شريفة، **مدخل إلى المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، جامعة ورقلة.

سابعا: المواقع الالكترونية

29.احمد بن محمد بونوة، **المقاربة بالكفاءات بين النظري والتطبيقي** ، شبكة الألوكة .www.alukah.net

30.محمد توفيق عبد الحليم، **جودة التحصيل الدراسي والتعليمي**، http://alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=100933، 19-02-2019.

31.منتدى الجلفة, جودة التعليم في الجزائر حقائق و عوائق ، منشور بيومية الخبر بتاريخ 23-08-2018 ، www.djelfa.info/ vb/showthread.php ? .

32.موقع الاذاعة الجزائرية, بن غبريط للاذاعة: نسبة النجاح في بكالوريا 2017 بلغت 56.07% و شعبة الرياضيات

فالصدارة, www.radioalgerir.dz/news/ar/article/20170725/118071.html, 5-6-2019, 18:20.

33. موقع الاذاعة الجزائرية, نسبة نجاح بـ 55.88 في شهادة البكالوريا و التسجيلات الجامعية تنطلق الخميس المقبل,
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180720/146491.html, 5-6-2019, 18:30.

34. الإذاعة الجزائرية ، حصة قطاع التربية لسنة 2017 مقارنة بميزانية 2016 ، 1-11-2016 ،20:27، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية ، www.radioalgeria.dz/news/ar/article.

35. الإذاعة الجزائرية ، حصة قطاع التربية لسنة 2017 مقارنة بميزانية 2016 ، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية، www.radioalgeria.dz/news/ar/article, 7-5-2019، 20:27.

36. مدونة salimred، ايكو الجيريا، مشروع قانون المالية 2019 الدفاع يمثل ربع ميزانية التسيير وانخفاض في حصة التربية، 2-9-2018 ، 18:15-www.eco-algeria.com/content/.

37. موقع وزارة التربية الوطنية الوطنية, www.education.gov.dz/, 5-6-2019, 18:10.

تاسعا: الجرائد

38. موقع جريدة الخبر, نسبة النجاح في بكالوريا 2014 قاربت 47 بالمائة, www.elkhabar.com/press/article/51027/, 5-6-2017, 18:00.

39. موقع جريدة الخبر, 55.88% نسبة النجاح في البكالوريا, www.elkhabar.com/press/article/140896/5588, 5-6-2019, 18:15 .

عاشرا: المقابلة

40. محمد بلقاسم فنازي ، مفتش تعليم ابتدائي ، القنطرة – بسكرة ، 25-5-2019 ، 17:23.(مقابلة الكترونية)

41. برماد عبد العزيز ، مفتش تعليم ابتدائي ، مقاطعة الطاهير 1 ، ولاية جيجل، 4-5-2019، 15:30.(مقابلة الكترونية)

42. خ, ب, أستاذة تعليم ابتدائي, ولاية وقلة, 17-5-2019, 9:30.

43. عبد الله صوالح, مفتش تعليم ابتدا~ي, المقاطعة البيداغوجية الرابعة, ولاية وقلة, 30-4-2019, 10:00.

44. عيسى الناوي, أستاذ تعليم متوسط, اكمالية بن باديس, ولاية وقلة, 25-5-2019, 11:00.

45. ت,م, أستاذة تعليم ابتدائي, ولاية وقلة, 10-5-2019, 11:00.

46. ق,س, أستاذة تعليم ثانوي, لغة عربية, ولاية ورقلة, 15-5-2019, 10:45.

47. عبد الغني مخلوفي، مفتش التعليم الابتدائي، المقاطعة البيداغوجية الثانية – ولاية ورقلة، 6-5-2019، 10:00.